

خطوة على الطريق الى البيت الكوردي الكبير

دراسة في الوثائق البريطانية

اعداد: د. حسين ببيوي

خطوة على الطريق

الـــى البيت الكوردي الكـــبير

دراسة في الوثائق البريطانية

اعداد

د. حسين بديوى

كوردستان — اربيل

٢٠٠٦

اسم الكتاب: خطوة على الطريق الى البيت الكوردي الكبير

- المؤلف: د. حسين بديوي
- التصميم الداخلي: گوران جمال رواندزي
- مشرف الطبع: هيمن نجاة
- عدد النسخ: ١٠٠٠
- السعر: ٢٠٠٠ دينار
- رقم الايداع: ٥٠٨
- المطبعة: وزارة التربية - اربيل

التسلسل - ٧٢ - (١٧٥)

مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر

اربيل - بجانب جريدة خبات

البريد الاكتروني: mukriyani@yahoo.com

ت: ٢٢٦٠٣١١

www.mukiryani.com

المحتويات

الباب الثالث

الباب الرابع

الباب الخامس

الباب السادس

نهاية الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

أعزائي القراء اينما كنتم:

اود أن اشكركم على وقتكمَ الثمين من خلال ما سوف تطلعون عليه في هذا الكتاب من رسائل الى سياسيين ومسؤولين كبار مع وثائق رسمية وتأريخية تتحدث عن نضال شعبنا الكوردي العظيم والتي لم تصبح قضيته ملكا له وحده، بل اصبحت اليوم تعيش في قلوب كل الخيرين في العالم بمختلف قومياتهم ومعتقداتهم الدينية والسياسية من هؤلاء الذين يرفضون الظلم والاستعباد.
وعليه أتشرف بأهداء هذا الكتاب الى:

١- جيل الشباب الكوردي في كافة ارجاء كوردستان الكبرى من الذين لم تسنح لهم فرصة النضال مع آبائهم وأجدادهم وبالذات من الذين يستذوقون حلاوة نصر ذلك النضال في ساحة كوردستان العراق.

٢- الى كافة القوميات في العالم وخاصة منها العربية والتركية والفارسية التي ارجو منها جميعاً وانا عربي القومية أن نبدأ بمرحلة جديدة مع أخواننا الكورد من مبدأ التساوي والأحترام المتبادل بأعتبارهم قومية تشارك معهم في بناء السلم في العالم والاستذكار بتأريخ دينهم الاسلامي الحنيف الذي يربطهم جميعاً وليثمن دور الكورد الرائع هذه الايام على الساحة العراقية في انقاذ العراق من حالة التمزق والانقسام الطائفي وان تحترم فيهم استقلالية الرأي وتقرير حق المصير كالتي يتمتعون بها وليكن ذلك (**خطوة على الطريق الى البيت الكوردي الكبير**).

تحيات

معد الكتاب

المقدمة

في تأريخ العالم المعاصر لم يعاني شعب كما عانى الشعب الكوردي من مأسي وآلام وتشريد وحملات تصفية لأذابة شخصيته وطمس هويته القومية الكوردية، لاسيما خلال الفترة التي تلت سقوط الامارات الكوردية في منتصف القرن التاسع عشر، وما أعقبته من حملات الترحيل الجماعية القسرية لعشرات الآلاف من الكورد من مناطق سكناهم الاصلية وبالذات في كوردستان الشمالية.

و تكتمل الصورة اليوم وكأن التأريخ يعيد نفسه عندما بدأت حملة الترحيل الرابعة في ربيع عام ١٩٩١ وهذه المرة من كوردستان العراق والى المجهول مرة اخرى. الا أن ما يميز هذه الحقبة من الماضي هو الاهتمام العالمي بمأساة الشعب الكوردي بشكل لم يسبق له مثيل لهول الفاجعة والدمار والمعاناة للكتل البشرية النازحة التى تعرضت لهذه المأساة بدافع الخوف والتهديد والبطش والابادة.

بهذه البداية أريد أن ابدأ رحلتي مع العالم لطرح ابعاد الجريمة المنظمة ضد الشعب الكوردي طوال تلك السنين المضت ومناقشتها من وجهة النظر القانونية بما فيها الاتفاقيات التي ابرمت واكدت حقوقهم ولكنها لم تنفذ مرورا باستعراض لوجهات نظر بريطانية وتركية وروسية وعراقية وايرانية استنادا الى نصوص المراسلات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لوثائق وزارة الخارجية البريطانية الغير منشورة لهذه الدول وموقفها منذ عام ١٨٣٠ والى عام ١٩٦٠ وهي السنة التي تقف عندها الوثائق التي رفعت عنها قيود السرية في ١٩٩١/١/١. تلك الوثائق التي اختبأت في الخزائن السرية لمدة ثلاثين عاما وجاء هذا الوقت ليطلع العالم بمختلف قومياته وأديانه على مأساة لشعب كان ضحية مصالح دول امتلكت القوة لتمزقه بين دول أصابها العمى القومي التعصبي لتحاول صهر قوميته بلغته وعاداته ولم تمتلك الارادة والانسانية لتعطي هذا الشعب حقه المشروع الذي لا يبغي الا حريته والعيش بسلام كأية قومية بين الأمم في العالم لهذا

قررت ببدء هذه الرحلة الطويلة منطلقا من مهنتي كمحامي دولي لتوضيح الحقائق عن هذا الشعب البطل، ليس لقضيتهم العادلة فقط وانما باعتبارها قضية انسانية لابد من الدفاع عنها لعدم تكرارها على شعب آخر في المستقبل.

السيد كوفي عنان:

فبدأت برئيس المنظمة الدولية التي تمثل كل دول العالم ومنها الدول التي اقتطعت أرض كوردستان الكبرى وضمت اليها وهي سوريا والعراق وتركيا و ايران، ومن ثم الى الدول الكبرى وخاصة دول اعضاء مجلس الامن التي حاولت أن اعيد تحريك مشاعرهم ومحاولة وضع القضية الكوردية ثانية على الطاولة الدولية ولتهنئتهم لخطوة لاحقة في المستقبل القريب أن شاء الله رغم قناعتي بأن مصالحهم الخاصة تقف فوق مصالح الاخرين بغض النظر عن درجة الظلم الذى اصاب بعض الدول ولكن لابد لنا من الاستمرار في المحاولة تلو الاخرى من اجل تحقيق الهدف النهائي الذي نصبو اليه جميعا وهو اعادة الحق لاصحابه.

السيد عمرو موسى:

ثم بعد ذلك كتبت الى الأمين العام لجامعة الدول العربية لطبيعة الترابط التأريخي الاسلامي بين العرب والكورد رغم التعصب الاعمى لبعض تلك الدول العربية، ولكن لهذا السبب وحده كنت أريد أن أعيد الى اذهان رئيس منظمتهم الدبلوماسية بقدرات الشعب الكوردي الذي يلعب دوراً مهماً هذه الايام في حل المعضلة العراقية والتي اذا ما تركت بدون مساعدة القيادة الكوردية فسوف تجر بمأساتها ليس على العالم العربي فقط بل تزعزع الاستقرار العالمي أجمع لذلك كان لابد من تحرير بعض الافكار الشوفينية والنظر من جديد الى القومية الكوردية كشريك فعال والاعتراف بحقهم في تقرير المصير مع استمرار العلاقة الاخوية مع العرب.

السيد طوني بلير:

ثم كتبت رسالة ثالثة الى رئيس الوزراء البريطاني التي اطلعته بها على الرسالتين اعلاه لانهما يتحدثان بشكل مختصر جدا عن مأساة الشعب الكوردي ولمحاولة الاعادة الى اذهانه بأهمية مراجعة جوانب القضية الكوردية واعطاء كل ذي حق حقه. كذلك انشر ايضا رده اللطيف كأعتراف بأطلاعه على الرسائل ومرفقاتها. أن الهدف من كتابتي الى رئيس وزراء بريطانيا العظمى هو لأهمية الدور الكبير الذي لعبته بريطانية بمواقفها المتغيرة مع الكورد وفقاً لمصالحها الذاتية في المنطقة كما سيرى الاخوة القراء ذلك من خلال اطلاعهم على الوثائق السرية البريطانية في هذا الكتاب، اضافة وكما هو معلوم بأن بريطانيا هي عضو دائم في مجلس الامن الدولي ومن الضروري جدا في هذه المرحلة بالذات من اعادة تأريخ الكورد في اذهان رئيس وزرائها ثانية لاحتمالات مستقبلية أن شاء الله عندما يحين الوقت المناسب لمناقشة قضية الكورد في المحافل الدولية العليا.

السيد مارك الس:

أخيراً كتبت الى رئيس منظمة الاتحاد الدولي للمحامين في لندن التي انتمي اليها ورئيسها هو امريكي الجنسية واطلعته ايضا بكافة مرفقات مراسلاتي اعلاه وكذلك رد فعله الايجابي من خلال جواب رسالته ودعوته لي للقاء به لانني اتطلع لذلك اللقاء لغرض كسب وجهة نظره القانونية في تثبيت التجاوزات القانونية لبعض الدول الكبرى التي وقفت وراء الغاء معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠ التي اقرت من قبل الحلفاء آنذاك في مدينة سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ بالاتفاق على نصوصها مع الاتراك ثم وقعت بشكل نهائي في بلدة سيفر الفرنسية في ١٠ آب ١٩٢٠ والتي نصت في بنودها على قيام دولة كوردية كما اشارت فيها المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ في الفصل الثالث تحت عنوان كوردستان.

اعزائي القراء الكرام:

وفي الختام ارجو التأكد بأننا حققنا خطوات ايجابية بأبراز قضية الكورد من جديد وسوف نستمر بمحاولتنا هذه وما مراسلاتنا اعلاه الا بداية في الطريق الى تعريف العالم أجمع بأحقية الشعب الكوردي وبقدرته على البناء والتلاحم سلميا مع الأمم الاخرى بشكل متساوٍ لبناء الانسانية المشرق. كما انها تمثل امتداداً لنضال الشعب الكوردي الى يومنا هذا مرورا بالتجربة الرائعة في كوردستان العراق التي هي:

خطوة على الطريق الى البيت الكوردى الكبير

وقبل سرد الوثائق المنوه عنها سابقاً أود أن أوكد بأن قسما من تلك الوثائق البريطانية اقتبستها كما هي مكتوبة من مصادر لأدباء كورد محترمين لا أعرف عنهم شيئاً رغم محاولاتي العديدة حتى من خلال المركز الثقافي الكوردي في لندن لغرض الاتصال بهم واخذ الاذن منهم لنشر تلك الحقائق التأريخية رغم توفرها في بعض المكاتب البريطانية لانها لا تقبل الحذف والاضافة. وبعد أن عجزت تماما من الاتصال بهم وصلت بالاعتقاد مع نفسي بأنه لا يوجد مبرر للاعتراض لاننا جميعا نحمل هدفاً شريفاً وهو خدمة القضية الكوردية وايصال حقائق تلك الوثائق كما نشرت بدون تغير.

معد الكتاب

الباب الاول

مراسلات ووثائق توضح نضال الشعب الكوردي من خلال المسيرة السياسية فى العراق

الفصل الاول

مراسلات الى بعض مسؤولي دول كبرى ومنظمات دولية

رسالة مترجمة ارسلت الى السيد كوفي عنان السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة بتأريخ ١١/ آب/ ٢٠٠٥

معالي سعادة السيد كوفي عنان المحترم

الموضوع / كوردستان وشعبها الكوردي

ارجو تفضلكم بالاطلاع على تفاصيل رسالتي هذه كوني مواطن بريطاني الجنسية ولكن عربي وعراقي الاصل. امارس مهنة المحاماة كمحامي دولي وعضو الاتحاد الدولي للمحامين في لندن منذ عام ١٩٩٣ وان السبب الرئيسي في رسالتي هذه تتعلق بما يجري في هذه الايام على الساحة العراقية من احداث سياسية وبوجهات نظر مختلفة من اجل الوصول لاقرار مسودة الدستور العراقي التي من المزمع التصويت عليه بتأريخ ١٢/١٥/ ٢٠٠٥ وما يتعلق منه بالذات بتطبيق مبدأ الفيدرالية وخاصة في اقليم كوردستان بأعتبارها الارض الاساسية للكورد، ولذلك شعرت بأن الواجب القانوني يحتم علي اعادة اطلاع منظمتكم بمجموع اعضائها على حقيقة الوجود التأريخي لاخواننا الكورد ووطنهم الشرعي كوردستان الموحدة. ولكن قبل البدء ارجو أن لا تكون مستغرباً باني لا املك غير الدافع الذاتي في محاولتي هذه ولا املك أية علاقة شخصية مع مسؤول كوردي أو منظمة سياسية أو مهنية تابعة له تقف خلف ذلك. لاني اعتقد جازما

بان التوقعات المسقبلية للعراق وما يجري على ساحته تشد كل المثقفين وليس العراقيين وحدهم للوقوف على حقيقتها سيما الذين منهم من عاش قضية الكورد بتأريخها النضالي الطويل.

ذلك الشعب الذي يعيش الآن في القسم الجنوبي من كوردستان وهو ما يسمى بشمال العراق الذي كان يوما جزءاً لايتجزأ من كوردستان الشمال وكوردستان الوسط وهما تركيا وايران ولكن مصالح الدول الكبرى فرضت تقسيمهم قسرا ضد ارادتهم، بل حاولت حكومات تلك الدول المقسمة اليها صهر قوميتهم الكوردية وطمس معالمها التأريخية. كما انها مارست ضدهم على مدى عشرات السنين اقسى انواع الظلم والاضطهاد ودمرت الآلاف من عوائلهم وحرقت قراهم وعجت المشانق بقادتهم المناضلين ولكن هذا لم يثن أو يوقف عزيمتهم الى يومنا هذا.

ان ما يبقى في التأريخ حاضرا كجزء من الجريمة المنظمة لتلك الحكومات ضد الشعب الكوردي هو قيام نظام صدام حسين المندثر على ارتكاب ابشع جرائم الابادة وقتل الالاف من النساء والشيوخ والاطفال في مدينة حلبجة عندما سممهم حتى الموت باسلحته الكيمياوية وحقق عاراً على نفسه عندما قتل اكثر من ١٨٠ الف نسمة في عملية الانفال المشهورة ولم يكتفِ بهذا بل بادر بقتل اكثر من ثمانيةِ الاف مواطن كوردي فقط لانهم ينتمون الى (عشيرة) عائلة المناضل مسعود البرزاني.

لقد استجاب سبحانه وتعالى برحمته للنية الحسنة لهذا الشعب المظلوم البطل وسخر قوة الاميريكان والانكليز لحمايتهم وليعيشوا بأمان قرابة اثنى عشر عاما حتى استجاب الحق وحرر العراق في شهر أدار ٢٠٠٣.

سيادة السكرتير العام: اود أن اعيد الى ذاكرة العالم بان نسبة عدد سكان الكورد يزيد على ٤٠ مليون نسمة قسموا قسرا على دول منهم ١٣ مليون في ايران وخمسة ملايين في العراق ومليون ونصف في سوريا وعشرون مليون في تركيا وحوالي ٦٠٠ في آذربيجان. ورغم ذلك التقسيم المجحف ضد ارادتهم لكنه لم يقتل فيهم الروح القومية التي تعززت فيها اللغة والعادات والتقاليد وكذلك ترابطهم الروحي الأزلي رغم تشتتهم بين كوردستان الجنوب (العراق) والشمال (تركيا) والوسط (ايران) اضافه الى الجزء الواقع في سوريا.

ان المتابع لحركة التأريخ النضالية يجد أن الكورد دائماً ضحية مصالح الدول الكبرى في المنطقة التي ساندها التعصب القومي الاعمى من تلك الدول التي ضمت اليها عنوة في محاولة لصهر قوميتهم وقتل أية محاولة لاعادتهم تحت راية كوردستان الموحدة.

أن الاكراد لا يريدون الاستيلاء على دولة اخرى ولا يريدون قتل الأمم، انهم حاربوا بدمائهم وقدموا الشهيد تلو الاخر فقط لنيل حريتهم والعيش بأمان على ارضهم والتمتع بخيراتهم بل والاهم من هذا هو اذا ما سنحت الفرصة فانهم سيساهمون بشكل فعال لبناء التعايش السلمي في العالم. وهكذا تراهم اليوم من خلال مساهمتهم الفعالة في بناء وقيادة المسيرة السياسية في العراق لتطبيق مبادئ الحق والديمقراطية.

الكورد اليوم في كوردستان العراق وضعوا مصالح الشعب العراقي بقومياته الأخرى وبالذات القومية العربية أولا بدون العودة الى التأريخ المرير المتعصب. لقد انكروا ذاتهم ووقفوا بحزم ضد تمزق العراق الطائفي المتناحر لكنه في نفس الوقت استطاعوا أن يبنوا بفترة قصيرة جدا تجربتهم الديمقراطية الرائدة على أرضهم وبارادة شعبهم.

سيادة السكرتير العام: أود أن أختتم رسالتي هذه بالقول أن الوقت قد حان ليصعد الصوت الكوردي الكبير بين أصوات الأمم الاخرى وليرفع الظلم عنهم الى الأبد ولتنتصر ارادتهم وتحرر في كل ارجاء كوردستان الكبرى والتي تسمى اليوم بالشمالية والوسطى والجنوبية.

نسخة منه الى:

١ السيد جلال الطالباني _ رئيس جمهورية العراق المحترم.

٢ السيد مسعود البرزاني _ رئيس اقليم كوردستان العراق المحترم.

٣ السيد السفير الامريكي في لندن.

٤ السادة سفراء الدول الاوربية في لندن.

٥ السادة اعضاء مجلس الامن الدولي.

مع خالص تحيات

د. حسين بديوي

بسم ألله ألرحمن ألرحيم

رسالة ارسلت الى السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية

بتأريخ ٢٠٠٥/١١/٢٢

سعادة معالي الاستاذ عمرو موسى ألامين العام لجامعة الدول العربية ألمحترم.

ألسلام عليكم ورحمة ألله وبركاته.

أتشرف لسعادتكم بتقديم نفسي كمحامي دولي وعضو الاتحاد الدولي للمحامين الدكتور حسين بديوي، بريطاني الجنسية، عراقي ألاصل، أعيش في بريطانيا منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما وأمارس مهنة المحاماة من خلال شركتي البريطانية القانونية.

سيادة الأمين:

أرتأيت في رسالتي هذه أن اعبر تقديري واحترامي لمواقفكم العظيمة لقيادة ومبادرة لقاء القيادات السياسية في العراق ومحاولة احتواء الأزمة المتصاعدة بين تلك الاطراف التي اذا ما افتعلت اكثر فانها سوف تؤدي لا محالة الى حرب دموية يكون الخاسر الاول فيها هو الشعب العراقي بمختلف أطيافه القومية والدينية تاركا ورائه أنتصارا لقوى ودول كرست الكثير من وقتها وأمكانياتها المادية والبشرية للوصول الى ذلك الهدف. كما اوجه احترامي الخاص الى كافة السادة المسئولين سواء من العراق أو الدول الاخرى التي حضرت وساهمت بلقاء الوفاق العراقي بشكل فعال للوصول الى صيغة توافقية بين تلك الاطراف وأخص منهم بالذكر ألاستاذ جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق الذي أبدى بتصريحه الصحفي الرسمي استعداده للقائه

المباشر بممثلي الحركات المسلحة في العراق دون الارهابيين منهم. وهذه في اعتقادي بمثابة خطوة شجاعة للمساهمة في الحل العراقي.

ومن هذه النقطة أود أن الفت انتباه سعادتكم الى المساهمات الاخرى الرائعة للأخوة السياسيين الكورد في قيادة المسيرة السياسية في العراق والوقوف بعقلية قيادية وطنية صحيحة بين تلك الاطراف المتنازعة وعدم الانجرار للصراع مع أي طرف ضد طرف اخر، بال العكس هو الصحيح وهو محاولتهم المستمرة لتقريب وجهات النظر ونزع فتيل الطائفية. أن ذلك الموقف الشريف والريادي جعلهم بين قلوب كل العراقيين والشرفاء بالعالم.

سيادة ألامين:

أرجو أن لا تجدها من الغرابة وأنا اتحدث عن الكورد بهذا الشكل وأنا لست كرديا بل عربي الأصل ولا تربطني أية صلة بأحد المسؤولين الكورد ولم يتسن ليَ حتى زيارة كوردستان العراق منذ اكثر من ثلاثين عاما، وانما الذي دفعني هو موقفهم المشرف وارتباطي بهم كونهم عراقيين مثلي وتنكروا لذاتهم ليقفوا ويساعدوا العراقيين في محنتهم قرابة العامين والنصف الماضية رغم قدرتهم على الاعتماد على امكانياتهم لقيادة انفسهم حيث اثبتوا الجدارة منذ عام ١٩٩١ بعيدا عن سيطرة صدام حسين ونظامه الذي قتل وشرد الالاف منهم في مذابح حلبجة والانفال وأبيدت بالكامل قرية البارزاني الذين يتجاوز عددهم عن ثمانية الاف شخص فقط لكونهم يمتدونه بالصلة لعشيرة البرزاني. واني واثق يا سعادة ألامين بانكم على اطلاع واسع بالتأريخ الكوردي وبشعبه الاصيل وتربطك بهم كما تربطني صلة ديننا الاسلامي الحنيف وتستذكر مواقف أبطالهم المسلمين العظام أمثال القائد البطل صلاح الدين الايوبي.

ولانتمائي الطبيعي للقومية العربية وأيماني العميق بالقضيه الكوردية وشعبها العظيم الذي مزقَ قسرا بين اربعة دول وما زال يعاني من اضطهاد قومي عنصري متعصب في بعض هذه الدول، فقد شعرت انه قد أن الاوان للاخوة القادة العرب أن يدركوا هذه الحقيقة التي كادت أن تكون شبه منسية ليساندوا اخوانهم الكرد من خلال تحرير بعض العقول الشوفينية وأعادة النظر

من جديد الى الكورد على اساس الاحترام المتبادل للغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وكونهم أمة لهم حق العيش وتقرير مصيرهم كباقي القوميات الاخرى في العالم.

كما اود أن اذكر الاخوة العرب بمواقف الكورد المساندة لهم في الحروب والمحن ومنها موقف المرحوم المناضل القائد الكوردي مصطفى البرزاني رحمه الله اثناء حرب الدول العربية مع اسرائيل في عام ١٩٦٧، فبينما كانت الحكومة العراقية آنذاك تدك معاقل الكورد وقراهم الآمنة، أمر المرحوم قوات البيشمركه الكوردية بوقف القتال من جانب واحد للسماح للجيش العراقي للتفرغ في القتال ضد أسرائيل.

هذا الموقف جزء من مواقف سطرها الكورد عبر التأريخ لمساندة اخوانهم العرب في كل المحن، وفي اعتقادي أن الوقت قد حان للاخوة العرب لمساندتهم المعنوية وتفهم مطالبهم المشروعة.

سيادة الامين:

اتوسم فيك شخصية الانسان والقائد الواعي لتقبل حقيقة قصة الشعب الكوردي بل ارجو دعمكم المعنوي لاي مبادرة تدعم التقارب والانفتاح بين القومية العربية والقومية الكوردية. من هذا المنطلق نضجت عندي فكرة تاسيس مركز قومي للتضامن العربي الكوردي ويسمى بنفس هذا الأسم وبالأعتماد على امكانياتي الذاتية والمادية ولا ابغي غير الدعم المعنوي ومباركتكم للفكرة التي سوف تفتح الطريق لتلاحم اكبر مع القوميات الاخرى في العالم وبالذات المحبة منها للتلاحم والانفتاح.

وستكون من اولى مباديء ذلك المركز القومي هو الاستقلال الذاتي وأن لا يعكس أو يدعم اي رئيس سياسي اخر أو حكومة ما كما انه ليس دينيا بمعنى التعصب لدين دون الاخر بل يحترم كل الاديان والشعائر الدينية أضافة للتركيز على تفعيل النشاط الثقافي والاجتماعي بين القوميتين العربية والكوردية وبالاستناد على المبدئين أعلاه.

الرأي المقترح هو أن يكون مقر المركز في لندن ونشاطه من خلال مقر مكتبي القانوني في وسط لندن، حيث انها (لندن) تعتبر ساحة عمل حرة تضم الكثير من الجاليتين العربية والكوردية وبينهم من الادباء والمثقفين وسوف يدعوهم المركز للمشاركة في وضع خطط عمل المركز

المستقبلية لتعريف وتوضيح المباديء الانسانية لتلك القوميتين وترحيبهما بالانفتاح على القوميات الاخرى.

ختاما اتقدم بشكري الجزيل لسعادتكم على منحي الوقت الكافي لقراءة رسالتي هذه وأتمنى أن شاء الله أن تتوفر فرصة شرف اللقاء بكم في الوقت المناسب.

خالص تحيات

د. حسين بديوي

لندن ٢٠٠٥/٢٢/١١

رسالة مترجمة خاصة ارسلت الى السيد
طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا
ارسلت له بتأريخ ٢٠٠٥/١٢/٠٩

سيادة الرئيس المحترم:

اود أن اقدم نفسي لسعادتكم كمواطن بريطاني وعربي / عراقي الأصل لغرض التقدم بالشكر والاعجاب لشخصكم وللسيد بوش على موقفكما التأريخي الشجاع الذي حول العراق من بلد كان تحت السيطرة الدكتاتورية الى بلد يمارس الديمقراطية بعد حكومة صدام حسين. هذه الحكومة التي خنقت ارادة العراقيين بشكل عام وخاصة الكورد منهم في اقليم كوردستان

سيادة الرئيس:

لدي اعتقاد دائم بشخصكم الكريم بانكم احد القادة في العالم يبغي السلام في العالم وبالذات في منطقة الشرق الاوسط لهذا وجدت من المناسب اطلاع سعادتكم على مضمون الرسالتين اللتين ارسلتا الى السيد كوفي عنان السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة والسيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية اللتان لهما علاقة باحلال السلام في الشرق الاوسط ومايدور على الساحة العراقية ودور الكورد الفعال في ذلك.

سيادة رئيس الوزراء.

اتمنى أن تحظى رسالتي هذه بمضامنيها باهتمامكم والتاكيد على استلامها.

مع خالص تحيات

د. حسين بديوي

صورة منه:

السيد كوفي عنان – السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة

السيد عمرو موسى – الامين العام لجامعة الدول العربية

رسالة مترجمة معنونة الى الدكتور حسين بديوي

المرسلة بتأريخ ٢٠/١٢/ ٢٠٠٥ من قبل السيد طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني كتاكيد على استلام رسالته

حضرت السيد الدكتور. بديوي

اشكرك على ماجاء بمضمون رسالتك وانا ممتنأ على وقتك الثمين متمنياً لك ولعائلتك باخلص التحيات والموفقية.

التوقيع

طوني بلير

رسالة ارسلت الى السيد مارك الس رئيس الاتحاد الدولي للمحامين في لندن بتأريخ ٢٠٠٦/١/٣

السيد الس المحترم:

في البدايه أود أن انتهز هذه الفرصة لأهنك بمناسبة حلول هذا العام الجديد واتمنى لكم شخصياً ولمنظمتكم التي افتخر أن اكون عضواً فيها مند عام ١٩٩٣ النجاح والتوفيق.

لقد رغبت أن اعلمكم بأهتمامي بالقضايا الدولية كمحامي دولي واطلاعكم على نسخ من الرسائل التي ارسلت الى السيد كوفي عنان السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك السيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية واللتان تتحدثان عن التطورات السياسية على الساحة العراقية وبالذات مساهمات القيادات الكوردية في بنائه بالاعتماد على قدراتهم الذاتية ولقيادتهم تجربتهم الديمقراطية الخاصة باقليم كوردستان مند ١٩٩١.

كما اود أن اعلمكم ايضا باني أرسلت نفس النسخ من الرسائل اعلاء الى السيد طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني والذي رد علي شاكراً برسالته المرفقة نسخة منها ايضا.

وختاماً سوف تكون لي رحلة قريبة الى كوردستان العراق للزياره والاطلاع على تجربتهم الديمقراطية الرائعة مع نهاية هذا الشهر متمنيا أن تسنح لي فرصة لقائكم والاستماع الى ارائكم القيمة.

خالص تحيات

د. حسين بديوي

رسالة ارسلت الى الدكتور حسين بديوي كرد على رسالته من السيد مارك الس رئيس الاتحاد الدولي للمحامين في لندن بتأريخ ٢٠٠٦/٠١/١٩

عزيزي الدكتور بديوي

اشكرك جداً على رسالتك المرسلة بتأريخ ٢٠٠٦/١/٣ بخصوص موضوع المراسلات التي تمت بينك وبين السيد كوفي عنان وكذلك السيدين عمرو موسى و طوني بلير.

سوف أكون سعيدا لمقابلتك مع نهاية هذا الشهر.

ارجوك الاتصال بمساعدتي الخاصة لتحديد الموعد المناسب بيننا.

خالص تحيات

مارك الس

رسالة مرسلة من الدكتور حسين بديوي
الى السيد مارك اليس رئيس اتحاد المحامين الدولي
بتأريخ ٢ شباط ٦

السيد الس المحترم

أود أن اشكرك جدا على وقتك الثمين الذي اعطيتني اياه من خلال اجتماعنا يوم الاثنين المصادف ٢٠٠٦/١/٣٠.

كنت سعيدا لمعرفة اهتمامك الواسع ومتابعة ما يجري على الساحة السياسية في العراق وبالذات في كوردستان العراق. وبالمناسبة أود أن أوكد بما وعدت باخبارك بان رحلتي الى كوردستان العراق سوف تكون مع منتصف شهر آذار القادم وسوف اكون سعيدا جدا لتنفيذ بعض المتطلبات التي لربما ترغبون بها. وكذلك فقد سنحت الفرصة لي لقراءة المقالات في مجلة (ناشنال جرافيك) التي طلبت مني قرأءتها وأبداء رأيي فيها بخصوص ما يتعلق بالاخوة الكورد وبالذات مدينة كركوك التي تعتبر من المدن الكبيرة في انتاج النفط، وبرغبتكم لمعرفة ما يلي:

أ- هل الكورد يرغبون بالاستقلال ام لا؟

ب- هل مدينة كركوك بأغلبية سكانها وبجغرافيتها تابعة للكورد؟

عليه أود أن أؤكد ملاحظاتي التالية التي تعتمد على حقائق تأريخية وقانونية لوثائق عديدة كنت قد اطلعت عليها وبسببها اقتنعت من صميم قلبي بالوقائع التالية:

من خلال الاطلاع على التأريخ الطويل تجد أن الكورد قومية واحدة لهم عاداتهم وتقاليدهم ودينهم الواحد ولغة واحدة كباقي القوميات الاخرى في العالم، لكنهم مع الاسف اصبحوا ضحية مصالح الدول الكبرى في المنطقة وهي بريطانيا، فرنسا، روسيا وكذلك تركيا ولهذا السبب فقد قسموا الكورد قسراً ما بين: تركيا، ايران، العراق، سوريا وقسما منهم في آذربيجان.

السيد الس:

انا اعتقد بانك على دراية بنشاطات الاخوة الكورد هذه الأيام على الساحة العراقية لغرض بقاء العراق موحدا وتقريب وجهات النظر المتصارعة والتي مع الأسف أن قسما منها يحتمي بوجهات نظر خارجية.

لقد انكروا الكورد نكران ذاتهم ووضعوا قضية حريتهم بتقرير المصير جانبا في الوقت الحاضر لغرض مساعدة العراقيين جميعاً في محنتهم.

من هذه النقطة اريد أن اؤكد بأن الكورد في كوردستان العراق هم جزء من القومية الكوردية وشعبها الكبير التي احبطت اماله عندما الغت الدول الكبرى معاهدة سيفر التي ابرمت عام ١٩٢٠ لتاسيس الدولة الكوردية، لهذا أصبح من الطبيعي جدا أن ينادوا بوحدة متساوية لقوميتهم كباقي القوميات في العالم. وانا اتساءل لما لا؟ بل اعتقد أن الوقت قد حان لكل الدول الكبرى لمساعدتهم في مطلبهم العادل وخاصة دول اعضاء مجلس الامن الدولي، لغرض اعطاء الفرصة للكورد باثبات قابليتهم واطلاق مساهماتهم لاحلال السلام في العالم كما هم يفعلون هذه الايأم في العراق.

كركوك:

(دائرة المعارف) في العالم Encyclopedia ١- لقد اثبتت دراسات تأريخيا بان كركوك تعود الى الكورد مع وجود قوميات اخرى كالتركمان الذين اتوا الى المدينة ايام زمان الامبراطورية العثمانية اضافة الى العرب والسريان وكذلك الكلدان المسيحيين.

لكنه منذ اخماد انتفاضة ١٩٩١ قامت الحكومة العراقية بترحيل اكثر من ١٢٠,٠٠٠ كوردي من مدينة كركوك بل اجبروا على الرحيل بالقوة واتوا بمجاميع عربية لتسكن مكانهم والهدف من ذلك طبعا هو لتخريب مدينة كركوك ومسح طابعها الكردي.

اضافة الى ذلك ارادت حكومة صدام حسين تغيير معالمها الجغرافية من خلال قطع الكثير من القرى الكوردية من ارتباطها بالمدينة لغرض ضمان السيطرة الاستراتيجية التامة على تلك المدينة الغنية بالنفط.

٢- لقد أراد صدام أن يضع السيطرة الكاملة على كركوك وعلى كوردستان العراق بشكل عام من خلال كافة محاولاته لطمس التأريخ الثقافي الكوردي بلغته العريقة بشكل خاص من خلال تشجيع بعض العوائل العربية واغرائها ماديا من اجل توطينهم في كركوك ومسح معالم طابعها الكردي بالكامل.

لقد دمرت أكثر من خمسة الاف قرية كوردية وذبح اكثر من ١٠٠ الف كردي، بل اتبعت ابشع اساليب القتل برمي جثثهم من الابنية وتركت في الشوارع لترعيب بقية الاكراد.

٣- وبعد السقوط الحتمي لصدام حسين وانهاء حقبة عصيبة على الكورد، عاد الالأف منهم لاسترداد بيوتهم التي سلبت بالقوة منهم لكنهم فوجئوا بصعوبات المطالبة بسكنهم بعد أن مسحت بالكامل وزورت مستندات حق ملكيتهم لتلك المساكن ولم يجدوا مأوى لهم حاليا غير العيش في الخيم القريبة من المدينة.

٤- أن الحل الامثل لتلك الكارثة التي كانت كنتيجة لجريمة كافة الحكومات العراقية المتعاقبة التي حاولت باستمرار طمس هوية مدينة كركوك الكوردية وتعريبها بالكامل منذ زمن الملك فيصل هو:

اعادة كافة العرب المستوطنين بواسطة حكومة صدام حسين الى ديارهم الأصلية وتسليم الكورد الأصليين بيوتهم والتي كما اسلفنا يعيشون حاليا بخيم بدائية قرب مدينتهم ومدينة ابائهم وأجدادهم وهي كركوك.

وانا اعتقد في رأيي الخاص بضرورة تبني الامريكان والبريطانيون لذلك الحل الامثل حيث عجزت الحكومات العراقية منذ تحرير العراق عام ٢٠٠٣ لتنفيذ البند ٥٨ من قانون ادارة الدولة العراقية الذي اقر من قبل مجلس الحكم المشكل والمدعوم من قبل الامريكان في ذلك الوقت.

لكل تلك الحقائق لا بد من التاكيد والاعتراف بكوردستانية كركوك وان مستقبلها مع مستقبل الحكومة الفدرالية في كوردستان.

السيد الس.

اعتذر كثيرا لأن هذه الرسالة قد اخذت من وقتك كثيرا ولكنني اؤكد لك بان الذي قراته هو شيء قليل بحقيقة الشعب الكردي النضالية.

مع خالص تحياتي

د. حسين بديوي

الفصل الثاني

نبدة فى التأريخ الكوردي

يذكر الرائد البريطاني اي. دبليو. سي. نويل، المبعوث الخاص لحكومة الهند في كوردستان في مذكرته حول الاكراد المسماة ﴿مذكرة حول الموقف الكردى﴾ المؤرخة في ١٩ تموز(يوليو) ١٩١٩ والصادرة رسميا عن دائرة المندوب السياسي البريطاني في بغداد بأن كلمة {كرد} ربما قد اطلقها اليونانيون قديما. اذ اشار هيرودتيس، الى الاكراد بانهم شعب مقاتل وشجاع ومن سلالة (كاردوخي) الذي اعاق انسحاب جيش زينوفون البالغ عدد ١٠ الاف مقاتل سنة ٤٠١-٤٠٠ قبل الميلاد. كما يطلق الكرد على انفسهم اسم (كوثوز) التي تعنى المحارب. واستوطن الاكراد المنطقة المحصورة بين بحيرة وان والجبال الواقعة عند منبع نهري دجلة والفرات ومنطقة سلسلة جبال زاغروس حتى حدود قبائل اللور الشمالية في ايران.

وفي القرن السادس الميلادي و قبل ظهور الاسلام اسست قبيلة (كوران) الكوردية بقيادة زعيمها (كواتانزه) دولة عظيمة ضمت مدينة تبريز الايرانية الحالية وما وراءها وعاصمتها كرمانشاه. وقد أدى اكتساح الاسلام للمنطقة في القرنين السابع والثامن الميلادي الى تغيير الاوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والمعنوية للاكراد، مما دفعهم بالتالي الى التحالف مع الاتراك والذي ادى بعد ذلك الى الانقلاب ضدهم لتصفيتهم. وخلال الفترة ٨٨٨-٩٠٥م انتفضت قبائل كوردية عديدة ضد حكامها العرب مطالبة باستقلالها.

وتمكن صلاح الدين الايوبي من تأسيس الامبراطورية الاسلامية المترامية الاطراف، وتحدى الملك الانكليزي ريتشارد قلب الاسد وتمكن من تدمير جيشه. وانتشرت سلطة الاكراد آنذاك الى اطراف بلاد فارس حتى خراسان ومصر والحدود الغربية لسوريا. وبادر السلطان العثماني سليم

الاول في عام ١٥١٤ الى قيادة حملة ضد الفرس الشيعة تحت حكم الشاه اسماعيل الصفوي لاخضاعهم لحكمه. وكان طريق الحملة يمر عبر الأراضي التي تسكنها القبائل الكوردية القوية وشبه المستقلة، اذ كان من الصعب بقاؤهم على الحياد مع الصراع الديني بين دولة فارس الشيعية وتركيا السنية وكان عليهم الخيار بين الأمرين وبما أنهم ينتمون الى المذهب السني فأنحازوا الى الطرف التركي. وقد أظهرت القبائل الكوردية وزعماؤها ترحيباً بالغا بالسلطان التركي المنتصر بعد عودته من الحملة وقدم لهم الشكر والثناء على مساعدتهم ووعدهم باحترام استقلالهم فعرض عليه الاكراد تحالفهم العسكري والسياسي معه. فتم توقيع معاهدة بين تركيا وثلاث وعشرين امارة كوردية، معاهدة صداقة وتحالف في عام ١٥١٤ بتوسط من مستشار السلطان العثماني، ادريس البدليسي ووقعها سليم الأول وقد تضمنت بنودها ما يلي:

١- تحتفظ كافة الامارات الكوردية الموقعة عى المعاهدة باستقلالها التام.

٢- تستمر وراثة الامارة من الأب الى الابن أو يتم تنظيم ذلك استنادا الى قوانين البلاد ويقوم السلطان بالاعتراف بالوريث الشرعي بفرمان سلطاني.

٣- يساهم الاكراد في كافة الحروب التي تشارك فيها تركيا.

٤- تقوم تركيا بتقديم المساعدة للاكراد ضد اي عدوان اجنبي.

٥- يساهم الاكراد بتقديم الهدايا الدينية المتعارف عليها بشكل تقليدي، الى خزانة الخليفة.

وقد التزم الاكراد لفترة ١٥٠ سنة بالمعاهدة الموقعة في عام ١٥١٤ بين تركيا والامارات الكوردية، اذ ساهموا في كافة الحروب التي خاضتها تركيا- الهجومية والدفاعية- وضحوا بحياة الالاف من الشباب الاكراد. الا أن الاتراك كالعادة لم يلتزموا بما يخصهم من بنود الاتفاقية. فلم يكد السلطان سليمان يتراجع عن فتح ابواب فينا عام ١٥٤٨ حتى بادر الى حبك المؤامرات والدسائس في الامارات الكوردية بهدف اثارة الحقد والكراهية في اوساط ابنائها.

وكانت السلطات التركية في الوقت نفسه تتدخل في شؤون المطبوعات والكتب الكوردية ضمن حدود الامبراطورية العثمانية مما ادى الى الحيلولة دون جعل اللغة الكوردية لغة مكتوبة.

ومن الجدير بالذكر أن اللغة الكوردية هي اللغة الدارجة التي يستخدمها الأرمن والاشوريون والسومريون في بعض المناطق. وهناك اجزاء من كوردستان لا يعرف فيها الأرمن غير اللغة الكوردية وبالرغم من الحروب والغزوات المستمرة عبر قرون عديدة تمكن الاكراد من الحفاظ على قوميتهم وشبه استقلاليتهم بشكل متميز عن القوميات الاخرى المحيطة بهم.



الفصل الثالث

كوردستان الكبرى وحدودها

استناداً إلى الوثيقة البريطانية

المورخة في ١٤ كانون الثاني١٩١٨

تضم كوردستان مساحات كبيرة من الجبال التي تحيط بالسهول الخصبة لنهرى دجلة والفرات في الشمال امتدادا من مدينة حلب والى بحيرة اورمية، ومن الشرق من بحيرة اورمية وعبر الحدود الايرانية الى مندلي حتى جبال بشتكوه. وتبدأ كوردستان من بلدة بيره جك في الطرف الغربي ثم تمتد شمالا عبر ملاطية الى آذربيجان تقريبا ثم تتجه نحو الشرق حتى نهر (آراس) قرب جبل ارارات. ومن هناك تتجه الحدود نحو الجنوب عبر بحيرة (وان) والى الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة أورمية (رضائية) ثم تسير بمحاذاة الساحل الغربي للبحيرة نحو الجنوب مارة بمدينة مياندواب وصولا الى خور سلباد ومن هناك الى كرمنشاه الايرانية، ثم تتجه نحو مدينة مندلي في العراق الواقعة على الحدود العراقية الايرانية وعلى مسافة ٩٠ ميلا الى الشمال الشرقي لمدينة بغداد.

واستنادا الى مذكرة وزارة الخارجية البريطانية التي حددت فيها حدود كوردستان في آسيا الصغرى التركية (عدا كوردستان الايرانية) فان اراضي كوردستان تقع (جنوب نهر بوتان ﴿الذي يصب في نهر دجلة قرب مدينة سرت عند خط عرض ٤٥,٣٧° مع خط طول ٥٠,٤١°﴾ وكذلك الاراضي الواقعة شرق نهر دجلة وجبل حمرين وتحدهما من الشرق الحدود الفارسية). لذا فأن المنطقة التي حددتها المذكرة تغطي جزءا من ولايات بتليس ووان والموصل الا انها لا تضم مدينة الموصل نفسها الواقعة على الضفة الغربية لنهر دجلة. وان المدن الرئيسية في المنطقة هي: عمادية وراوندوز وأربيل والتون كوبري والسليمانية وكركوك وكفرى. وكان وكيل المندوب

السياسي البريطاني في بغداد العقيد ولسن قد اوصى السلطات البريطانية في الزاب الاسفل الحدود الشمالية لدولة العراق المزمع اقامتها وادخالها لكونها غنية-على حد قوله- بالنفط والفحم والحنطة والفستق والتبغ. وكان جواب الخارجية البريطانية كما يلي:

ان تعهدات حكومة صاحب الجلالة بالنسبة للمناطق المذكورة في برقية بغداد هي كالاتي:

(أ) تعهدنا للملك حسين (الشريف حسين بن علي) بانها ستكون ضمن المنطقة العربية المستقلة (الرسالة المؤرخة في ١٩١٥/١٠/٢٤ من السير مكماهون الى حسين).

(ب) واستنادا الى الاتفاقية البريطانية — الفرنسية المؤرخة في ١٩١٦/٥/١٦ فانها مقسمة الى مناطق (أ و ب)، حكومة عربية مستقلة تحت حكم بريطانيا وفرنسا وتقديم المساعدة حسب الاسبقية.

وأعتقد أن هذا الاتفاق لم يعد ساريا بالنسبة للعراق ولا يحتمل أن يعارض الملك حسين بالنسبة لمنطقة بعيدة وسكانها ليسوا من العرب، لذا فاننا احرار فيما سنفعل ونرغب هنا بما يتفق ورغبات السكان.

وكما اشارت اليه برقية بغداد فأن مستقبل كوردستان يعتمد بدرجة كبيرة على موضوع ولاية الموصل. لا يفترض الآن أن عدم تجزئة العراق يعني سريان موضوع الاجراءات الخاصة للسيطرة الادارية لحكومة صاحب الجلالة في العراق والتي وافقت عليها فرنسا والملك حسين ليسشمل الجزيرة أيضا؟ وحين يكون هنالك عراق موحد غير مقسم ومساعدة ادارية بريطانية فمن الطبيعي أن يواكب ذلك قيام كوردستان تتمتع بالحكم الذاتي يتم تقديم المساعدة البريطانية لها بشكل مماثل وتقوم بنفس المهمات تجاه العراق كما يقوم به الاقليم الشمالي الغربي للحدود ازاء الهند، وقد تم الاقتراح على ذلك مؤخرا من قبل شريف باشا. ومثل كوردستان هذه ستضم ليس الأراضي الواقعة جنوب الزاب الاسفل بل مناطق راوندوز وهكاري وبوتان والى الاعلى الحدود المرسومة لحدود أرمينيا أو التي سيتم رسمها مستقبلا. (ويسكن في هذه المنطقة أكراد واشوريون (نسطوريون) مسيحيون. وقد عانى النسطوريون كثيرا خلال الحرب-أولا في عام ١٩١٥ ثم خلال الزحف التركي في داخل كوردستان وشمال غرب ايران خلال الحرب.

والحل الممكن هو تحويل كوردستان تركيا الى السيادة الايرانية بشرط توحيد منطقة اورمية معها اداريا وتشكل جميعها أقليما يتمتع بالحكم الذاتي وبمساعدة خارجية في ادارتها. وسيترتب على ذلك:

(أ) ضمان أعادة بناء اورمية بشكل فعال.

(ب) توحيد العنصر النسطوري على جانبي الحدود.

(ج) أرضاء الطموحات والمطالب الايرانية منذ فترة طويلة في المناطق الواقعة على الحدود التركية- الايرانية.

(د) ضمان مركزنا من الناحية الاستراتيجية في العراق. وربما من السابق لاوانه طرح هذه المواضيع الواسعة اذ يتوجب استشارة الحكومة الايرانية والاكراد المحليين والسكان النسطوريين بحذر).

١٩١٨/١٠/٢٢

توقيع: آي. جي. توينبي

وزارة الخارجية البريطانية

الفصل الرابع

كوردستان العراق

الاكراد وموقف بريطانيا بعد احتلالها بغداد عام ١٩١٧

بعد سقوط بغداد بيد الانجليز في آذار ١٩١٧ وهزيمة الاتراك في جبهة غـزة في فلسطين علـى يـد الجنرال اللنبـي والتخلي عن فكرة قيام الاتراك والالمان بهجوم مشترك على العراق تعزز الموقـف العسكري البريطاني في العراق.

كما أن المؤامرات والدسائس الالمانية –التركية في ايران عجلت بقيام القوات البريطانية بمهاجمة خانقين وبعد أن احتلها الاتراك اثر انسحاب القوات الروسية منها الى داخل ايران في حزيران ١٩١٧.

اذ اوقعت القوات البريطانية خسائر فادحة بالقوات التركية المنسحبة والـتي غـادرت المدينـة في نهاية آب بعد أن امتنع الاكراد عن تقديم المؤن والطعام الى القوات التركيـة في المنطقـة اذ كـان الاكراد ينتظرون قدوم القوات البريطانية لتخليصهم من بطـش الـروس (بـالرغم مـن أن الـروس كانوا حلفاء الانجليز في تركيا) والاتراك فيما بعد. وبدأ دخول القوات البريطانيـة الى خـانقين في كانون الاول من نفس العام بعد الانسحاب التركي، وتم تعيين ضابط سياسي بريطـاني للاشـراف والسيطرة على شؤون العـشائر الكوردية هنـاك. واسـتمرت القـوات البريطانيـة في زحفهـا نحـو الشمال, وتمكنت من احتلال كفري وتازة وكركوك في شهر مايس (مايو) ١٩١٨, وتعيين ضابط سياسي بريطاني في كل منها. وكان الاهالي يـستقبلون القـوات الداخلـة بفـرح وحفـاوة انتظـاراً للحصول على الدعم والمساعدة الـتي وعـدتهم بهـا بريطانيـا. وبـدخول القـوات البريطانيـة الى كركوك انسحبت القوات التركية من السليمانية. أكثر المناطق الكوردية أهمية، اذ بدأ سيل من رسائل التأييد لبريطانيا يصل من عشيرة الهماوند الكوردية معبرة عن فرحها بانتـصار ووصـول القوات البريطانية الى اطرافها، ومعلنة عن تقديم المساعدة.

وفي السليمانية اجتمع وجهاء وزعماء البلدة والمنطقة لاقرار السياسة المستقبلية للاكراد.

فتقرر في هذا الاجتماع تشكيل (**حكومة كوردية مؤقتة**) يرأسها الشيخ محمود البرزنجي. واتباع سياسة موالية وصديقة لبريطانيا. واستلم الضابط السياسي البريطاني في السليمانية رسالة من رئيس الحكومة الكوردية المؤقتة، الشيخ محمود تتضمن: انهُ يمثل وجهة نظر كافة الاكراد في المنطقة حتى الى ما وراء حدوده حتى (سنة) عارضاً تسليم سلطاتهُ الى البريطانيين أو الاستمرار بالحكم تحت الحماية البريطانية. فكتب يقول بان الشعب الكردي مسرور بنجاح البريطانيين اذ تحررت كوردستان من الاستبداد ويأمل بان يسمح لها أن تزدهر تحت حكم البريطانيين. فبادرت السلطات البريطانية الى تعيين الشيخ محمود حاكما على السليمانية.

الا أن القوات التركية عادت واحتلت السليمانية مرة اخرى بعد انسحاب القوات البريطانية الى كفري وألقت القبض على الشيخ محمود وأرسلته مخفوراً الى كركوك، وانتقمت من العناصر الكوردية المتعاونة مع بريطانيا. واطلقت السلطات التركية بعد فترة وجيزة سراح الشيخ محمود وسمحت له بالعودة الى السليمانية. وكانت عملية الانسحاب البريطاني من كركوك قد سببت صدمة كبيرة للاكراد المتعاونين مع بريطانيا، وخاصة بعد تحقيق الالمان لبعض النجاحات في الجبهة الغربية لاوربا وخاصة في فرنسا. كما أن تغيير الاتراك لاسلوب معاملتهم للاكراد آنذاك قد سبب قيام هؤلاء باعادة النظر في موقفهم من بريطانيا وتخلي قسم كبير منهم عن المعسكر البريطاني. وعندما حاولت القوات البريطانية تشكيل قوات من الليفي من اكراد منطقة شمال غرب خانقين بهدف احتلال حلبجة ومضايقة الاتراك في السليمانية فشل المشروع بسبب فقدان الاكراد الثقة بالبريطانيين بعد انسحابهم من كركوك، وخاصة بعد تحقيق الاتراك لبعض الانتصارات في منطقة كوردستان الايرانية وتراجع القوات البريطانية من قرب منطقة الاورمية الى همدان تاركة مدن ميانه وبيجار وسنه لتسقط بيد الاتراك. وتمكن الاتراك من اقناع بعض العشائر الكوردية لتشكيل قوات خيالة كوردية لمحاربة البريطانيين شمال ايران. الا أن العشائر الكوردية في هورامان بقيت معادية للاتراك مما اضطرت الحكومة التركية الى القيام بعمليات عسكرية ضدهم دون تحقيق أي نجاح. وبسقوط فلسطين بايدي البريطانيين والنجاحات الاخرى في الجبهة الغربية في اوربا نتيجة لتبدل الموقف العسكري تحسن موقف الاكراد تجاه بريطانيا وخاصة بعد استئناف الزحف البريطاني باتجاه نهر دجلة وباتجاه كركوك. واستغلت بريطانيا موقف انهيار

الاتراك في فلسطين والجبهات الاخرى لشن هجوم عسكري شامل ضد القوات التركية في ايران واستمرار الزحف البريطاني نحو الموصل. كما تحرك رتل صغير اخر من كفري باتجاه التون كوبري لمنع القوات التركية هناك من التصدي للقوات البريطانية المتقدمة على نهر دجلة. بتأريخ ٢٥ تشرين الاول دخلت القوات البريطانية كركوك وتم تطويق القوات التركية على نهر دجلة. في اليوم التالي بعد قطع خطوط انسحابها عن مقرها في الموصل وفشلها في خرق عملية التطويق واستسلامها يوم ٣٠ اكتوبر. تمكنت القوات البريطانية الزاحفة باتجاه التون كوبري من كفري من ايقاع الهزيمة بالقوات التركية هناك والتي تراجعت فيما بعد الى اربيل. وفي اليوم الاول من نوفمبر ١٩١٨ وصلت اخبار الهدنة(*). فاندفعت القوات البريطانية لاحتلال مدينة الموصل التي دخلتها يوم ١٠ نوفمبر وهي خالية من القوات التركية. وبذلك فرضت القوات البريطانية سيطرتها على جنوب كوردستان.

(*) يقصد هدنة موندروس التي وقعت في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء.

الفصل الخامس

مذكرة مدير الاستخبارات العسكرية البريطانية حول خوفهم من الشيخ محمود كحاكم لكوردستان ١٩١٨/١٩١٩

تتناول الوثيقة البريطانية التي تضمنتها مذكرة مدير الاستخبارات العسكرية البريطانية في بغداد والمرفوعة الى وكيل وزارة الخارجية المؤرخة في ٣ ايلول ١٩١٩ والمسماة (ملخص شؤون جنوب كوردستان خلال الحرب العظمى) الشكوك التي بدأت تراود الاوساط الرسمية البريطانية في شهر كانون الاول ١٩١٨ حول جدوى تعيين الشيخ محمود البرزنجي حاكما على كوردستان من قبل بريطانيا وزيادة وتعاظم هيبتهُ ونفوذهُ اذ لم يكن كما تقول الوثيقة سجلهُ وتأريخهُ في عهد الاتراك يبعث على الثقة. فكان في ثورة مستمرة ضد الحكم التركي. وكان الهمس في نفس الوقت يدور بان اهالي السليمانية قد عانوا خلال العهد التركي كثيرا من الظلم والاستبداد على ايدي زعمائهم وسادتهم اكثر مما عانوا على ايدي الموظفين الاتراك. وتشير الوثيقة البريطانية بانه بغض النظر عن الماضي فان القضية التي يواجهها البريطانيون الآن هي قضية السياسة العملية، اذ أن نفوذ الشيخ محمود ما زال قائما ويتعاظم بشكل اكبر واكثر من قبل وبدون التعاون التام والمساعدة التي يقدمها الشيخ الى البريطانيين فقد كان من الضروري تخصيص ووضع حامية عسكرية هناك اذ لم يكن ذلك ممكنا في ذلك الوقت. ومن وجهة النظر السياسية فانه كان من الأهمية بمكان الحفاظ على الامن والنظام وتجنيب استخدام القوة لهذا الغرض. فقد كانت مهمة البريطانيين تأسيس دولة جنوب كوردستان المستقلة تحت الرعاية البريطانية، الا إنه بسبب تخلف وعدم تطور البلاد ورداءة المواصلات واختلاف العشائر اضطر البريطانيون الى العمل من قواعد عديدة وبذل الجهود لوضع أسس النظام الموحد مؤجلين لوقت آخر مهمة التنسيق من اجل الدمج النهائي. وكان من المستحيل معاملة هذه القواعد المنتشرة هنا وهناك الا على اساس انها اجزاء لا تتجزأ من الادارة البريطانية العامة للعراق. وبالاضافة الى ذلك ولغرض الادارة المستقبلية فقد

كان من الواضح ضرورة تشجيع المواطن الكردي على النظر الى العراق من أجل التعلم والارشاد. وكان أمراً لا جدال فيه بان اي محاولة لربط الاكراد بالدولة العربية يعتبر غير مقبول لدى كثيرا من الناس، وخاصة العناصر الكوردية القومية المتطرفة، وكذلك من قبل العشائر الكوردية. وكانت الطليعة المثقفة والمستنيرة من الاكراد فقط(*) هي التي كانت ترى بان الارتباط ببغداد هو الضمان القوي للتقدم المادي والتطور الذي هو وحده الاساس الحقيقي للحكم الذاتي.

وتستطرد الوثيقة بالقول:

تحت هذه الظروف ارغمت السلطات البريطانية على افشال آمال الكثيرين، وكان عليها أن تواجه هذه المهمة الصعبة لاقناع القادة الاكراد ككل والقبول بفكرة الوصاية والتجربة لفترة طويلة. وفوق كل ذلك فقد كان من الضروري الحيلولة وبأي ثمن دون اندلاع الفوضى أو المعارضة حتى ولو على حساب تقديم الافضال والمساعدة الى افراد لم تكن افكارهم بالضرورة متطابقة مع الافكار البريطانية للمساواة والعدالة.

انهُ من الصعب القول كيف نشأت الحركة القومية للاستقلال والى أي مدى كانت نتاجاً مصطنعاً للطموحات الشخصية للزعماء الاكراد الذين يرون في الحكم الذاتي الكردي فرصة لا تعوض لتحقيق مصالحهم الشخصية. ولا شك أن هذه الحركة كانت قوية في السليمانية في نفس الوقت وكانت الحكومة البريطانية تذكر قادة الحركة بانها اذا ما قبلت بالمسئولية على كوردستان فانها ستفعل ذلك فقط على اساس أن شعب كوردستان وقادتهم الذين ينتخبونهم سيمتثلون للانظمة والمباديء المطلوبة لصيانة النظام وادارة العدالة وضمان التقدم والتطور. ومن ناحية اخرى فان الارتباط ببغداد كان يمليه المنطق الجغرافي وكانت ايضا قضية تمليها السهولة في التعامل اليومي أن لم تكن الضرورة. ولم يكن هناك سبب يحمل على الاعتقاد بانها (حكومة بغداد) ستدخل في تطور البلاد (كوردستان) في المجال القومي. وتم التوضيح للناس بان موظفي وافراد الادارة سيكونون من الاكراد قدر الامكان وان يتم تنظيم قوات الليفي الكوردية باشراف ضباط اكراد، وان تصبح اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية للحكومة المحلية. أما بالنسبة

(*) في الواقع لم تكن كل الفئات المثقفة والمستنيرة من الكورد مع فكرة الارتباط ببغداد. فحتا بعض كبار رجال الدين الكورد من امثال الملا محمد الكويي كانوا مع قيام دولة الكوردية باشراف بريطاني.(الناشر)

للعشائر الكوردية فانه يتوجب عليها احترام القوانين والاعراف القائمة ويسمح لزعماء العشائر بالاستمرار في الادارة العشائرية وادارة شؤونهم. أما بالنسبة للقضايا المالية فسيكون للاكراد ميزانية اقليمية وستخصص الضرائب التي تتم جبايتها للادارة ولتطوير البلاد، إلا انه سيتم دفع مساهمة مالية لنفقات الادارة للحكومة الام في بغداد. ومن ناحية اخرى فان الارتباط مع العراق سيضمن الفوائد المادية العظيمة للتعليم والاشغال العامة والمواصلات التي ستستلهم التوجيه والارشاد من بغداد.

وقد اعترفت السلطات البريطانية بالشيخ محمود وكذلك العناصر المترددة التي لم تقبل به. وبالرغم من اخطائه وتورطه في شؤون وقضايا خارج حدود المنطقة المخصصة لهُ، اذ يسمي نفسهُ حاكم كافة ارجاء كوردستان ويحيط به مجموعة من الناس تملأ رأسه بكثيرٍ من الشعارات والكلام وتشجعه على التدخل في المناطق الاخرى خارج جنوب كوردستان، الا انه كان يعتبر في ذلك الوقت ذا قيمة سياسية عظيمة ولم يعارض زعامته الا واحداً من بين كل اربعة اكراد.

وتوصي المذكرة البريطانية في الختام باتخاذ الاجراءات الضرورية بعدم السماح لهُ بتعاظم نفوذه وامتداده الى المناطق التي تعارض بريطانيا قيام حكومة كوردية فيها والذي يشكل تهديدا للسلام في المنطقة. وكانت هناك مجموعة معينة من اكراد السليمانية نفسها ممن كانوا يفضلون الادارة البريطانية المباشرة والتي تجتذب اليها طبقة التجار ورجال الاعمال الاكراد بدلا من الحكم البريطاني غير المباشر من خلال قيادة الشيخ محمود الكوردية.

المقترحات البريطانية بشأن تفاصيل الدولة الكوردية

وتتناول نفس الوثيقة موضوع الدولة الكوردية وتقول بانه في الوقت الذي لا يمكن فيه معرفة القيود المفروضة على حدود الدولة الكوردية بسبب تقرير مستقبل ارمينا وبقايا تركيا فانه من الصعب مناقشة مقترحات بناء قيامها وتأسيسها. ولا يوجد هناك الآن كوردي يمكن أن تتوفر فيه المؤهلات الكافية يمكن القبول به ليترأس دولة كوردستان الموحدة التي تضم كافة اجزاء كوردستان. الا إنه يوجد هناك عدد من الشخصيات الكوردية التي يمكن من خلال تقديم الدعم والاسناد البريطاني تاهيلهم ليكونوا حكاما على مناطق محدودة. ويبدو أن احسن سياسة يمكن

اتباعها في الوقت الحاضر هي تنصيب كل واحد من هؤلاء كحاكم لدولة صغيرة في كل منطقة من المناطق مع مستشار بريطاني ومبلغ من المال في البداية ليستخدم نفوذه لنشر الأمن والنظام وستكون كافة الدويلات الصغيرة تحت الادارة المركزية التي ستكون بريطانية، ومن المحتمل أن يرأسها رئيس كوردي. ولا شك انهُ سيكون بالامكان ارضاء التطلعات الكوردية من خلال تشكيل مجلس وطني لتوجيه وادارة الشؤون الكوردية أو تبني اجراءات مشابهة لاعطاء الاكراد مشاركة اكبر في حكم بلادهم.

وتشير الوثيقة الا انهُ في حالة تبني بريطانيا اي سياسة فانها يجب أن تقوم على النوايا المعقودة في اوربا بما يتعلق بمستقبل تركيا وارمينا ولحين الوقوف على هذه النوايا بشكل علني وصريح فانه لا يمكن القيام باي شي عدا تجميع المعلومات ومجابهة الدعاية المضادة أو المعادية. وفي ضوء معطيات الحدود القومية لدولة ارمينيا في المستقبل وارتباطها بتعاطف اوربا مع مطالب الارمن فهناك مبرر للاعتقاد بأن الاتحاد الكونفدرالي الكردي الذي تأسس على هذا النهج سوف يؤدي الى الحل السلمي للشؤون الكوردية في المستقبل. وفي الوقت الذي لا تتمكن فيه السلطات البريطانية من التوصل الى استنتاج معين ونهائي حول مستقبل حدود هذه الدولة فانه من الواضح والمهم التمسك قدر الامكان بالاعتبارات الاثنية -الجغرافية وادخال اكبر منطقة ممكنة من كوردستان تضم اكثرية العنصر الكردي السائد ضمن الدولة الكوردية. وهناك اعتبارات اخرى تمنع الالتزام الدقيق بالحدود الاثنية-الجغرافية ففي الدرجة الاول هناك قضية الاكراد الايرانيين وهذه تنقسم الى مجموعتين واضحتين:

اكراد اقليم كوردستان الايرانية والجزء الشمالي الاكبر من آذربيجان. فان المجموعة الأولى عدا استثناءات غير مهمة يبدو انها مقتنعة بالحكم الفارسي ومن المحتمل انهُ اذا ما أعطيت لهم الفرصة فانهم سيختاروا البقاء تحت حكم بلاد فارس بدلا من الانضمام الى الدولة الكوردية. وان الشعور بين اكراد آذربيجان مختلف تماما، اذ أن الحكم الفارسي هناك ضعيف وغير كفء وغير مقبول تماما من قبل الاكراد الذين سيرحبون باي فرصة ليس فقط للانضمام الى الاتحاد الكونفدرالي الكردي بل للانضمام والدخول تحت حكم اي حكومة اجنبية. وتؤكد هذه المجموعة أن كافة الشعوب الصغيرة قد اعطيت حق تقرير المصير فلماذا يبقون خاضعين للفرس الذين هم غير قادرين على حكم انفسهم ضمن مباديء العدالة والكفاءة؟ وليس من المفيد القول بان

الالتزامات التي قدمها الحلفاء لبلاد فارس تحول دون امكان قبولهم (اكراد ايران) بالالتماس الكردي للانضمام اليهم، اذ تمنع هذه الالتزامات دخولهم تحت حكم اي حكومة اخرى ويقول اكراد ايران انهم الطرف المعني بالامر ولم تتم استشارتهم ولم يكونوا طرفا في مثل هذه الوعود والالتزامات ولا شك انهم سيفرضون ارادتهم بقوة السلاح في المستقبل وانهم الآن في حالة عصيان في بعض اجزاء كوردستان الايرانية لذا تقول الوثيقة بان السلطات البريطانية ممنوعة حالياً من اعتبار موضوع اكراد ايران كجزء ممكن من الاتحاد الكونفدرالي الكردي. أما بالنسبة للاراضي الملاصقة للحدود الشمالية للعراق وضمن حدود الولايات التركية بغداد والموصل فانه من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار قضية امن الدولة العربية المحمية من بريطانيا ولتحقيق ذلك فانه يتوجب على بريطانيا أن تجد حدودا واضحة وعملية. ونظراً لاختلاط السكان العرب والكرد في المناطق الحدودية فانهُ من المستحيل تبني مبدأ الحدود القائمة على الاساس الاثني –الجغرافي، كما انهُ ليس من الضروري ذلك ايضا لشريحة كبيرة من الاكراد القاطنين في الحدود الجنوبية لكوردستان أن يتطلعوا نحو بغداد والموصل بسبب التجارة، ولان مصالحهم مرتبطة بشكل وثيق مع الجنوب بدل من المناطق الجبلية في الشمال. وان المناطق شبه الجبلية في السليمانية وكويسنجق وأربيل والنطاق المحيط بها الى الغرب من الزاب الاعلى تصلح للتطوير تحت ظل حكومة جيدة. ويمكن تنفيذ اكبر مشاريع السكك الحديدية من خلال مدها من اربيل الى الموصل والتي تعتبر واحدة من اكبر المناطق الزراعية للحنطة في شمال العراق. والى شمال هذا النطاق تقع سلسلة من الجبال العالية التي تشكل حاجزا تتخللها في اماكن قليلة ارضا بسيطة تؤدي الى مضايق وممرات تقطع مواصلات العراق بالشمال.

ويبدو أن السلاسل تشكل خط الحدود الطبيعي الذي يفصل كوردستان عن العراق. ويقول التقرير:

لذا فانهُ يجب عدم اعتبار السليمانية ورانية وكويسنجق واربيل وعقرة ودهوك وزاخو ضمن كوردستان بل ضمن العراق. واستنادا الى الدليل المتوفر فانهُ يبدو أن استمرار الحدود نحو الغرب قد تم رسمهُ ليدخل ضمن كوردستان المناطق التي يسود فيها العنصر الكردي، والذي يمتد قليلا نحو شمال جزيرة ابن عمر وشمال نصيبين وجنوب ماردين وشمال راس العين بامتداد خط عرض ٣٧ والى بيره جك ومن هناك الى شمال نهر الفرات ثم يستدير ليستمر مع حدود ولايات خربوط

(مأمورية العزيز) وتبليس ووان مستثنيا اذربيجان وارضروم الى الحدود الفارسية، وتقع ضمن هذه المنطقة التي تضم ولاية ديار بكر مساحات واسعة والمفروض أن يسود فيها العنصر الارمني الا أن الدليل يبرهن على انهم اقلية صغيرة. ويبدو من عددهم الصغير انهُ ليس من العملي وضعهم في موقع الهيمنة أو الاستقلال وتركهم وشأنهم، ومن المحتمل وضعهم تحت رعاية اوربية سوف لا يجدون صعوبة في الحفاظ على مركزهم وصيانته. وسيترك ذلك ولايتي ارضروم وطرابزون لباقي الارمن وربما ستكون الولايات المتحدة مستعدة لضمان حياتهم ومعاملتهم معاملة عادة تضمن لهم افاق التطور. ويمكن حراسة وحماية هذه المنطقة وادارتها بسهولة وتركها بيد امريكا. ولا شك أن الحل بهذه الطريقة سيزيد من مسؤوليات بريطانيا في الشرق الاوسط ومن خلال التعامل مع القضية الكوردية والارمنية بشجاعة وصدر رحب. فقط يمكن ضمان السلام والازدهار النهائي لهذهِ المنطقة.

الفصل السادس

أنتفاضة الشيخ محمود في جنوب كوردستان - مايس ١٩١٩

تتناول وثيقة بريطانية اخرى بان قوة وسلطة الشيخ محمود قد اصبحت تشكل خطرا على مستقبل السلام في البلاد وخاصة بعد أن اصبحت كركوك وكفري تابعة لحكمه. فلم يكن الشيخ راضياً بالمنطقة المخصصة لهُ بعد اخراج وحدات كركوك وكفري من ادارته في شهر شباط ١٩١٩. اذ كان يحاول توسيع موقعهُ وسلطته كما انه لم يكن راضيا بمنصبه كحاكم لكوردستان الجنوب بل بذل محاولات مستمرة لتعزيز قبضته على العشائر الكوردية البعيدة في اربيل والاجزاء الاخرى التابعة للواء الموصل. كما كان من المعروف عنه انه على اتصال بمراكز القوى المعادية للاجانب في شرناخ. وبمرور الزمن وكلما استتب الامن والاستقرار في كوردستان اصبحت العشائر الكوردية غير راضية عن حكمه وان كثيرين ممن قبلوا بحكمه في بداية الأمر لم يكن قبولهم نابعا من حبهم لهُ أو برغبة في حكمه بل من الخوف من قوته ولأن حملتهُ الدعائية قد جعلت الناس يعتقدون أن الانجليز مصرون على تعيينه كحاكم لكوردستان، وحتى بالقوة اذا اقتضت الضرورة وكان من الواضح أن تركيز سلطات كثيرة في يد الشيخ ستؤدي حتما الى تعريض سلام البلاد الى التهديد والى الظلم واضطهاد الناس. وقد اصبح من الواضح بعد ذلك أن فئة معينة من الناس كانت تريده أن يبقى حاكما لكوردستان. فتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتفيد سلطاتهُ على تلك الفئة، ونزع صلاحياته لاضطهاد العشائر الكوردية التي لم تؤيده ولم ترد حكمهُ. ومن بين الاجراءات الاخرى التي اتخذتها السلطات البريطانية اخراج عشائر (الجاف) من تحت سلطته وتعيين مساعد الضابط السياسي من اكراد عشائر الجاف في حلبجة للتعامل معها مباشرة. وحالما اصبح واضحا انه ليس لدى البريطانيين أية نية لارغام العناصر الغير راضية لحكمه، بدأ نفوذه يضعف وينهار بسرعة في المناطق المجاورة للسليمانية وملء الاماكن الوظيفية الشاغرة بمؤيديه قدر الامكان. وكان الوضع يختلف قليلا في السليمانية، اذ كانت عائلتهُ تحكم لفترة

طويلة بينما هو يقوم بخدمة مصالحه الشخصية وتطلعاته من خلال تعيينه لأصدقائه في المناصب الحساسة والمهمة على حساب الادارة الجديدة والعدالة. وحتى هنا كان نفوذه في تدهور مستمر، ويبدو أن الشيخ بعد أن شعر تدهور سلطته اعد للقيام بانقلاب كآخر وسيلة لاستعادة مركزه الذي يفقده. وبتأريخ ٢٢ مايس قام بتنظيم انتفاضة معتمدا على دعم واسناد الاكراد للجانب الايراني من الحدود الايرانية وخاصة عشائر الهورمان ومريوان القاطنة على مسافة ٤٠ ميلا جنوب وشرق السليمانية. كما حصل على دعم واسناد المناطق الواقعة شمال وشمال شرق المدينة، ومن العناصر الكوردية المسلحة داخل السليمانية، وكانت الانتفاضة مفاجئة وغير متوقعة تماما. فهزم قوات الليفي الكوردية بسرعة وتم حجز ضباط القوة داخل منازلهم. واستلم الشيخ محمود كافة السلطات بيده وقام بتعيين قائم مقام المركز ووضع يديه على كافة السجلات والخزانة في اللواء وقطع الاتصالات التلغرافية مع كركوك مباشرة. كما تم اسر قافلة متوجهة من كفري الى السليمانية ونزع سلاحها واستولى على الخزانة المالية التي كانت تنقلها واخذ خيولها وبنادقها. وبانفجار الاوضاع في السليمانية اصبحت الاوضاع صعبة في حلبجة. فبادرت قوات الشرطة في ٢٥ مايس بالالتحاق بقوات الشيخ محمود متخلية عن ولائها لمساعدة الضابط السياسي هناك. وبتأريخ ٢٦ منه سيطر رجال واتباع الشيخ على المدينة فانسحب مساعد الضابط السياسي وموظفوه الى خانقين. واقتضت الضرورة القيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع وصدرت الاوامر الى القوات العسكرية البريطانية بالتحشد. وكانت الصعوبات المتعلقة بالامداد والتموين كثيرة، وكذلك ضمان امن وحماية خطوط المواصلات والتنقل، ولم يكن بالامكان في ذلك الوقت القيام باي تحرك ما بعد جمجمال.

وتناولت التقارير رد فعل الانتفاضة بين رجال العشائر الكوردية الذي لم يكن قويا وجادا بدرجة كبيرة. وبدأ مؤيدوه من هولاء يتناقصون تدريجيا منذ اندلاع الانتفاضة. وكانت الجماعات الكوردية التي كانت تؤيده قد عادت الى ايران. وكانت عشائر الجاف وبشدر من اهم العشائر التي قدمت له الدعم والاسناد والتي كان الشيخ يعتمد عليها بالدرجة الأولى في انتفاضته ضد الانجليز. ولا شك أن انتفاضة الاكراد في ايران وتركيا قد شجعت الشيخ محمود على التعاون معهم من اجل تحقيق حلم كوردستان الكبرى، اذ أعلن اكراد منطقة باش قلعة في كانون الثاني ١٩١٩ في تركيا استقلالهم استنادا الى تقارير الرائد البريطاني نوئيل المرسلة من راوندوز والذي افاد بان الاكراد الايرانيين قد انضموا اليهم. وكان احد اهداف الحركة منع عودة الارمن الى

ديارهم. وكان من اشهر قادة الحركة الكوردية في ايران (سمكو) وخلال شهر واحد فشلت الانتفاضة وتمكنت القوات البريطانية بقيادة الجنرال فريزر من احتلال السليمانية يوم ٢٠ حزيران وألقي القبض على الشيخ مصابا بجروح. وكانت قد تشكلت في القاهرة لجنة اطلقت على نفسها (لجنة استقلال كوردستان) ورفعت التماسا الى الحكومة البريطانية تناشدها المساعدة في تاسيس دولة كوردية. وكان الطلب قد ارسل اصلا الى باريس حيث مقر البعثة العسكرية البريطانية. وكانت هذه البعثة قد ابلغت السلطات البريطانية في لندن بان عضو لجنة تخطيط الحدود، الفرنسي جورج بيكو قد ابلغ البعثة البريطانية في باريس بانه لا يوافق على مقترح زميله الراحل مارك سايكس على تأسيس امارة كوردية تضم حدودها الموصل. اذ اشار بيكو أن مثل هذا الامر يعتبر مضادا للمصالح الفرنسية وتضحية بمصير الكلدان المسيحيين والنساطرة...... ألخ، والتي كانت حمايتهم من مسؤولية فرنسا، كما وردت التقارير في آذار ١٩١٩ من مقر القيادة العسكرية البريطانية في العراق بانتخاب الامير كميل بدرخان رئيسا لمنطقة الحكم الذاتي لكوردستان تركيا الواقعة جوار ماردين وبتأريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩، بادر وزير الخارجية البريطاني الى توضيح السياسة البريطانية تجاه كوردستان على ضوء الخطوط العامة لسياسة حكومة صاحب الجلالة فكتب في برقيته الموجهة الى المندوب السامي البريطاني في بغداد يقول:

برقية من وزير الخارجية الى المندوب السامي، بغداد

٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩

ان قضية سياستنا تجاه كوردستان ككل هي قيد الدرس هنا وان وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة تميل بالاتجاه الذي اشير اليه الآن فيما يلي. وبنداء من خمس نقاط معينة وثابتة:

١- انه من المرغوب فيه للاسباب العسكرية والسياسية أن تكون حدود العراق قصيرة قدر الامكان.

٢- وبأننا لا نتمكن أن ننهج سياسة القيام باي نشاط عسكري داخل أو ما وراء هذه الحدود.

٣- وبأن حكومة صاحب الجلالة سوف لا تقوم تحت أية ظروف بمسؤولية الوصاية على كوردستان.

٤- وإذا ما قامت أية قوة من القوى بالوصاية على ارمينيا فانهُ لا يحتمل أن تمد حدودها نحو الجنوب الى حدود العراق.

٥- ولا يسمح بعودة السيادة التركية الى كوردستان.

ومن هذه النقاط الخمس يمكن القول انه يجب ترك كوردستان وشأنها. والسؤال العملي هو:

كيف يمكن تحقيق ذلك مع ضمان الارض والسلام على حدود العراق. وقدم لنا الرائد نوئيل المشورة بانه يمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاثة شروط جوهرية:

١- ابعاد السلطة التركية عن كوردستان.

٢- عدم تقسيم كوردستان.

٣- أن يتم رسم الحدود استنادا الى الخطوط العرقية (الاثنية) بين الاكراد والعرب.

وان وجهة نظر نوئيل اذا ما ترك الاكراد وشأنهم فسيكونوا موالين لبريطانيا ولا يحتاجون التشجيع أو المساعدة منا لطرد الاتراك.

كما يقول أن تقسيم البلاد بربط والاجزاء الغنية منها، اي جنوب كوردستان بالعراق سيعطي الفرصة لاثارة المشاعر القومية المعادية للانجليز والتي ستؤدي الى انتعاش وعودة النفوذ التركي وعدم الاستقرار على حدودنا، والتي قد تكون لها ردود فعل في ايران لذا فانه يتوجب رسم الحدود بشكل يترك كركوك والتون كوبري الى جانبنا ولكن يترك الى الجانب الكوردي، ثم امتداد سفوح التلال الى نهر دجلة شمال الموصل تاركا جزيرة ابن عمر للاكراد. أما بالنسبة الى كوردستان نفسها فانه لا يزال من الممكن من الناحية العملية التشجيع على تشكيل اتحاد دول كوردية تتمتع بالحكم الذاتي كما ناقشت ذلك معكم لاحتمال أن تتنازع فيما بينها لكنها سوف لا تضايق حدود العراق. وان هذه الاجراءات ستترك الاشوريين في خارج حدودهم واذا ما استبعدنا النفوذ التركي فقد يرحب الاكراد أو على الاقل لا يمانعون بعودتهم ويواصلون عيشهم كجماعة منفصلة.

وتم الاقتراح بالترحيب في شمال كوردستان بعائلة بدرخان ومن المفهوم والواضح موضوع الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة السليمانية، وكذلك قيمة الارتباط الاداري والاقتصادي لها

ببغداد. الا انه يعتقد بانهُ أن تم الاعتراف بالاستقلال السياسي لكوردستان ككل فانه من الممكن أن نحصل على كل ما نريد بالاساليب والاجراءات الودية مع الشيوخ والزعماء المحليين وستكون حكومة صاحب الجلالة مسرورة بالاطلاع على مقترحاتكم لتنفيذ هذه السياسة، أو أي انتقادات بهذا الصدد.

وكان جواب المندوب السامي البريطاني في العراق كما يلي

من المندوب السامي - بغداد - ٢٧ تشرين الثاني - ١٩١٩

برقيتكم المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني:

١- من بين النقاط الخمسة المذكورة اتفق معكم تمام الاتفاق حول النقطتين١-٣. أما النقطة ٢ فانها ليست ضمن صلاحيتنا تماما. ولا حاجة الى القول اننا نهدف جميعا لضمان السلام في هذا الوقت على هذه الحدود، وفي الاماكن الاخرى ولا اتفق معكم شخصيا حول النقطة الخامسة. ولا يمكن قول اي شيء اذا ما كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتنفيذ هذه النقطة وتعتقد بانها حقيقة واقعية لسياستها. وتعتقد الحكومة بانه لا وجود للسلطة التركية في الوقت الحاضر في كوردستان بينما الحقيقة توجد مثل هذه السلطة وتتقوى يوماً بعد يوم بفعل تحركات وتصرفات القوى الاوربية في سميرنا وكليكيا وغيرها من الاماكن الاخرى. ويبدو من غير المحتمل أن تتمكن من تحشيد الدعم المحلي الكافي لطرد الاتراك من كوردستان اذا ما كانت مثل هذه السياسة هي التي يقرها مؤتمر السلام.

٢- موقفي من مسألة طرد الاتراك من اسطنبول موضحة في برقيتي المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني. إذ أن طردهم من أرمينيا وكوردستان حيث عززوا مراكزهم هناك بقوة وتحت سيطرة ضعيفة من اسطنبول مهمة صعبة للغاية إلا انه وكما وضحت أدناه فان وجود أو غياب الاتراك من كوردستان لا يؤثر بالضرورة بشكل جوهري على صيانة السلام والامن على حدود العراق.

٣- لا اتفق مع الشروط الثلاثة التي ذكرها الرائد نوئيل كما لا يتفق معه اي ضابط سياسي في الخدمة الآن وله تجربة وخبرة في المناطق المعنية.

٤ أما بصدد الشرط الأول الذي ذكره، فلا يوجد عندي ما أضيف الى برقيتي المرقمة ١٢٥٧١ والمؤرخة في ٢٢ تشرين الاول، اذ انني افضل الحل المقترح فيه على أي حل آخر بالرغم من انهُ يتضمن بقاء السيادة التركية.

٥- لا أعتقد أن هناك أي اهمية في النقطة الثانية التي ذكرها، فلم يسبق لكوردستان أن توحدت من قبل أبدا ولا يوجد بين سكان أربيل والسليمانية شيء مشترك الا القليل أو مع باقي كوردستان. وأذا ما توحدت كوردستان ككل تحت وصاية قوة واحدة فستكون هناك الاسباب المؤيدة لإستبعاد مناطق انتاجية نسبيا من الانضمام للمملكة (دولة كوردستان الموحدة) كالسليمانية وأربيل الا انه ليس من المحتمل أو الممكن حصول مثل هذا التطور.

٦- أهالي أربيل هم على الاغلب أتراك في اللغة والعرق ولم يظهروا قولا أو فعلا أو رغبة في فصلهم عن العراق.(*)

٧- ان نظام ادارة الاراضي والقوانين في أربيل صادرة عن العراق اساسا، وان الجزء الاكبر من السكان هم من أهل المدينة المستقرين وليسوا أفراد قبائل ولم يظهروا أي تعاطف مع الانتفاضة التي وقعت في السليمانية ولا مع الاضطرابات التي وقعت فيما بعد في شمال الموصل. ومضى عليهم فترة ١٠٠ سنة أو أكثر تحت حكم الادارة الحكومية ولم يقوموا باي انتفاضة أو تمرد ضد الحكومة.

٨- وكذلك السليمانية فقد احتلها الاتراك لفترة اكثر من سبعين سنة وباستثناء انتفاضة الشيخ محمود فلم يظهر السكان أي ميل نحو قلاقل وانهم مقتنعون بالادارة الحالية.

٩- لقد كانت انتفاضة الشيخ محمود ثورة شخص واحد يسعى للحصول على الاعتراف كحاكم مستقل، فلم يتمكن من تحشيد اكثر من ٥٠٠ شخص من بين ٢٠٠ الف كردي في المنطقة للسير وراء انتفاضته. وبالقاء القبض عليه انتهت الاضطرابات.

(*) هذة النقطة بعيدة تمام البعد عن الحقائق التاريخية وواقع اربيل في تلك الحقبة. خصوصا وان سكان اربيل لعبوا دورهم بشكل واضح في الانتفاضات الكوردية وفي تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية القومية الكوردية.(الناشر)

١٠- لا أشارك وجهة نظر نوئيل بانه في حالة ترك الاكراد وشأنهم سيكون هناك شعور موال لبريطانيا، كما لا يشارك هذا الرأي آخرون ايضا.

١١- بالاشارة الى النقطة الثالثة التي ذكرها لا اعتقد أن تخطيط الحدود استنادا الى الخطوط العرقية والاثنية امرا جيد بالضرورة. اذ أن الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية لها وزن اكبر من الجانب العرقي[*]، ويبدو لي أن تخطيط حدود جيدة ومعقولة من وجة النظر السياسية يجب أن تستند الى ما جاء في برقيتي المؤرخة ١٣ حزيران الفقرة ٣ مع اضافة أن يجب أن تشكل (عقرة) جزءا من العراق، ومن هناك تستمر الحدود نحو الشرق والى الحدود التركية — الايرانية، ويمكن أن يشكل وادي راوندوز خط الحدود، ولا يمكن اهمال قضية جزيرة ابن عمر لما لها من اهمية استراتيجية واننا مستعدون لادارتها اذا ما تم ضمها الى العراق.

١٢- ما زلت اوصي بتشكيل نطاق من الدول الصغيرة المتمتعة بالحكم الذاتي باعتبارها أحسن سياسة للحدود الشمالية للعراق.

١٣- هناك ميل لتجاهل مستقبل ذلك المجتمع القديم الرائع والكنيسة الاشورية، والذين مع مطرانهم (بالاتين) قد اصبحوا لاجئين تحت حمايتنا من سنتين، والذين يستحقون كل العطف والمساعدة من العالم المسيحي اكثر من الارض. ولحين ضمان عيشهم بامان فسيبقون تحت حمايتنا وساكتب لكم عن هذا الموضوع بشكل مستقل لانه من خلال تجربتي خلال الستة اشهر الماضية لا يوجد هناك اي أمل بان يسمح لهم الاكراد بالعودة كما ورد في مذكرتكم.

١٤- ان الاقتراح الوارد بصدد الاستفادة من عائلة بدرخان لا يزال قيد الدراسة هنا اذ قمت مؤخرا بتقديم الدعم المالي لاحد افراد العائلة للقيام بزيارة الى مناطق العشائر الكوردية شمال الموصل لكي تسنح له الفرصة أن يرى بنفسه الظروف السائدة هناك بشكل حقيقي. وقد عاد الآن الى حلب ولا اعتقد انهُ من المحتمل أن تعيد العائلة حكمها القديم دون حمايتنا ومساعدتنا الفعالة.

---

[*] لم ينطبق هذا على كوردستان، فعدم الاخذ برأي السكان في المناطق الكوردية وتهميش دورهم كان أحد العوامل الرئيسية وراء عدم استقرار الوضع السياسي في العراق بشكل عام.

١٥- انه من المستحيل بالنسبة لي أن اعتبر كوردستان كيانا سياسيا. اذ أن الاكراد منتشرون في كل مكان تماما ومنعزلون جغرافيا بسبب الجبال اذ أنهُ من المستحيل بالنسبة لي أن اقول انهُ بامكانهم أن يتوحدوا الا تحت ادارة اجنبية قوية.

١٦- أن تبني خط الحدود الوارد ذكره اعلاه سوف لا يورطنا في مسؤوليات عسكرية في نقاط بعيدة عن اربيل والسليمانية التي هي ضمن حدودنا. وما دامت ضمن وصايتنا فان بامكاننا اتخاذ ووضع الترتيبات الازمة هناك.

١٧- لقد ناقشت الموقف كليا وبكل صراحة مع حمدي بيك بابان وهو شخصية سياسية مثقفة وأحد افراد العوائل الحاكمة في السليمانية والذي طرده الاتراك ووضعوا محله عائلة الشيخ محمود. وناقش معي مقترحات الرائد نوئيل بما يتعلق بأربيل والسليمانية، وقال انهُ من حق سكان هذه المناطق أن يكون لها حكومة جيدة كحكومة العراق، وأشار الى عائلته التي بدأ نفوذها يتزايد منذ غياب الشيخ محمود ستتحدى اقرار الحكومة البريطانية بوضع السليمانية خارج حدود العراق. ويقول بان الاكراد في هذين اللواءين (السليمانية واربيل) مع قليل من العشائر الكوردية مستعدون لتحقيق التطور والتقدم، وان رفاه شعبه فيها يرتبط مع رفاه العراق ورفض موضوع احتمالات الانفصال. وقد قام حمدي بزيارة هذه المنطقة مؤخرا والتي سبق أن طرده منها الاتراك قبل الحرب.

١٨- لقد قررت زيارة اربيل والسليمانية يوم الجمعة لمقابلة الشخصيات البارزة هناك وسأرسل لكم تقريرا بذلك بعد عودتي.

الفصل السابع

تفاصيل وصايا وزارة الهند حول السياسة البريطانية في كوردستان ١٩١٩

فيما يلي نص الوصايا التي قدمتها وزارة الهند (داخل الحكومة البريطانية) الى وزارة الخارجية البريطانية حول سياسة حكومة صاحب الجلالة في كوردستان والتي تضمن ما يلي بالنص:

وزارة الهند ٢٢ كانون الاول ١٩٢٠

الى وكيل وزارة الخارجية:

١- بالاشارة الى المراسلة المنتهية في ٤ كانون الاول فيما يتعلق بسياسة حكومة صاحب الجلالة في كوردستان فقد أمرني وزير الهند أن أرسل لوزير الخارجية نسخة من البرقية المرقمة ١٤٢٦٩ والمؤرخة في تشرين الثاني التي استلمت من وكيل المندوب السياسي في العراق حول الموضوع.

٢- فقد درس السيد مونتاغيو هذه البرقية وكذلك مشكلة كوردستان ككل وتشاور مع الموظفين الذين لديهم خبرة حديثة بهذه المناطق، وكذلك أرسل اليكم نسخة من محاضر الجلسة التي انعقدت بهذا الخصوص في وزارة الهند يوم السبت المصادف ٦ كانون الاول.

٣- لقد كان يتوجب على السيد مونتاغيو أن يفضل من بين البدائل المنفصلة للتدخل أو الانسحاب من شؤون كوردستان، البديل الاخير الا انه مرغم على اتخاذ قرار بانهُ من المستحيل القيام بذلك ما دامت الضرورة تقتضي الدفاع عن الموصل بالشمال وضمان سلامة طريق ايران الى الشرق. وكانت المشورة التي قدمت لهُ بانه اذا ما تقرر بقاء الموصل ضمن دولة العراق فان الموقف الاستراتيجي يتطلب التمسك بزاخو ومع زاخو الجزيرة في الغرب ودهوك في الشرق. وكذلك لغرض حماية طريق ايران وسكة الحديد الى قوراتو من الهجمات فيجب ممارسة سيطرة كافية على مناطق السليمانية لضمان النظام ووجود حكومة جيدة هناك ويرى السيد مونتاغيو بان حجم القوات المطلوبة لحدود العراق سيكون اقل

اذا ما تمت ممارسة مثل هذه السيطرة من قبل بريطانيا مما لو تم ترك كوردستان وشأنها. لذا فانهُ يوصي و بتردد بقاء جنوب كوردستان ضمن منطقة مسؤوليتنا.

٤- أما بالنسبة للحدود فانه لا يرغب في ادخال المناطق المأهولة بأكثرية كوردية ضمن حدود دولة العراق التي يمكن استثناءها بامان. لذا فانهُ يوصي بان يكون خط الحدود بين جنوب كرستان والعراق هو الخط المار من شمال خانقين قليلا والى كفري، ومن هناك الى كركوك والتون كوبري واربيل ودهوك وزاخو والى فيش خابور. وتدخل ضمن العراق كافة اسماء هذه المدن المذكورة عدا اربيل. وسيترك الخيار لأغوات أربيل لانضمام البلدة التي نصفها عرب ونصفها اكراد أما الى دولة كوردستان الجنوبية أو لدولة العراق. ويعتقد العقيد ليتشمان بأنهم سيختارون الدخول ضمن دولة العراق. وستكون الحدود الشرقية لكوردستان الجنوب الحدود الايرانية أما الحدود الشمالية فهي خط الحدود الذي يبدأ من التقاء جبل قنديل بالحدود الايرانية وعلى امتداد قمة سلسلة الجبال الممتدة الى حرير وقنديل، ومن هناك على امتداد الزاب الى النقطة التي تعبر فيها الحدود للدولة العراقية النهر. وللدفاع عن زاخو فانهُ من الضروري ضمان جزيرة ابن عمر. ويقترح السيد مونتاغيو توجيه الدعوة الى عائلة بدر خان للاقامة في بوتان على أن تكون الجزيرة عاصمتهم. ومن الضروري في البداية حماية البلدة بقوات بريطانية وتقديم المساعدة بالاسلحة والاموال. الا انه فيما وراء الجزيرة نفسها لا يمكن أن تترتب أية التزامات اخرى. وان الحدود البعيدة لبوتان ليست من واجب حكومة صاحب الجلالة.

٥- أما بالنسبة لدستور جنوب كوردستان، فان السيد مو نتاغيو يقترح اولا تشكيل دولة مستقلة ماليا وسياسيا عن العراق، وثانيا أن تتمتع بالحكم الذاتي يحكمها مجلس تنفيذي كردي يساعده مستشارون بريطانيون، ولكن ليس خاضعا لهم، ويعينهم رئيس السلطة التنفيذية في بغداد وكانت المشورة التي قدمت له بتوحيد السليمانية مع المنطقة الواقعة ضمن الزاب وتشكيل دولة واحدة منها لان ذلك افضل من الناحية العملية. وانه يقترح تقديم هذه التوصية الى العقيد ويلسون (المندوب السياسي في العراق). وبالموارد العظيمة المتوفرة في كوردستان – كما يتوقع ذلك العقيد ويلسون – فان الدولة ستحقق أستقرارها المالي خلال فترة مبكرة. ويوصي السيد مونتاغيو بان يكرس العقيد ويلسون جهده منذ البداية لمسالة الاتحاد الجمركي وتقسيم المصروفات الحاصلة لما فيه مصلحة الدولتين والتي ستسبب بعض الصعوبات في البداية.

٦- اذا ما تم تبني هذه السياسة فلن تعود مسألة مد سكة الحديد من كركوك الى كفري ضرورة عسكرية. ومن ناحية اخرى فان وجودها سيجعل من السهل تقليص حجم القوات البريطانية للدفاع عن العراق ولاهميتها التجارية فان السيد مونتاغيو يوصي باكمال الخط.

٧- أما بالنسبة لقضية اللاجئين المسيحيين فان السيد مونتاغيو يأسف لان هذه المقترحات لم تترك مناطق ملائمة تحت الحماية البريطانية لتخصص لهم. ويبدو انه ليس هناك بديل للاقتراح القاضي باعادة ترحيلهم الى السهول والجبال قرب اورمية. وهذه الأراضي من أغنى الاراضي التي كانوا يستوطنونها بالرغم من استحواذ وسيطرة سيد طه واتباعه عليها الا انهُ قام بذلك متحديا سيادة ايران. ويعتقد السيد مونتاغيو أن الحكومة الايرانية سترحب باستيطان جماعة مسيحية في هذه المنطقة للتصدي للاكراد وقد تكون مستعدة لمنح هولاء الاشوريين نوع من الحكم الذاتي مقابل ضمان الخدمة العسكرية. ويعترف السيد مونتاغيو بصعوبة القيام باعادة ترحيل واستيطان هؤلاء في منطقة تابعة للسلطات الايرانية، ولو انها كانت رمزية لسنوات عديدة الا انهُ يأمل في إجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية بشان ذلك. لذا فانه يعرض هذا الحل للدراسة من قبل اللورد كرزون.

٨- أما بالنسبة للاتراك، فقد تضمنت برقية السيد مونتاغيو المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ والموجهة الى العقيد ويلسون نقطة معينة حول سياسة حكومة صاحب الجلالة بعد السماح بعودة السلطة التركية على كوردستان. ولقد تم التأكيد له بان مجاعة الحروب وارهاق المعارك قد أتعبت الاكراد فلم يعودوا قادرين على تحشيد قواتهم لمقاومة حتى قوة تركية صغيرة، كما أن بعض زعماء العشائر الكوردية يشجعون الجنود الاتراك الذين كانوا في الجيش التركي سابقا على الانضمام اليهم والزواج من بناتهم. ففي هذه الظروف يعتقد أن المقترح الوارد بصدد ابعاد الاتراك كليا عن كوردستان من وجهة نظر العراق غير عملي. واذا ما اتفق اللورد كرزون مع هذه التوصيات وتم تنفيذها بشكل فعال فسيتم ضمان أمن حدود العراق من العدوان التركي من الشمال الغربي من قبل دولة بوتان الصديقة ومن الشمال من قبل دفاعات الموصل من الشمال الشرقي من قبل الدولة الكوردية الحرة نفسها والتي تفصلها عن وسط كوردستان سلسلة من الجبال الوعرة التي لا يمكن اجتيازها في أكثر اجزائها. كما ان تأسيس مستوطنة مسيحية صديقة في أورمية ستقدم ضمانا آخر.

التوقيع

أي. هرتزل

وكيل وزارة الخارجية

الاتفاق الفرنسي — البريطاني حول كوردستان ١٩١٩

في وثيقة اخرى صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية تضمنت الوثيقة ما دار في الاجتماع الذي تم بين اللورد كرزون وزير الخارجية البريطاني ورئيس الدائرة السياسية والتجارية وفي وزارة الخارجية الفرنسية حول مسالة كوردستان والقضية الكوردية:

مذكرة أضافية ثانية حول الموقف في كوردستان:

في الاجتماع الثالث الذي عقد بتأريخ ٢٣ كانون الاول بين الوفدين البريطاني والفرنسي اقترح اللورد كرزون على السيد بيرثتلوت الخطوط العامة التالية للسياسة العامة التي تسترشد بها الحكومتان البريطانية والفرنسية للتوصل الى قرار نهائي:

١- لا يمكن أو ليس من المرغوب فيه قيام أية وصايا سواء كانت بريطانيا أو فرنسية على كوردستان ككل عدا بعض المناطق المستقرة في كوردستان الجنوب.

٢- لقد اوضحت التجارب السابقة بانهُ لا يمكن استمرار الحكم التركي في كوردستان حتى ولو بشكل اسمي.

٣- أن الاكراد قادرون تماما على وضع الترتيبات اللازمة مع الاشوريين من جهة ومع الارمن من جهة اخرى. لذا لا يمكن النظر الى القضية الكوردية بعيدا عن تشكيل دولة ارمينيا التي أتفق بصددها البريطانيون والفرنسيون.

٤- كانت فكرة اللورد كرزون تقضي بالسماح للاكراد بالقرار على تشكيل وحدة واحدة أو عدد من المناطق الصغيرة المتجاورة. وسيظهر الزمن بان الاكراد قادرون على تمشية امورهم اذا لم يتدخل الاتراك في شؤونهم.

٥- يجب ضمان حماية الاكراد قدر الامكان ضد أي عدوان تركي ويفضل عدم تعيين مستشارين رسميين سواء كانوا بريطانيين أم فرنسيين.

٦- من وجهة النظر البريطانية والفرنسية فإنه ليس من المرغوب فيه خلق مشكلة حدودية مشابهة لما واجهت البريطانيون في الهند.

وأجاب السيد بير ثيلوت بانه يتفق مع هذه المقترحات العامة ومع المقترح الأخر الذي قدمه اللورد كرزون بانه من الافضل ترك الموضوع في الوقت الحاضر والعودة اليه بعد مناقشة موضوع الموصل والنقاط الاخرى المتعلقة بالدول العربية.

وبتأريخ ٢٣ اذار ١٩٢٠ بادر وزير الخارجية البريطاني الى ارسال برقية الى المندوب السامي البريطاني لحكومة صاحب الجلالة حول مستقبل كوردستان والتي على ضوئها سيتم اعداد المقترحات اللازمة لطرحها في مؤتمر السلام في باريس. وفيما يلي نص البرقية:

من وزير الخارجية الى المندوب السامي، بغداد

٢٣ آذار ١٩٢٠

(مكررة الى حاكم الهند)

برقيتكم المؤرخة في ٤ شباط والمرقمة ١٥٥٥ والمراسلات المتعلقة بكوردستان. قامت حكومة صاحب الجلالة مرة اخرى بدراسة قضية مستقبل كوردستان والتي ستقدم مقترحاتها بشانها في موتمر السلام قريبا. وانها ضد فكرة تبني السياسة التي جاءت في رسالة وزارة الهند والموجهة الى وزارة الخارجية والمؤرخة. في كانون الاول والمرسلة نسخة منه اليكم بتأريخ ٢٥ منه وان الاعتبار الاول هو الحاجة الملحة والعاجلة الى تقليص كافة الالتزامات العسكرية والسياسية الى الحد الادنى. لذا فانها تفضل الانسحاب التام من كوردستان وعدم قبول أي مسؤولية لادارة حتى منطقة السليمانية لشعورها بان منح جنوب كوردستان مقياسا اكبر من الحكم الذاتي تحت الوصاية البريطانية مما يتمتع به شعب العراق سيخلق ويسبب عدم رضى وتفرقة ويؤدي الى مشكل.

ان حكومة صاحب الجلالة مستعدة أن تضع شرطا بهذا الخصوص، اذا ما رغب الاكراد بالتحرر من الاتراك، في المعاهدة التركية وتقديم الدعم المعنوي التام للأكراد لتحقيق هدفهم. الا انها تشعر انها مقيدة بهذا الصدد بسبب عدم توفر المعلومات الكاملة حول رغبات الاكراد ككل ولعدم وجود شخصية كوردية قوية تمثل الاكراد وتطرح قضيتهم أمام المؤتمر.

وقد تم الاقتراح على الاجتماع بشريف باشا الموجود حاليا في لندن للاستماع الى وجه نظره حول هذه النقطة، واذا ما كان يعتقد انهُ من المرغوب فيه توجيه الدعوة الى ممثل النادي الكردي في اسطنبول فلا مانع من حضوره لهذا الغرض.

فهل بامكانكم اقتراح اسماء شخصيات كوردية اخرى قادرة على التحدث باسم كل أو جزء من كوردستان؟ وفي حالة عدم امكان ذلك فهل بمقدوركم اعطاء مؤشر عام حول رغبات الاغوات الاكراد والعشائر الكوردية بنتيجة اطلاعكم على الموقف من خلال ضباطكم؟. وقد تقرر بانهُ يجب ضمان نوع من الاسبقية الاقتصادية لبريطانيا العظمى مهما كان شكل الحكومة التي ستقوم اخيرا في كوردستان، وأن يكون النفوذ البريطاني في المنطقة الجنوبية هو المسيطر والمهيمن.

المندوب السامي البريطاني في بغداد

يعارض انسحاب بريطانيا من كوردستان والتخلي عن مسؤوليتها ١٩٢٠

فيما يلي نص برقية العقيد ويلسون وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق والتي تتضمن وجهات نظره بصدد الخطط البريطانية للانسحاب من كوردستان والتخلي عن مسؤولياتها هناك. ردا على مذكرات وزير الخارجية الموجه اليه في ٢٣ أذار ١٩٢٠:

من المندوب السامي، بغداد، ٢٥ أذار ١٩٢٠

(أر) ١٣٧٤٦ برقيتكم المؤرخة في ٢٢ اذار، كوردستان.

١- أرجو الاطلاع على برقيتي المؤرخة في ١٣ شباط المرقمة ١٩٧٥ بما يتعلق بتاثير التخلي عن المناطق الكوردية على التزاماتنا العسكرية. وان هذه البرقية وكذلك برقيتي المؤرخة في ٣ شباط المرقمة ١٥٥٥ تجسدان وجهات النظر العسكرية في هذه البلاد، وكذلك الرأي العام المتفق عليه من قبل كافة الضباط من ذوي الخبرة.

٢- انه من واجبي أن أعبر للحكومة عن قناعتي بأن السياسة المزمع تبنيها ستثبت خطورتها في القريب العاجل على مسالة الاحتفاظ بالعراق.

٣- القوات العسكرية الحالية في لوائي السليمانية وأربيل هي فوج واحد هندي من المشاة وسريان من الطائرات ومدفعان منتشرة بين طريق كركوك والسليمانية. وهناك سريتا مشاة في لواء اربيل. ولقد وافقت على انسحاب السريتين عندما ترى السلطات العسكرية ذلك مناسبا.

٤- الامن والنظام مستتب حتى الحدود الايرانية في اللوائين من خلال قوات الليفي الكوردية تحت قيادة الضباط البريطانيين والاكراد.

٥- الانسحاب من السليمانية وسحب الادارة البريطانية سيورطنا في التزامات أكبر على الحدود الكوردية- العراقية من حجم القوات الحالية هناك.

٦- لا أعتقد بصحة رأي توقعات حكومة صاحب الجلالة بان اعطاء مقياس أكبر من الحكم الذاتي لكوردستان الجنوب سيسبب القلاقل في هذه المنطقة. اذ انه من الواضح والمتعارف عليه بان المناطق العشائرية أقل تطورا وتتطلب معالجة منفصلة وان مثل هذه الاختلافات موجودة في اجزاء مختلفة من العراق.

٧- ان ولايات البصرة وبغداد والموصل كما كان يديرها الاتراك كانت تشكل وحدة واحدة غير مجزأة.

٨- ان المقترحات التي هي قيد الدرس حاليا من قبل حكومة صاحب الجلالة تفتت النظام التركي القديم الذي يحمل مزايا كثيرة والقيام بخلق منطقة تسودها الفوضى والواقعة بين سهول العراق والحدود الايرانية اذ أن وجودها سيسبب حتما أصعب المشاكل واثارة امتعاض وكراهية الناس ضدنا في المناطق المتاثرة بذلك وفي العراق اذ انني غير مستعد لتسهيل هذا الامر.

٩- لا يمكن رسم خط فاصل وواضح بين كوردستان والعراق. وهناك سلسلة متواصلة من التطور التدريجي بين اكراد العشائر المستقرين في القرى والمدن وبين الاكراد من غير العشائر المستقرين في المدن والقبائل التركية المستقرة والقبائل المختلطة والتي نصفها عربي ونصفها تركي المستقرة والبدو العرب والعرب المستقرين، اذ أن جميع هذه العناصر أخذت تستقر

تدريجيا في أماكنها. لذا فان السياسة التي ستتبناها حكومة صاحب الجلالة ستؤثر في هذه العملية التي أخذت تنضج ثمارها الآن وتحرز تقدما.

١٠- لا يوجد هناك كوردي مؤهل للتحدث عن كوردستان كليا كما انني لا أعرف اي شخص مؤهل للتحدث عن أية منطقة اكبر من وادي أو عشيرة واحدة. فالاكراد على العموم لديهم شعور عنصري قومي، اذ أن الظروف الجغرافية والسياسية حالت دائما دون قيام وحدات سياسية كبيرة.

١١- ان الرأى العام الشعبي قدر اطلاعي على الموقف انا وضباطي (وأعتقد انه كانت لدينا فرص أستثنائية لتحقيق ذلك) في صالح استمرار النظام الحالي مع وجود واجهة كوردية تعطى لهم على جناح السرعة قدر الامكان لارضاء شعورهم القومي وللتنفيس عن طاقات جيل الشباب. وقد تم تحقيق ذلك.

١٢- لا فائدة من الكلمات التي قد يتم التعبير عنها أو يتم تبنيها بهدف ضمان النفوذ الاقتصادي أو السياسي البريطاني في كوردستان الجنوب اذا ما تم التوقيع على السلام مع تركيا من اجل ترك هذه المناطق التي ادخلنا فيها الاصلاحات والادارة بثمن غالي من الدماء والاموال لتتحول من حالة عدم الاستقرار والاحتلال الى حاله اعمق من الفوضى وبشكل لم يعرف من قبل.

١٣- أرجو من الحكومة أن تعيد النظر ولو في اللحظات الاخيرة من سياستها التي يجب خلال سنوات قليلة أما تغييرها بالعكس وبتكاليف باهضة وخسارة ارواح بشرية أو انها ستؤدي على اكثر احتمال الى التخلي عن ولاية الموصل ومحتمل العراق والذي سيقلل من شان مركزنا المتزعزع في ايران مع نتائج وخيمة هنا ايضا، والتي ستحول دون امكاننا القيام باعادة توطين ٥٠ الف لاجئ مسيحي هم تحت رعايتنا الآن في بعقوبة وبتكاليف ٣ ونصف مليون جنيه استرليني في السنة والذي آمل أن يتم ترتيب عودتهم خلال الاشهر القليلة القادمة.

١٤- واني أقولها بكل صراحة بان مناشدة هذا الشعب للعالم المسيحي عموما وللشعب البريطاني خصوصا لمساعدتهم أمرا لا يمكن تجاهله.

وانني ضد فكرة القبول بسياسة الباب المفتوح(*) لمساعدتهم حالما يتم تـوطينهم في امـاكنهم الا انني أطالب بالنيابة عنهم بانه يتوجب علينا على الاقل اعطائهم الفرصة للعودة الى موطنهم، وأن نبذل قصارى جهدنا لاعادتهم الى المجتمع. ولقد ناقشت ذلك مع الجنرال هالدين الذي وصـل الى هنا وانه يرغب القول بان الاراء التي اعطيت هنا تحضى بتأييده، وأن تطرح وجهـات النظـر هذه على وزارة الحرب.

(*) سياسة الباب المفتوح هي السياسة التي استند عليها الامريكان في نهاية الحرب العالمية الاولى للوصول من خلالها الى بلدان الشرق الاوسط

الباب الثاني

المعاهدات والمحادثات الدولية بشان قيام دولة كوردية



الفصل الاول

معاهدة سيفر ١٩٢٠

وفي ظل هذه الظروف اجتمع الحلفاء في مدينة سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ واتفقوا على نصوص المعاهدة بينهم وبين الاتراك اذ تم توقيع هذه المعاهدة فيما بعد في بلدة (سيفر) الفرنسية في ١٠ آب ١٩٢٠. وتضمنت معاهدة سيفر اقتطاع اراضي من ارمينيا التركية وضمها الى جمهورية ارمينيا (الروسية) التي اقيمت في مايس ١٩١٨ والتي اعترفت بها الدول الحليفة والشعوب الاخرى. وترك موضوع تحديد حدودها الى الولايات المتحدة.

كما نصت معاهدة سيفر على قيام دولة كوردية والتي أشارت اليها المواد ٦٢+٦٣+٦٤ من المعاهدة نفسها تحت عنوان كوردستان.

المادة ٦٢:

على اللجنة التي مقرها في اسطنبول والمؤلفة من ثلاثة اعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية اعداد لائحة خلال فترة ستة اشهر من تأريخ سريان هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كوردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لارمينيا والتي سيتم تحديدها فيما بعد وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق. واذا لم يتم التوصل الى الاتفاق بالاجماع على أي موضوع فعلى اعضاء اللجنة احالة الموضوع الى حكوماتهم المختصة. وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط الاثوريين – الكلدان والاقليات العرقية أو الدينية الاخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والايطاليين والفرس والاكراد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب اجراؤها، اذا وجدت، على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استنادا الى نصوص هذه المعاهدة.

المادة ٦٣:

توافق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة ٦٢ خلال فترة ثلاثة اشهر من ارسالها الى الحكومة المذكورة.

المادة ٦٤:

اذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة ٦٢ خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، واذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال ويوصي بمنحه لهم عند ذاك توافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات لهذه المناطق.

وان تفاصيل هذا التخلي من البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا. واذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلا فسوف لا يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكوردية المستقلة للاكراد الساكنين في ذلك الجزء من كوردستان التي كانت داخلة لحد الآن ضمن ولاية الموصل.

وفي الوقت الذي وقع فيه ممثلو الحلف الرئيسيون على هذه المعاهدة في سيفر مع الممثلين الاتراك والارمن كان الجنرال مصطفى كمال والروس يهيئون الطبخة لافشال تنفيذها. وفي مايس وحزيران ١٩٢٠ اندلعت عدة انتفاضات شيوعية في مناطق مختلفة من ارمينيا والتي اخمدتها الحكومة الارمينية. وبادرت موسكو في حزيران الى توجيه انذار الى الجمهورية الارمينية مطالبة بالسماح لقواتها الشيوعية بالمرور عبر سكة حديد ارمينيا للاتصال بالقوات الكمالية في تركيا. فرفضت ارمينيا الطلب، واعقبتها الحكومة الروسية بانذار اخر في تموز فرفضته ارمينيا للمرة الثانية، وعندها قامت القوات الشيوعية بغزو ارمينيا في شهر آب. وقام مصطفى كمال بالهجوم بقواته بنفس الوقت، الا أن القوات الارمينية تمكنت من رده على اعقابه. ثم بادرت القوات الكمالية الى مهاجمة ارمينيا ثانية تحت قيادة الجنرال كاظم قره بكر باشا من الاتجاه الجنوبي الشرقي، بينما هاجت القوات الروسية من الاتجاه الشمال الشرقي، فسقطت الحكومة الارمينية في ٢ كانون الاول. وحاولت العودة مرة اخرى في شباط ١٩٢١ الا أن القوات الشيوعية طردتها مرة اخرى.

فتمكن الجنرال مصطفى كمال من تحقيق التعاون والاتصال بالقوات الشيوعية التي قامت بتقديم الاسلحة والذخائر والذهب له لمواصلة قتاله ضد الحلفاء. ومن خلال الاتفاقيات التي وقعها مع فرنسا عام ١٩٢١ استعاد مصطفى كمال مقاطعة كيليكيا من الفرنسيين في سوريا وتخفيف الضغط عن قواته في تلك الجبهة وبقيت ايطاليا على الحياد، فاصبح الجنرال كمال قادرا على التفرغ لطرد اليونانيين من (سيمرنا) التركية. اذ تمكن الجنرال بعد ذلك من سحقهم واستعادة المدينة دون مقاومة تذكر بعد أن أمر بتدميرها على رأس اليونانيين في ١٣ ايلول ١٩٢٢. وكانت خسائر اليونانيين من المدنيين من النساء والاطفال اكثر من ١٠٠ الف قتيل وكانت أكبر مجزرة ارتكبها الاتراك الكماليون في التأريخ. وبذا فقد كانت الفرصة التي اعطتها واشنطن لتركيا لتسترد انفاسها قد عجلت بظهور الجنرال التركي مصطفى كمال لانقاذ الموقف وحققت اهدافه بمساعدة روسيا الشيوعية التي أدت بالنهاية الى شجب والغاء معاهدة (سيفر) التي ضمنت موادها حق الاكراد في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم، أرضاء لمصطفى كمال باشا وحركته الجديدة.

وبعد تحرير (سيمرنا) سافر الوفد التركي الى لوزان لحضور المؤتمر ولتوقيع معاهدة جديدة بدعم وتاييد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا في الوقت التي دب فيه الخلاف بين صفوف الحلفاء الذين كانوا تواقين للتوصل الى اي اتفاقية تحفظ ماء الوجه بعد أن انهكتهم الحرب، ولا شك أن المسح الجيولوجي اكد وجود كميات كبيرة من النفط في منطقة كوردستان التي لعبت دورا حاسما بتعاطف الحلفاء مع تركيا التي كانت تحمل بيدها ورقة نفط الموصل (شركة النفط التركية) (اذ كانت تركيا تعتبر الموصل جزءاً من اراضيها)، وخاصة تعاطف الولايات المتحدة مع الحركة الكمالية، وكذلك فرنسا، وخوف بريطانيا من استخدام القوة ضد مصطفى كمال المدعم من روسيا والولايات المتحدة، وسعى هذه القوى جميعا الى المشاركة والحصول على نصيب في نفط الموصل الذي هو الأرث الوطني والقومي للشعب الكردي. ولانه يقع ضمن المناطق الكوردية التي حددتها بنود معاهدة سيفر. وكان الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) قد اتفقوا في سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ بموجب ما يسمى (الاتفاقية النفطية) على تخصيص ٢٠٪ من نفط الموصل للحكومة الوطنية العراقية، **وكذلك اعتراف الحلفاء في نفس الوقت في سان ريمو وفيما بعد في معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠ بان منطقة الموصل هي جزء من الدولة الكوردية المقترح تشكيلها، لذا فانها بموجب القانون والعدالة تعود للاكراد وملكا لهم.**

الفصل الثاني

معاهدة لوزان ١٩٢٣

انعقد الموتمر في لوزان بتأريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ اذ لم تكن الدول التي حضرت الموتمر ترغب في استخدام القوة لتحقيق اهدافها، كما كان النفط (نفط الموصل) هو الهدف الاخر لضمان استغلاله. وتدخلت الولايات المتحدة في اليوم الرابع من المؤتمر وطلبت مناقشة موضوع نفط الموصل. ولعبت ورقة النفط دوراً حاسما في تقرير مصير الشعوب الكوردية والارمنية واليونانية خيبت أمالهم بالتالي. وكان تدخل واشنطن في المؤتمر من مصلحة تركيا اذ رحبت به في محاولة لتجديد كافة العقود المبرمة قبل الحرب العالمية الاولى من قبلها. لذا طرحت الولايات المتحدة في المؤتمر موضوع القضية الارمنية وقضية حماية الاقليات ومسالة محاكمة الاجانب في تركيا. وعندما نظرت تركيا في هذه القضايا تراجعت عن موضوع تجديد منح الامتيازات النفطية لشركة النفط التركية (البريطانية) لتعطي الفرصة للولايات المتحدة للاستفادة والحصول على حصة من النفط، لكسبها الى جانبها. واخيرا حصلت الولايات المتحدة على ربع حصة في نفط الموصل بحجة انها هي التي ساعدت في تحقيق الحلفاء للنصر في الحرب، وانها محقة في المطالبة بذلك في نظر باقي القوى الحليفة.

وعندما انحازت واشنطن الى جانب الاتراك أذعن الحلفاء لمطالب انقرة فصدرت الاوامر الى اليونانيين والارمن الباقين في تركيا بمغادرتها، وتم التخلي عن القضية الكوردية ووضعت على الرف ولم يتم تحديد الحدود بين تركيا وامينيا. كذلك حصل الحلفاء على نصيبهم من النفط كما فعلت الولايات المتحدة، وحصلت بريطانيا ايضا على حق الانتداب على العراق، الطريق البري الذي يربطها بالهند، واستمرت السيطرة البريطانية على قناة السويس وعلى السودان ومزارع القطن الغنية هناك وعلى حصة في نفط الموصل. كما حصلت فرنسا على حصة في نفط الموصل ايضا وحق الانتداب والوصاية على سوريا ولبنان. واستمرت ايطاليا في احتلالها لجزر الدوكانيز

اليونانية. وكانت التنازلات التي قدمها الحلفاء الى تركيا قد جاءت على حساب الاكراد والارمن واليونانيين. فتم تعديل معاهدة سيفر على حساب هذه الشعوب الثلاثة ودون موافقة الاكراد والارمن. وبعد مؤتمر لوزان اصبح مصطفى كمال حرا في نشر المباديء الطورانية، فتم تهجير وابعاد كافة اليونانيين والارمن من تركيا. ثم وجه اهتمامه وحملته بعد ذلك نحو الاكراد الباقين لاكمال تنفيذ خطته في ابعاد العناصر غير التركية من البلاد. فبدأ مطالبا الاكراد بالتحدث باللغة التركية تحت التهديد بعقوبة الموت والاعدام، وبتهجير اعداد كبيرة من الزعماء الاكراد والشخصيات الكوردية المعروفة وباستخدام موجة من الارهاب والتهديد في كافة ارجاء كوردستان والقبض على النساء والفتيات الكرديات، اذ سبب ذلك الوضع ضغوطا كبيرة ومعاناة حادة ادت الى انفجار الاكراد في ثورة عارمة ضد الحكم التركي المستبد. حيث تمكنوا بقيادة الشيخ سعيد في بلدة (بيران) ومجموعة من الضباط الاكراد من تشكيل جيش قوامهُ ٥٠ الف رجل، وتم توقيت ساعة الصفر للانتفاضة في ٢١ اذار ١٩٢٥ في حملة تستهدف طرد الاتراك من منطقة كوردستان. الا أن الحظ كان الى جانب الاتراك مرة اخرى. اذ تم القبض في الاول من آذار على احد الوطنيين الاكراد الذي كان قد زار الشيخ سعيد في بيته فاستجوبته السلطات التركية عن هدف هذه الزيارة فنفى المواطن الكردي كل ما قيل عن موضوع الثورة المقبلة. وعندما تم استدعاء الشيخ سعيد من قبل السلطات التركية للادلاء بأقواله امام القائد التركي أعلنت الانتفاضة في ١٧ اذار ١٩٢٥ قبل موعدها المقرر في ٢١ من ذلك الشهر كما تم التخطيط لها. وتمكن الاكراد من انزال هزائم كبيرة بالاتراك وواصلوا زحفهم نحو مدينة (اورفة) و(سفرك) و(ديار بكر) عاصمة كوردستان، بعد أن احتلوا الجزء الجنوبي من المدينة. لكنه اصيبت القوات الكوردية بانتكاسة كبيرة على اثر هجوم تركي مفاجيء من خلف الخطوط الكوردية بعد وصول قوات تركية جديدة بقوة ٢٥ الف جندي تم نقلهم بواسطة السكك الحديدية السورية استنادا الى اتفاقية فرنكين- بيلون لعام ١٩٢١.

تركيا تطالب بتعديل نص المادة ٦٤
من معاهدة سيفر بشان الدولة الكوردية

قامت وزارة المستعمرات في لندن بابلاغ وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمطالبة الاتراك بتعديل نص المادة ٦٤ من معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ المتعلقة بالدولة الكوردية في المستقبل وحق اكراد كوردستان الجنوب (ضمن حدود العراق) بالانضمام الى هذه الدولة، وتضمنت وثيقة وزارة المستعمرات ما يلي:

وكيل وزارة المستعمرات – عاجل. داوننغ ستريت
الى وكيل وزارة الخارجية. ٨ أذار ١٩٢١

نشير الى الرسالة الصادرة من هذه الوزارة والمؤرخة في ٤ اذار والمرفقة بنسخة من تقرير مخابرات العراق المرقم ٤ والمؤرخ في ٣١ كانون الاول ١٩٢٠. ومن الملاحظ في الفقرة ٢ و٣ من هذا التقرير انه قد تم اعداد لائحة قانون الانتخاب للعراق لتغطي المناطق الكوردية الا أن السير برسي كوكس اشار الى رغبته في مناقشة مجلس الوزراء (العراقي) لمعالجة الموضوع بالنسبة للاكراد بشكل خاص. استنادا الى مضمون المادة ٦٤ من معاهدة سيفر. ولقد علمنا بان الوفد التركي قد أثار موضوع تعديل صياغة هذه المادة في المؤتمر المنعقد هنا، وهناك احتمال لتعديل المادة بطريقة يحذف فيه ذكر الدولة الكوردية في المستقبل وحق اكراد كوردستان الجنوبية (ضمن حدود العراق) في الانضمام لهذه الدولة. ولغرض اعطاء السير بي. كوكس وقتا كافيا حول هذا التعديل لمعاهدة سيفر اطلب اطلاع هذه الوزارة على قرارات المؤتمر بهذا الخصوص.

توقيع (شاكبورو)

وقد تضمنت رسالة وزارة المستعمرات البريطانية النص التالي حول التعديل المقترح على معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠:

التعديلات المقترحة على معاهدة سيفر كما تم تقديمها (من قبل الحلفاء) الى الوفود اليونانية والتركية في ١٢ آذار ١٩٢١

بالنسبة لكوردستان فان الحلفاء مستعدون للنظر في تعديل المعاهدة بما يتلائم مع الحقائق القائمة للموقف بشرط تقديم التسهيلات لاقامة الحكم الذاتي المحلي والحماية الملائمة للمصالح الكوردية والاثورية – الكلدانية.

اما بالنسبة لارمينيا فانهُ يمكن تبني الشروط الحالية بشرط اعتراف تركيا بحق الارمن الاتراك بوطن قومي على الحدود الشرقية لتركيا في اسيا وأن توافق على قرارات اللجنة المعينة من قبل مجلس عصبة الأمم لتدرس ميدانيا قضية تخصيص الاراضي لارمينيا لهذا الغرض.

اما بصدد (المدينة التركية) (سيمرنا) فان الحلفاء مستعدون لاجراء التفاهم والتسوية العادلة لانهاء الاوضاع المحزنة الحالية للخصومات وضمان عودة السلام.

وانسجاما مع رغبات الحلفاء بادرت السطات البريطانية الى تبني سياسة جديدة بالنسبة للاكراد بالابقاء على كوردستان العراق ضمن الادارة البريطانية وتتمتع بالحكم الذاتي. وفيما يلي مقترحات المندوب السامي البريطاني على العراق السير برسي كوكس:

رقم البرقية ٢٠١-٢١ حزيران ١٩٢١

من المندوب السامي الى وزير المستعمرات:

اشارة الى برقيتكم ١٤٨ في ٩ حزيران. كوردستان.

تم في مؤتمر القاهرة مناقشة بديلين سياسيين:١ - الاحتفاظ بالمناطق الكوردية كجزء من العراق. (٢) تشجيع تلك المناطق على الانفصال. وكانت موازين الرأي بشكل عام في صالح البديل الاول. وعقدت اجتماعا مع اهل الخبرة المبجلين بعد عودتي اذ كانت اكثرية الاراء تفضل الدمج بالعراق ماليا وسياسيا مع اعطاء مقياس خاص للادارة البريطانية – الكوردية.

وقد اكد الاستفتاء الذي جرى بعد ذلك بين الجماعات المعنية بحدوث توقعات مفصلة اذا تمت صياغة برقيتي المرقمة ٩٥٣ في ظل الظروف المذكورة اعلاه. وانني اقدر الاعتبارات التي دفعت بكم الآن الى تفضيل البديل رقم (٢)

وفي الوقت الذي سيتم فيه نهج البديل رقم (١) فانني اعتقد انهُ يتوجب أن يكون برنامجنا بهذا الصدد جذابا واحسن من اي بديل تركي يطرح من قبلهم، وان يكون واسعا ليرضي طموحات القوميين الاكراد. ولا حاجة الى القيام بتغيير كبير لتكييفه مع فكرة الاتجاه الانفصالي. وعلى أية حال فانه ليس من الممكن اتباع سياسة موحدة في كافة المناطق الكوردية التي تقسم الى ما يلي:

أولا: المنطقة الواقعة شمال نهري الزاب الاسفل والاعلى.

ثانيا: المنطقة شبه الجبلية الواقعة في وسط اربيل المحصورة بين الزابين.

ثالثا: المنطقة الجبلية المحصورة بين الزابين وعموما الى غربي اربيل.

رابعا: لواء السليمانية.

واعتقد انه سيكون من المستحيل بالنسبة الى المجموعة الاولى استثناءها في المرحلة الحالية من العراق. اذا عارضت كل من دهوك وعقرة لاجراء اي تغيير في النظام الحالي فان ما بقي القائم مقام بريطانيا ويتعامل مباشرة مع الحكومة العراقية ويبقى المندوب السامي البريطاني الصوت المسيطر والحاسم في تعيين الموظفين المحليين فانهم سوف لا يطالبون حتى بشبه انفصال الذي تم اقتراحه عليهم بل يفضلون البقاء كجزء من العراق. وكان الاقتراح على تعيين متصرف كردي جديد لزاخو مقترحا جيدا ومفضلا الا انهُ لا يمكن التفكير بمسألة الانفصال التام للموصل مطلقا كما حصل آنذاك. وخلافا لتوقعاتنا فقد توصلت مسألة العمادية الى نفس الاستنتاج. اذ أن الحقيقة هي أن كافة سبل الاتصال تتم مع الشمال أو باتجاه الموصل. ولا توجد هناك مواصلات تمتد الى السليمانية. وبالنتيجة فان أية محاولة لارغام هذه المناطق، وخاصة العمادية، على الانضمام الى وحدة ادارية كوردية يكون مركز الثقل فيها في راوندوز أو السليمانية سوف يدفع بها الى الارتباط للشمال (كوردستان تركيا). وتعتبر الموصل سوقهم الطبيعية وستكون ولاية (وان) خيارهم الثاني. وكان الاستنتاج الذي تم التوصل اليه في ضوء هذه الاعتبارات والأجوبة هو التعامل واعتبار هذه المجموعة بالنسبة للسياسة الكوردية، اقلية تدخل ضمن دولة العراق مع وضع نص يتضمن اعطاء فترة زمنية مثلا ثلاثة

سنوات – ستحقق جماعة السليمانية تقدما ملحوظا- كفرصة لكي يتسنى للمجموعة رقم ١ لاعادة النظر في قرارها.

اما بالنسبة للمجموعة رقم ٣، فالمنطقة حاليا ليست تحت السيطرة الادارية، والنشاط التركي هناك محموم. وقد تم استخدام الطيران ضد هذا النشاط، وآمل أن يتم تحقيق النجاح هناك قريبا. ولا يمكن تقرير مستقبل هذه المنطقة قبل اخضاعها في النهاية. الا انني اقترح انه عندما يحين الوقت الملائم تختار المنطقة بملء حريتها للاتحاد مع اكراد السليمانية بدلا من المنطقة العربية في اربيل.

ومن الممكن تحقيق رغباتكم بالضبط بالنسبة للمجموعة الرابعة.

وان برقيتي المرقمة ١٥٣ لا تتناول مسالة الانفصال السياسي والمالي التام (مجموعة ١) وان لواء السليمانية يقبل بالترتيبات التي لا تختلف الا قليلا عن التي نحن مرغمون على تبنيها بفعل الظروف للمجموعة ١ و٢. ومع ذلك فهناك ضغوط كبيرة ومطالب للانفصال عن النهج الذي اقترحتموه وانني الآن اقترح بالتصرف على ضوء ذلك. واذا ما انضمت المجموعة ٣ فيما بعد فستكون هناك منطقة كبيرة وواسعة تضم اكراد لواء السليمانية باكمله والمناطق الجبلية في لواء اربيل. وسيتم وضع الترتيبات اللازمة لادارة المنطقة بشكل مباشر تحت اشرافي، وليس تحت اشراف وزير عربي، وسيجري ابرام اتفاقية لتجنب ضرورة اقامة حواجز جمركية بين العراق والسليمانية. وان التفاصيل تتطلب دراسة موسعة ولكني امل في أن يكون هذا الترتيب ذا جدوى وبغض النظر عن صيانة الامن الذي ستقوم به قوات (الليفي) في كافة المناطق الكوردية فان الاقليم الجديد سيكون مكتفيا ذاتيا وقادرا على دعم نفسه.

سوف لا اقوم بأي اجراء لحين وصول الجواب لكي لا يكون هناك سوء فهم وأنني اود الاستماع اليكم بان السياسة رقم ٢ الواردة في الفقرة ١ هي السياسة التي ترغبون بها وفي ضوء توضيحي للحقيقة فانني مخول من قبلكم للتعامل مع المجموعات (١) و(٢) و(٣) بالطريقة التي اشرت اليها اعلاه. واذا ما كانت هناك رغبة للتعبير عنها في هذه المناطق للانضمام الى الدولة الكوردية. مثل مرور ثلاث سنوات فانه من السهل تحقيقها، ولكني اعتقد انهُ ليس من المفيد تقليص الفترة من البداية، واعتقد في نفس الوقت وأمل أن تنال وجهات نظري ومقترحاتي رضا وطموحات اكبر قطاع من القوميين الاكراد التقدميين هنا.

مشروع ونستون تشرشل لاقامة دولة غير عربية تضم الاكراد والتركمان وغيرهم فى شمال العراق ١٩٢١

وفي المراسلات المتبادلة بين وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل والمندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس، موضحاً تشرشل سيادة بلاده ازاء الاكراد اذ حمل ذلك الانطباع من خلال مناقشات مع حلفاء بريطانيا وبلورها في خطوط عامة ومفصلة لتطبيقها على العراق بشكل يضمن مصالح بريطانيا وحلفاءها اولا في محاولة لارضاء طموحات حركة القوميين الاتراك (الحركة الكمالية) بقيادة الجنرال مصطفى كمال الذي اختار انقرة عاصمة له دون أن تكون لحكومته اي صفة دستورية متحديا السلطان التركي الذي كان ولا يزال في السلطة يمارس مهامه في اسطنبول. وفيما يلي نص ما ورد في رد وزير المستعمرات البريطانية تشرشل على ما ورد في برقية المندوب السامي في العراق المرقمة ٢٠١ في ٢١ حزيران:

من وزير المستعمرات الى المندوب السامي فى العراق

٢٤ حزيران ١٩٢١. رقم ١٩٦. اشارة الى برقيتكم المرقمة ٢٠١ في ٢١ حزيران. كوردستان.

القسم الاول:

من خلال اللهجة الواردة في البرقيات التي ارسلتها اليكم حول هذا الموضوع تجدون انني قد حملت من القاهرة انطباعا مختلفا تماما عن موازين الرأي هناك بصدد سياستنا ازاء كوردستان. واعتقد انكم وافقتم على اتخاذ طريق وسط بين البديلين الواردين في الفقرة (١) من برقيتكم الجوابية وقبلتم بوضع خط فاصل واضح منذ البداية بين وسط العراق الذي ستتم السيطرة عليه من قبلكم مباشرة مهما كانت النتائج المتعلقة بمصيرها في النهاية، وذلك القسم الذي سيقع بالنهاية تحت سيطرة حكومة العراق. وقد استفسرت منكم في برقيتي المرقمة ١٠٩ في ٢٥ مارس حول موضوع (الليفي) واذا قمتم بالتعامل مع كركوك كجزء من كوردستان أو كجزء من العراق واشرت لكم بالفوائد الكامنة وراء فصلها من العراق. وهنا في فكري ومخيلتي فكرة وصورة اقامة دولة حاجزة تتألف اثنيا من عناصر غير عربية تقع بين العراق وتركيا. وانني اعترف بالصعوبات التي ستواجهك آنذاك، وقد اخذت بنظر الاعتبار الحجج التي طرحتها. الا

انني اجد هناك طريقا للقبول باستنتاجاتك. وبعد قيامك بتقسيم كوردستان العراق الى اربع مجموعات قدمت توصياتك بصدد المجوعة ١ و٣ و٤ الا انه لم يكن واضحاً ما اقترحته للمجموعة الرابعة.

القسم الثاني:

لقد اعجبت تماما باهمية اتخاذ القرار الصحيح الآن اذ قررت أن استشير واحصل على خبرة (سون) و(لونغريغ) بالاستفادة من خبرتهما التي اكتسباها من خلال اقامتهما في العراق. وتم مناقشة الموضوع بعمق معهما ورائيهما يعزز وجهة نظري السابقة. أن السياسة التي سوف اوصي بها والتي ارجو أن اسمع رأيكم حولها قبل اتخاذ قرار نهائي ستكوم كما يلي:

ان المعيار الذي سيقرر خط الحدود بين المناطق التي ستتم السيطرة عليها من قبلكم ومن قبل حكومة العراق ستعتمد على الحدود الاثنية للمناطق العربية بدلا من المناطق الكوردية فقط. اذ أن بلدة اربيل وكفري وكركوك ليست كوردية تماما، وأكدت المشورة التي قدمت لي بان الموقف السياسي سيكون اسهل عندما يتم سحب القطاعات العسكرية البريطانية وتحل محلها وحدات تحت قيادة ضباط انجليز بدلا من وجود جيش عربي (ويقصد عراقي). ويبدو لي ذلك بانها سياسة معقولة من وجهة نظرنا ايضا. واننا نقترح اعطاء حكومة العراق يدا حرة واعتقد بانه من غير المرغوب فيه نشر وامتداد نفوذها الى داخل المناطق غير العربية. ومن خلال موقعنا كقوة منتدبة فانه من واجبنا حمايتها من هجوم معاد، وانه ليس من الصعب اقناعها بانهُ لغرض تأدية هذه المهمة على احسن وجه فاننا سنقوم بتشكيل قوات حدودية بقيادة ضباط بريطانيين لنشرها في المناطق التي يحتمل شن عدوان منها. وقررنا اخيرا عدم وجود اي عناصر عربية ضمن الوحدات التي سيتم تشكيلها بقيادة ضباط بريطانيين وانه يجب أن تضم تركمان واكراد واشوريين. وفي رأيي عدم نشر هذه الوحدات في المواقع التي تديرها الحكومة العربية العراقية بشكل دائم. وان صعود فيصل الى العرش وممارسة مهماته سيهئ فرصة ممتازة للتحدث عن سياستنا مهما كانت وجهات نظر مجلس الوزراء الحالي. ولا ارغب بصياغة سياسة معينة خلال هذه الفترة القصيرة المؤقتة التي يحتمل تغيرها فيما بعد.

القسم الثالث:

اقتراح تحديد الاقليم غير العربي بخط يمتد من (مشوراداغ) الى (تيجانا) وحوالي الموصل ثم يمتد باتجاه الخط الاثني للسكان العرب والى الاسفل حتى زاوية الحدود الايرانية محاور (قلعة نفط) ويقسم هذا الاقليم الى ثلاثة الوية (محافظات) مستقلة، واحدة في المنطقة الواقعة شمال غرب الزاب الاعلى والاخرى منطقة كركوك والاخرى منطقة السيلمانية. ويمكن تعديل حدود لواء السليمانية الحالية بشكل بسيط لتدخل فيها العناصر الكوردية في وسط منطقة ديالى شمال قزل باط، كما تقسم العناصر العربية في الوقت الحاضر في كركوك بين سامراء والموصل. ويعين متصرف لكل من السليمانية وكركوك مع مستشار بريطاني لكل منهما يكون اتصالهم بكم مباشرة. ويمكن ممارسة السيطرة على اللواء الشمالي من الموصل من قبل ضابط أو مستشار بريطاني للمتصرف، والذي سيقوم بواجب مزدوج كما هو الحال بالنسبة لكم.

القسم الربع:

واني اميل بشدة لأعتبر هذه السياسة هي الحل الصحيح واستنادا الى المعلومات التي امامي. وستكون الالوية الثلاثة حرة في اي وقت لتختار بين البقاء مستقلة الواحدة عن الاخرى أو الاتحاد فيما بينها لتشكل ولاية كوردستان الجنوب. ويمكن تعيين ضابط من بين ضباطكم ليقوم بمهمة خاصة للابقاء على اتصال مستمر مع الالوية في المنطقة غير العربية ويكون مسؤولا عن مهمات الضباط المستشارين البريطانيين الثلاثة. ويمكن بسهولة تحديد نطاق سريان الاتفاقية التي اشرت اليها في برقيتكم والمتعلقة بالسليمانية لتشمل اللوائين الاخرين، أما من ناحية فقدان الموارد المالية لصالح العراق فانني اعتقد بان مقترحاتي سوف لا تزيد على ثقل المصاعب اذ أن القبول باستثناء السليمانية سيجعلكم مستعدين لمواجهتها. وعلينا أن ناخذ بنظر الاعتبار نقطة اخرى:- انه لا يمكن دائما تغطية نفقات ضباط الليفي البريطانيين من الموارد الامبريالية (البريطانية) اذ انه كلما زادت الموارد المحتملة التي يمكن وضعها تحت تصرفنا لغرض المساهمة في الانفاق كلما اصبح سهلا بالنسبة لنا تبرير استمرارها وبقاءها (قوات الليفي البريطانية المشكلة من الاكراد والتركمان والمسيحيين).

ارجو أن تعطي هذه المقترحات اهتمامكم الزائد ومناقشتها بشكل غير رسمي حسب خطوطها العامة مع فيصل اذا رأيتم انه من الافضل ذلك.

الملك فيصل الاول والمندوب السامي البريطاني
في العراق يناقشان المسالة الكوردية عام ١٩٢١

فيما يلي نص ما دار بين الملك فيصل الاول الذي تم تتويجه ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ والمندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس بحضور الرائد يونغ أحد مساعدي المندوب حول ألمسالة الكوردية في كوردستان العراق والسياسة البريطانية إزاءها:

المندوب السامي في العراق يكتب الى وزير المستعمرات حول محادثاته مع فيصل وتصوراته للمسألة الكوردية

بتأريخ ٢٤ تشرين الثاني اجريت انا ويونغ محادثات تمهيدية مع فيصل حول المسالة الكوردية. كما كان (كينهان) كورنواليس حاضرا. اشرت الى وجهات نظر فيصل التي عبر عنها كما جاء في برقيتي المرقمة ٥٠٣ الى فحوى جوابكم وانطلقنا في النقاش من هناك. وتم توضيح وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة بالتفصيل من قبل يونغ، وكما يلي:

تتضمن سياسة حكومة صاحب الجلالة تشجيع القومية العربية وليس الامبريالية العربية. ويبدو انه في المنطقة التي استلمت ومارست فيها حكومة صاحب الجلالة مسؤلياتها كانت الامور والسياسة عملية بالرغم من وجود خطوط غير محددة وغير واضحة تمت على سفوح الجبال التي تفصل بين السكان العرب وغير العرب. وباستثناء عناصر قليلة من التركمان فقد كان مجمل السكان من الاكراد ولغرض المناقشة يمكن وصف المنطقة فيما وراء هذه الخطوط بانها كوردستان.

وبالنسبة الى العراق فان كوردستان الصديقة سيكون امرها حيويا اذ انها ستكون درعاً حصينا ضد تركيا وشريكة للعراق في المصالح المشتركة. وكذلك بالمقابل فانها لا تشكل بحد ذاتها خطورة بل حجابا وقناة للعدوان الخارجي ايضا. وبالنسبة لكوردستان فان صداقتها مع العراق ستكون لها فوائد كثيرة لانها تضم الاسواق التجارية الرئيسية والحيوية، وانها المنفذ الوحيد لها الى البحر. ودون اخذ العوامل الخارجية بنظر الاعتبار فان مصالح الشعبين كفيلة وحدها بالتعاون الوثيق والعلاقات الوطيدة بين هاتين المنطقتين اللتين كانت كلا منهما تحت رحمة الاخرى. أن سياسة حكومة صاحب الجلالة هي تعزيز وتشجيع هذه العلاقات خلال فترة مسؤولياتها، ولكن من المحتم بالنسبة لها متابعة وتنفيذ هذه السياسة دون اخضاع مصالح ومطالب كل منطقة للمنطقة الاخرى. ولان المناطق المجاورة لكوردستان من

القوى المعادية لبريطانيا والعرب هي العائق الرئيسي لهذه السياسة. وان الدول التي جردت مؤخرا من سيطرتها على المنطقتين ما زالت تحتفظ بسيطرتها على مساحات واسعة من الاراضي والسكان الاكراد وبعلاقات وثيقة مع روسيا. وتستهدف السياسة التركية ربط المصالح الكوردية بالمصالح التركية ومحاولة عودتها الى حدود العراق من الموصل الى كركوك وانها تقوم بحملة دعائية تقوم على اساسين:- الاعتماد على جماعات دينية لتحريض الاكراد ضد البريطانيين والاعتماد على الاطراف المعادية للعرب لاثارتهم ضد العرب. وتم الاعتراف بانه ما لم يتم التركيز على الاسلام في الحركة القومية الكوردية فان مرد اتباع سياسة التعامل مع كوردستان بانها مستعمرة بريطانية فان ذلك سيعزز الاساس الاول بعدما تم ازالة الاساس الثاني. ومن ناحية اخرى فان التعامل مع كوردستان كجزء من المملكة العربية (العراق) تحت حاكم مسلم سيزيل الاساس الاول الا اذا كان ذلك الحاكم تحت النفوذ البريطاني الا انه سيعزز من الاساس الثاني. وما يتوجب علينا ايجاده هو الحل الوسط بين الطرفين. واجاب فيصل قائلا بانه قبل الدخول في التفاصيل يريد معرفة ما اذا كنا نريد منه أن يتحدث (كعراقي) معتبرا كوردستان جزءا لا يتجزأ من العراق أو كملك عربي قد انفصلت عنهُ كوردستان. فقلنا انهُ لهذا السبب ولهذهِ الاغراض اجتمعنا لتبادل وجهات النظر مع (سيدنا فيصل) والذي وافق قبل تبوئه للعرش على ابقاء هذه القضية مفتوحة برمتها للنقاش. وفي ضوء توضيح الموقف المطروح أمامه اجاب بانهُ لا يتمكن من التعبير عن وجه نظره لحين حصوله على جواب شاف على مدى مسؤوليته العسكرية التي سيمارسها ومسؤوليته مع حكومة صاحب الجلالة. لذا فقد اراد الاجابة على الاستفسارات التالية:

١- هل أن بريطانيا العظمى مستعدة للألتزام بالدفاع عن كوردستان اذا ما هوجمت من الخارج وبالنتيجة ضمان امن العراق ضد اي هجوم من خلال كوردستان- واذا ما كان الجواب نعم فالى أية فترة والى متى؟.

٢- هل هي مستعدة بالقبول بمسؤولية منع تخلخل الاوضاع والنظام في كوردستان والتي قد تشكل خطورة على العراق — واذا كان الجواب نعم فإلى متى؟.

٣- اخذين بنظر الاعتبار موضوع تفضيل بعض الجماعات الكوردية للانضمام الى العراق فهل نية بريطانيا العظمى متجهة الى ارغام هؤلاء على الانفصال — واذا كان الجواب بنعم فالى أية مدى؟.

٤- وفي حالة الانفصال فما هو شكل الحكومة التي تراها وتقترحها بريطانيا العظمى وما هي وجهة النظر الاخيرة التي ترتأيها وسوف ارسل لكم تعليقاتي الاخرى لاحقاً.

السير بيرسي كوكس

الفصل الثالث

قانون الانتخابات العراقي وتأثيره تجاه كوردستان الجنوبية

وضح وزير المستعمرات ونستون تشرشل في رسالة مطولة الى المندوب السامي في العراق السير برسي كوكس موقفه وأبدى ملاحظاته حول قانون الانتخابات العراقي وتفاصيل تأثير تشريع هذا القانون على سياسة الحكومة البريطانية تجاه كوردستان العراق. وكان تشرشل قد اصدر تعليماته الى المندوب السامي بعدم القيام باي اجراء في المناطق الكوردية لحين استلام هذه الرسالة المفصلة من قبل المندوب السامي في العراق.

وأشار تشرشل الى سياسة حكومته تجاه كوردستان العراق. وفيما يلي نص ما ورد في التقرير بقدر تعلق الامر بقانون الانتخابات وكوردستان العراق:

الى المندوب السامي في العراق اللواء السير برسي كوكس

أتشرف أن ابلغكم استلامي رسالتكم المرقمة سي. أو ٣٦٩ والمؤرخه في ٢٠ حزيران والتي ارسلت طياً نسخا من قانون الانتخابات المترجم الى الانجليزية والتي يبدو أن الملك فيصل قد وافق عليها في آذار ١٩٢٢.

ان سياسة حكومة صاحب الجلالة في كوردستان الجنوب حددتها بنفسي في مجلس العموم البريطاني بتأريخ ١١ تموز ١٩٢٢ كما يلي:

بقدر تعلق الامر بكوردستان الجنوب فلا توجد لنا اي نية لتوريط انفسنا أو التدخل هناك واننا نبذل كل جهدنا من اجل كوردستان الجنوب، الا اننا لا نلزم انفسنا بأي التزامات. لقد اصدرت تعليمات واضحة للحيلولة دون القيام بذلك باي شكل من الاشكال. اننا لا نرغب أن نرغم شعب جنوب كوردستان تحت حكومة الملك فيصل على الانتخاب، اذ انهم احرار في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات التي ستجري قريبا. واننا مهتمون بدراسة رغباتهم وتطوير أية اجراءات للحكم المحلي. ونعتقد بان مصالح جنوب كوردستان مرتبطة تماما مع مصالح العراق دون اي ارغام من طرفنا.

وفي الفقرة ٦ من تقريره المطول يذكر تشرشل ما يلي:

يجب أن يتضمن البيان الذي يصدره القائمقامون في الاقضية الكوردية توضيحا لسياسة حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) والملك فيصل بما يخص المناطق الكوردية بانها متطابقة، وانه لا توجد نية لدى اي من الحكومتين لارغام شعب كوردستان الجنوب ليكون خاضعا للحكومة العراقية أو يبقى خارج حكمها ضد رغباته، وانهم احرارا في المشاركة في الانتخابات كما يريدون. ثم يوضح البيان البديل المطروح امام الشعب الكردي، وهذه نقطة مهمة لكي لا ندعو لاي سوء فهم ياخذ طريقه.

وقدر معرفتي بالموضوع فانه لا يوجد هناك بديل محدد ومطروح على الشعب الكردي في حالة عدم الخضوع والانضمام المباشر للحكومة العراقية.

وكان البديل المقترح في عدم المشاركة في الانتخابات واصرار الاكراد على معاملتهم بشكل منفصل هو اقامة حكم ذاتي محلي تحت اشراف بريطانيا لعدم تشجيع الاتراك والقيام بعد ذلك بتشكيل اتحاد كوردستان مع المناطق العربية في عراق موحد. وطلب تشرشل من المندوب السامي البريطاني في العراق الاجتماع بالملك فيصل للاتفاق حول الموضوع كما يلي:

في حالة تفضيل المناطق المذكورة عدم المشاركة في الانتخابات يتم تنظيم كوردستان الجنوب حسب الخطوط المقترحة والواردة في مسودة الاتفاقية المرفقة كملحق لرسالة الرائد يونغ في تشرين الثاني ١٩٢١. واذا ما شاركت الاقضية الكوردية للواء الموصل فقط فيتم التعامل مع اللوائين الاخرين وشبه اللواء أربيل كما ورد اعلاه. واذا ما رفضت كركوك والسليمانية المشاركة فتوضع كركوك بنفس مستوى التعامل مع السليمانية في الوقت الحاضر، الا انه لا يسمح بتوحيد اللوائين في وحدة ادارية واحدة ما لم يعبرا عن رغبتهما بذلك. والبديل الرابع في حالة رفض السليمانية المشاركة في الانتخابات فان ذلك سوف لا يغير الموقف القائم.

يجب انتهاز الفرصة عند توضيح هذه النقاط مع الملك فيصل لاثارة موضوع وضع اتفاقية تتعلق بالمناطق الكوردية التي ستظهر من المعاهدة الرئيسية. ومن رأيي فانه من الضروري ابرام اتفاقية، حتى في حالة مشاركة كافة المناطق الكوردية في الانتخابات وادخالها ضمن سياسة الحكومة العراقية، تضمن عدم تعيين اي موظف عربي في هذه المناطق، والا سيكون استخدام اللغة العربية اجباريا واعطاء مقياس واسع للحكم الذاتي للاكراد والتركمان والاشوريين الذين يتالف منهم سكان المنطقة.

التوقيع

ونستون تشرشل

الفصل الرابع

أعلان مملكة كوردستان بقيادة الشيخ محمود
وموافقة بريطانيا على تشكيل حكومة كوردية

في محاولة لمواجهة الخطر التركي المتزايد في كوردستان العراق ولتوحيد الاكراد ضدهم طلب المندوب السامي البريطاني في العراق موافقة حكومته على اصدار بيان يتضمن اعتراف لحكومتين البريطانية والعراقية بحقوق الاكراد ضمن الحدود العراقية بعد تفاقم الخطر التركي على الحدود وانحياز الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية الى جانب الاتراك واعلانه في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ عن قيام مملكة كوردستان المستقلة في السليمانية، وبانه ملك كوردستان وفيما يلي نص ما ورد في برقية المندوب السامي:

المندوب السامي فى العراق يكتب
إلى وزير المستعمرات حول نجاح المفاوضات مع فيصل

إنكم على علم بموجة المشاعر القومية الكوردية الحالية والتشجيع والحافز وراءها بسبب نجاح المفاوضات الختامية مع فيصل ونشر المعاهدة (ويقصد معاهدة عام ١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا). ونظرا لعدم تاكدهم من نوايا تجاههم فإن العناصر الكوردية المستنيرة مترددة في الاتصال بنا وطرح برنامج محدد بينما نجد العناصر الجاهلة والمتطرفة من امثال الشيخ محمود وجماعته يطالبون بمطالب خيالية والتي يقولون انها تمثل رغبات كافة الاكراد. ويستحسن الموقف كثيرا ويشجع العناصر المعتدلة للتقدم بمقترحات معقولة اذا ما قمت باصدار بيان يتضمن اعتراف حكومتي العراق وبريطانيا بحقوق الاكراد ضمن الحدود العراقية. وسيكون لمثل

هذا البيان التأثير الفاعل على تعزيز الاكراد وكسبهم الى جانبنا وسيكونون سلاحا فعالا لمجابهة النشاطات التركية التي نعاني منها حاليا ولمقاومة أية هجمات خطيرة محتملة.

ويعتقد فيصل أن بامكانه ضمان موافقة مجلس وزرائه. فهل تسمحون لي لاصدار مثل هذا البيان حال قيامه بذلك.

كوكس

الا أن البريطانيون اصيبوا بالفزع من اعلان الشيخ محمود نفسه ملكا على كوردستان وتشكيل حكومة كوردية موالية لتركيا ظاهريا ناهيك عن انضمام الطالبانيين الاكراد(*) في كفري الى الشيخ واعلان ولائهم له بعد ذهاب وفد منهم الى السليمانية وتقديم الطاعة له.

ويبدو أن هذا التصرف كان له ما يبرره نظرا لتسويف ومماطلة البريطانيين وتجاهلهم لمطالب الاكراد بالرغم من التاييد والولاء الذي قدموه الى الحكومة البريطانية. كما أن انضمام الطالبانيين الى الشيخ محمود سيحميهم من عداوات الاكراد من عشائر الداودي والدلو والجاف والجباري والهماوند.

وكان الممثل البريطاني في السليمانية النقيب تشابمان قد شعر بقوة المشاعر الوطنية الكوردية في المدينة وتصاعد كراهية الاكراد لبريطانيا نتيجة تخليها عنهم فبادر الى أخذ موافقة المندوب السامي البريطاني في بغداد للقاء وفد يمثل الشيخ محمود للتباحث مع السلطات البريطانية في العراق حول المسالة الكوردية وموقف بريطانيا منها. وبتأريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٢٢ وصل الى كركوك ممثلو الشيخ محمود، وهم كل من حمه أغا وطاهر أمين أغا من الشخصيات البارزة في السليمانية، وطلبوا فور وصولهم ضرورة قيام السلطات البريطانية بأعلان بيان يتضمن أستقلال الاكراد تحت قيادة الشيخ محمود. وكان المندوب قد سبق أن فاتحَ صاحب الجلالة الملك البريطاني بضرورة أصدار بيان يتضمن الأعتراف البريطاني بحقوق الاكراد لكسبهم ولأفشال محاولة الاتراك

(*) المقصود هنا عشيرة الطالبان الكوردية القاطنة في منطقة طترميان.

باللعب بالورقة الكوردية، وخاصة بعد فشل سيد طه في أعادة أحتلال راوندوز وكذلك التهديد التركي الموجه الى كوي سنجق. وتضمن الاعلان البريطاني بصدد القضية الكردية النص التالي:

(تعترف حكومتا صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحقوق الاكراد الذين يعيشون ضمن حدود العراق بتشكيل حكومة كوردية ضمن هذه الحدود وتأمل في أن تتوصل العناصر الكوردية المختلفة وبالسرعة الممكنة الى أتفاق بينها حول شكل الحكومة التي يرغبون بتشكيلها وارسال وفدا مسؤول الى بغداد لمناقشة علاقاتها مع صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية).

وطلب ملك بريطانيا من المندوب السامي في العراق الضمانات بأن هذا الأعلان لا يتضمن الانفصال السياسي أو الاقتصادي للمناطق الكوردية عن العراق. ولم يمانع المندوب السامي في اعطاء ذلك الضمان. كما بادر الشيخ محمود بالكتابة الى الملك فيصل الاول طالبا منه التدخل لدى السلطات البريطانية بالنيابة عنه لتدهور علاقته معهم. الا أن الملك فيصل اجاب بان كلمة الشعب هي الحاسمة وبانه لم يصبح ملكا الا بنتيجة الاستفتاء، وقال أن نفس الشي مطلوب في كوردستان. وفي نفس الوقت لم تمانع السلطات البريطانية في العراق من قيام الشيخ محمود بضم رانية وكوي سنجق الى ادارته بعد انسحاب الاتراك منهما، بالرغم من أن كوي سنجق لم تكن تابعة لأدارة الشيخ اصلاً، اذ تم تحريرها من الاتراك بفعل القصف الجوي البريطاني الا انه مع ذلك لم يعترض المندوب السامي على حكمها وادارتها من قبل الشيخ في محاولة لكسبه الى جانبه. ودخلت قوات الشيخ محمود قضاء رانية في ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ وطلبوا من الاتراك الانسحاب من بيتواته ثم دخلوا كوي سنجق وعرضوا تعاونهم مع القائمقام هناك ضد الاتراك. الا أن المفارز العسكرية التركية وجماعات من عشائر خوشناو بقيت في جنوب (باليسان) وشيود وسيكتان. وكان الشيخ قد وقع مع جماعته طلبا معبرا عن رغبته في تحقيق استقلال كوردستان وتعيينه ملكا عليها تحت الحماية البريطانية وكان اسماعيل أغا سمكو، الثائر الكردي على الحدود العراقية- الايرانية من بين الموقعين على هذا الطلب.

ويؤكد تقرير الاستخبارات البريطاني أن مجموع القوات التركية المنتشرة على طول الاراضي الحدودية داخل العراق امتدادا من زيبار الى سيكتان قد بلغ ٣٠٠ جندي. وبتأريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣ وصل الى كركوك الوفد الكردي الذي يمثل حكومة الشيخ محمود في السليمانية

بعد تأجيل الاجتماع مع السلطات البريطانية عدة مرات. وكان الوفد يضم كريم بك جاف وطاهر امين يرافقهم الممثل البريطاني في السليمانية. وكان الشيخ محمود قد قرر البقاء قريباً من قضاء جمجمال للمشاركة في المفاوضات عند الحاجة. وكان الاساس في المحادثات بين الجانبين مضامين البيان الصادر عن الحكومتين البريطانية والعراقية، اي حق الاكراد في تشكيل حكومة كوردية ضمن الحدود داخل العراق. وتعرقلت المحادثات بين الجانبين بعد قيام الحكومة العراقية بارسال القوات العسكرية الى الموصل، ووصول التعزيزات الكوردية الى الحدود التي سببت توترا في الموقف في كركوك ولم يكن الجو مناسبا لاجراء المحادثات وبسبب التعنت والتوتر في السليمانية بادر المندوب السامي البريطاني الى سحب الممثل البريطاني من السليمانية وطلبت الحكومة العراقية ايضا تأجيل ارسال وزراء من بغداد للمشاركة في المحادثات في كركوك الى اشعارا اخر بسبب هذه الظروف.

وكمحاولة للضغط على الشيخ محمود بادرت وزارة المالية العراقية الى اصدار بيان يتضمن المطالبة بتسديد كافة الرسوم المستحقة على كافة التبوغ في السليمانية اذ سيسبب ذلك عدم اذعان التجار الى مطالب الشيخ محمود واضعاف ميزانيته وموارده المالية وعند ذاك تحول الشيخ محمود مرة اخرى نحو الاتراك عارضا تعاونه معهم بشرط الاعتراف به حاكما على كوردستان. وكان الشيخ محمود في نفس الوقت على اتصال ومراسلة مع الشيخ مهدي الخالصي الزعيم الديني الشيعي في بغداد للتنسيق معه في ممارسة الضغط على الحكومتين البريطانية والعراقية لتحقيق مطالبهم. وكان الشيخ الخالصي يعد لاندلاع انتفاضة في العراق في اوائل شهر أذار ١٩٢٣ تقوم بها العشائر العربية في الجنوب. وبتأريخ ١٧ شباط في محاولة لكسب الوقت ارسل الشيخ محمود رسالة منمقة الى الممثل البريطاني في السليمانية والذي سحبته السلطات البريطانية من بغداد احتجاجا على موقف السليمانية وزعماءها المتشددين في المحاثات التي جرت في كركوك حول المسالة الكوردية، طالبا منه العودة الى السليمانية معلنا اسفه لفشل المحادثات المذكورة. واشار الشيخ الى استعداده لارسال وفد كردي يمثله في اي وقت ومكان. وكان جواب المندوب السامي البريطاني في العراق توجيه الدعوة الى الشيخ محمود للقدوم الى بغداد لمقابلة المندوب والتحدث معه حول بعض القضايا التي تخص السليمانية. ووعده بمعاملته بكل احترام. وانذره المندوب السامي بانه في حالة عدم امتثاله لذلك فأنه سيتخذ بحقه الخطوات اللازمة. فرد الشيخ محمود بأنه لا يوجد هناك سبب لقدومه لبغداد وأنه بأمكان ممثليه حل كافة

القضايا المعلقة. وكانت القيادات الكوردية الاخرى المنافسة للشيخ محمود ومن بينها الشيخ عبد الكريم في منطقة قادر كرم وبابكر أغا قد ابلغت السلطات البريطانية بان الشيخ محمود يخطط لعمل ما مع بعض اتباعه امثال محمود خان دزلي وعباس محمود أغا في منطقة بشدر، وبانهم اقسموا على القرآن بمهاجمة اربيل وكركوك في حالة انسحاب الاتراك الى الحدود التركية. كما قام قائممقام خانقين بابلاغ لواء كركوك بان العشائر الكوردية في كفري تتهيأ للزحف نحو كركوك. فبادر الممثل البريطاني في السليمانية المقيم في كركوك في ٢٤ و٢٥-١٩٢٣ الى اسقاط منشورات موجهة الى الشيخ محمود تنذره بعواقب اعماله، وفيما يلي نص ما ورد في المنشور:

بناءا على التعليمات الصادرة لي من سعادة المندوب السامي بتوجيه هذا الاعلان لكافة اهالي لواء السليمانية:

تم قبل ٥ اشهر تسليم حكومة لواء السليمانية الى مجلس اللواء وقامت الحكومة البريطانية بالعطف على مسألة عودة الشيخ محمود ليصبح رئيسا لهذا المجلس بهدف ابقاء استمرار ادارة اللواء تحت ادارة كوردية استنادا الى القانون وما فيه صالح الاهالي. الا انه مع الأسف حصل العكس. اذ رفض قليلا من الاشخاص الذين تولوا السيطرة مشورة الضباط البريطانيين باستمرار والذين كانوا دائما على استعداد لمساعدة حكومة اللواء. وكانت تصرفاتهم قمعية ومضادة للقانون، وهناك سلسلة من التصرفات الاخرى التي دفعت بسعادته الى التشكيك بنوايا هؤلاء الذين يديرون الامور. لذا فان صاحب السعادة قد امر بانه في حالة استلام هذا الانذار يتوجب على الشيخ محمود افندي واعضاء مجلس اللواء التوجه الى بغداد عن طريق كركوك دون تأخير أو عذر، وان يحضروا هناك ويقدموا تقريرا الى صاحب السعادة حول ادارتهم للواء.

وقبل مغادرة المجلس يتوجب عليه تعيين عدد من الاشخاص لادارة شؤون اللواء وللحفاظ على النظام في بلدة السليمانية. واذا ما وقع اي اخلال بالنظام أو وقعت جريمة فسيحاسب ويعاقب هؤلاء المسؤولون. أما بصدد ادارة المناطق الواقعة في الخارج فقد صدرت الاوامر للقائمقامين ومدراء النواحي في نفس الوقت.

لذا فقد تم الأنذار بأنه اذا لم يصل الشيخ محمود افندي وأعضاء مجلس اللواء الى كركوك خلال مدة ٥ أيام أعتباراً من التأريخ الحالي للتوجه الى بغداد فستقوم الحكومة باظهار هيبتها وان

اي ضرر أو خسائر تحصل لكم ستكون على مسؤوليتكم. واذا ما جاءوا فورا فسوف لا يلحق بهم اي اذى.

كما تم توجيه الامر والانذار الحاد الى الشيخ محمود برسالة منفصلة. وتم ارسال رسائل اخرى ايضا الى عبد القادر في سنكاو وبابكر أغا وعباس محمود أغا، أغوات عشيرة الجاف، وعبدالله خان بهادر ومحمد امين أغا هماوند وسوار أغا بلباس وابلاغهم بالغاء حكومة الشيخ محمود بالاضافة الى التعليمات الاخرى حول مسؤولياتهم القادمة عند تشكيل الادارة الكوردية الجديدة، وتم أبلاغ عبد القادر بأستلام مسؤوليات ناحية سنكاو وناحية قرداغ وأبلاغ اغوات بشدر باستلام المسؤوليات في اقضية قلعة دزة ومركة وبشدر والمراسلة مع المستشار البريطاني في اللواء كركوك من خلال قائمقام كوي سنجق، جميل اغا. كما تم أبلاغ رؤساء عشيرة الجاف بفصل حلبجة من ادارة لواء السليمانية، والطلب منهم لتعيين الموظفين هناك والمراسلة مع الضابط البريطاني في كفري. وكذلك صدرت التعليمات الى قائمقام جمجمال بممارسة مهمامة كالعادة. أما سوار أغا فقد تم ابلاغه بفصل قضاء رانية بشكل مؤقت عن حكومة السليمانية. وصدرت الاوامر ايضا الى الشيخ عبدالله الذي عينه الشيخ محمود قائمقاما على رانيه، بتسليم مهامه الى اقدم ضابط في قوات الليفي في رانية والعودة الى السليمانية. وبالمقابل وكمحاولة لكسب الوقت أعلن الشيخ محمود عن استعداده لارسال وفدا اخر للتفاوض مع السلطات البريطانية، وفي حالة فشل هذه المهمة فانه سوف يعرض استقالته والانسحاب من السليمانية لكي لا يجلب الخراب على السكان لذا فقد طلب منحه مهلة للانسحاب مع عائلته الى احدى القرى التابعة له. فبادرت مجموعة من شخصيات السليمانية يبلغ عددها ٥٠ شخصية بضمنها أعضاء حكومة الشيخ السابقة بالابراق الى المندوب السامي معبرين عن دهشتهم للتشكيك باخلاصهم.

فبادر بعدها الشيخ عبد القادر من سنكاو بالذهاب الى السليمانية بناء على الاوامر الصادرة له لاستلام ادارة اللواء من الشيخ محمود وتسليمها الى جماعة منتخبة من شخصيات البلدة على أن ترسل اسماؤهم من قبله الى المندوب السامي في بغداد. كما صدرت التعليمات الى الشيخ محمود بمغادرة السليمانية الى أحدى القرى التي سيتم الاتفاق عليها قبل مساء يوم ١ آذار وكذلك ارسال وفد من الشخصيات المهمة في السليمانية الى كركوك بعد وضع الترتيبات

لتشكيل الادارة الجديدة في اللواء وبتأريخ ٣ آذار بادرت القوات الجوية البريطانية الى قصف مدينة السيلمانية بعد فشل الشيخ محمود بالامتثال للاوامر والتعليمات البريطانية. وفي نفس اليوم وصل وفد كردي الى كركوك مؤلف من شخصيات السليمانية يرأسه الشيخ قادر، شقيق الشيخ محمود، ويضم ايضا مصطفى باشا واحمد فتاح بك وهو من العناصر الموالية للاتراك، وكريم الكه، احد التجار المسيحيين الذي شغل منصب مدير المالية في حكومة الشيخ محمود، وحمة أغا. فغادر عند ذاك الشيخ محمود السليمانية في الساعات المبكرة من صباح يوم ٤ أذار ترافقه قوة من (الليفي) الكوردية في السليمانية.

وعلمت السلطات البريطانية من حقيبة البريد التركية التي وضعت يدها عليها والتي كانت مرسلة من راوندوز الى جزيرة ابن عمر في كوردستان تركيا بالمراسلات التي جرت بين الشيخ محمود وياوز دمير احد القادة العسكريين الاتراك هناك والتي تشير الى أعلان الشيخ لولائه للسلطات التركية والمقترحات التي طرحها الشيخ للقيام بهجوم مبكر على كركوك وكفري وكوي سنجق بالتعاون مع السيد احمد خانقاه احد الشخصيات الدينية البارزة والمهمة في كركوك وناظم بك نفطجي زاده النائب السابق واحد الشخصيات المهمة هناك وقد علمت السلطات البريطانية من مصادر اخرى بقيام السيد خانقاه بشراء الاسلحة. فتم القبض على السيد خانقاه يوم ٦ آذار ١٩٢٣، وارسل مخفوراً الى بغداد وتم نفيه الى البصرة. وتمكن ناظم بك من الهرب الى السليمانية ويحتمل أنضمامه الى الشيخ محمود الذي يعتقد انه انسحب الى قرية سرجلاو عبر جبال بيره مكرون. وتعتبر منطقة سرجلاو من المواقع الحصينة الموالية للسيد احمد خانقاه. ونقلت تقارير الاستخبارات ذهاب الشيخ محمود من هناك الى دوكان واحتمال انضمام بعض الاتراك اليه.

وكان الوفد الكردي من السليمانية الذي وصل الى كركوك برئاسة الشيخ قادر، شقيق الشيخ محمود قد توجه الى بغداد ووصلها يوم ٢١ منه اذ انضم الى الوفد هناك الشيخ عبد الكريم من شيوخ منطقة قادر كرم والذي يعتبر من اكثر الشخصيات عقلانية وحكمة من بين اعضاء الوفد. وأجرى الوفد مقابلة قصيرة مع مساعد المندوب السامي البريطاني هناك السير هنري دوبس. ولم يتمكن الشيخ عبد الكريم وأعضاء الوفد من صياغة أية مقترحات وأفكار حول مستقبل السليمانية. وأصر الوفد فقط على ضرورة ارسال وتواجد القوات البريطانية ومستشار بريطاني هناك لأستحالة عودة الشيخ محمود وسلطته الى السليمانية، الا انه واستنادا الى

المعلومات التي وصلت الى السلطات البريطانية في بغداد من مصادرها في كركوك تؤكد بأن الوفد قد اقسم على القرآن بعدم القبول بأي قرار مضاد لمصالح الشيخ محمود. كما اجرى الوفد الكردي مقابلة مع الملك فيصل الاول يوم ٢٤ آذار. وخلال زيارة الامير زيد، شقيق الملك فيصل الاول الاصغر، لأربيل وكركوك يوم ٢٥ آذار، أكد له الزعماء الاكراد في اللواءين بأن الجذور الرئيسية للمشكلة الكوردية وكوردستان هو أعتقاد الاكراد الجازم بأن بريطانيا تنوي تسليم ولاية الموصل الى الاتراك، لذا فانهم أصبحوا فريسة سهلة للدعايات التركية وبأن الزعماء الاكراد في المناطق المجاورة للواء كركوك يؤيدون بشدة موضوع الاستقلال الكردي التام اكثر من الزعماء الاكراد في لواء اربيل. ويبدو أن التركمان في كركوك لا يوافقون على جعل مدينتهم جزءا من الدولة الكوردية بل القبول بالاندماج مع العراق مع إعطاء بعض اللامركزية في الادارة. وفي مقره الاخير في وادي سردشت الواقع بين السليمانية ورانية بادر الشيخ محمود في آذار الى ارسال بابكر أغا زعيم عشيرة بشدر محملا برسالة الى السلطات البريطانية طالبا توضيح شروطها للتوصل الى سلام معها. الا أن السلطات البريطانية اصرت على مجيئه الى بغداد لحل القضية، واكدت له عدم وجود أية نية لديها للقبض عليه أو نفيه. وكان يحكم السليمانية في غياب الشيخ محمود خلال هذه الفترة صهره الشيخ غريب سوية مع رضا بك وعبد الرحمن أغا، ويدعمهم زعيم عشيرة الهماوند كريم فتاح بك الذي كان من انصار الشيخ محمود والمتهم باغتيال الضابطين البريطانيين بوند وماكانت والذي كان يقوم بمهمة جمع الضرائب من اهالي السليمانية. وبتأريخ ١٠ مايس بادر الشيخ محمود بارسال رسالة اخرى من جهته الى المندوب السامي من مقره في سردشت حملها رسوله الى السلطات البريطانية في كويسنجق معبرا عن ولائه لبريطانيا وطالبا حقن الدماء. فتم إيصال الرسالة الى المندوب السامي في بغداد الذي رد على الرسالة مباشرة مكررا عروضه السابقة بضرورة قدوم الشيخ محمود الى بغداد للتحدث عن الترتيبات المستقبلية أو الذهاب الى الضابط السياسي البريطاني والمرافق للقوات البريطانية التي كانت تزحف آنذاك نحو السليمانية لاعادة الادارة الحكومية اليها. ووعد المندوب السامي مره اخرى بالمعاملة المحترمة والسلامة الشخصية للشيخ محمود. وكانت السلطات البريطانية بالتشاور مع رئيس الوزراء العراقي قد عينت الزعيم الكردي سيد طه قائمقام على قضاء راوندوز في ٤ اذار ١٩٢٣ بعد انسحاب القوات التركية منها وبعد اجتماع مستشار وزارة الداخلية سي. جي أدموندز وسكرتير المندوب السامي البريطاني مع زعماء القبائل هناك.

وكانت القوات التركية المنسحبة بقيادة ياوز دمير قد اضطرت الى الانسحاب باتجاه ايران بعد رفض الزعيم الكردي محمد أغا من عشيرة بالك السماح للقوات التركية بالانسحاب الى الاراضي التركية من خلال أراضيه. كما اعاق الشيخ احمد البارزاني تراجع القوات التركية اذ قامت قوات الشيخ البارزاني بمطاردتهم ووصل ٧٠٠ مسلح من البرزانيين الى (نيري) لتشجيع العشائر الكوردية هناك على منع دخول القوات التركية القادمة من تركيا الى شمدينان والتي كانت تقترب من (نيري) قادمة من ولاية (وان) التركية.

وبعد وصول القوات البريطانية الزاحفة الى السليمانية بادرت الى تعيين شقيق الشيخ محمود، الشيخ قادر حاكما على المدينة يدعمه ٥٠ من قوات الليفي التي كانت تقوم بحماية السليمانية، ثم استانفت هذه القوات زحفها لاستعادة مناطق سردشت وميركه حيث أكملت مهمتها وعادت الى السليمانية يوم ٢٩ مايس.

وكانت المراسلات الجارية بين الشيخ محمود والمندوب السامي البريطاني في بغداد خلال ذلك الشهر قد انتهت بتوجيه المندوب بيان رسميا نشرته صحافة بغداد آنذاك تتضمن العرض البريطاني للشيخ محمود لانهاء النزاع بين الطرفين، وكمحاولة لاقناع الشيخ بحسن نية البريطانيين تجاهه، تضمن البيان الرسمي ما يلي:

لقد علمنا بان الشيخ محمود قد قام بارسال رسائل يبين فيها ولائه للحكومة ورغبته في خدمتها. وتم ابلاغه جوابا على ذلك بانه لا يتعرض للعقاب لقيامه بمقاومة الحكومة اذا ما جاء الى بغداد وسيسمح له بالاقامة في بغداد مع عائلته وسيعامل بكل احترام وتعطى له الحرية التامة مادام لا يحاول مغادرة بغداد دون رخصة.

وفي خطوة اخرى لدمج السليمانية تحت ادارتها الجديدة ضمن الحكومة العراقية زار السليمانية بتأريخ ٢٩ مايس رئيس الوزراء العراقي، عبد المحسن السعدون يرافقه وزير الداخلية ومتصرف بغداد والمستشار البريطاني لوزارة الداخلية للاجتماع بوجهاء ورؤساء العشائر والشخصيات الكوردية البارزة في اللواء.

وقد اكتشفت الحكومة العراقية بشخص رئيس الوزراء ومساعديه خلال هذه الزيارة الى اللواء بان الاكراد لا يقبلون بقيام الحكومة العراقية بممارسة اي سلطة عليهم في الوقت الذي عبروا فيه

عن ولائهم ضمنا للمندوب السامي البريطاني. ولم يذكروا اسم الملك فيصل ابدا خلال مناقشاتهم مع المسؤولين العراقيين والبريطانيين في ذلك الاجتماع.

ولوضع حد لهذا الاختلاف فقد قرر المسؤولون العراقيون والبريطانيون البقاء في السليمانية لحين التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف. فتم أعداد مقترح جديد يوم ٢ حزيران من قبل المستشار البريطاني لوزير الداخلية العراقي، الرائد سي. جي. أدموندز، والضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية التي احتلت المدينة.

وتضمنت المقترحات الجديدة قيام مجلس اداري كردي يرأسه رئيس كردي بادارة السليمانية، ويقوم المندوب السامي البريطاني والملك فيصل بالموافقة على تعيين رئيس المجلس الكردي.

وان تكون اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية في اللواء. وان تشكل السليمانية لواء ضمن الالوية العراقية وتخصص لها تخصيصات مالية اسوة بباقي الالوية العراقية. ويتم الانفاق على شؤون ادارة اللواء بما يساوي موارد اللواء المحلية التي تمت جبايتها. ويقوم اللواء بارسال نواب ممثلين عنه الى مجلس النواب العراقي ويستثنى هؤلاء من اداء اليمين بالاخلاص والولاء للملك فيصل.

في ٣ حزيران تم طرح المقترحات الجديدة على الاجتماع الذي ضم الطرفين العراقي واكراد السليمانية ممثلين برؤساء العشائر والشخصيات البارزة في المدينة، فقرر الطرف الكردي القبول بالمقترحات الجديدة اذا ما كانت تحظى بقبول وموافقة المندوب السامي البريطاني. وكان متصرف بغداد آنذاك، صبيح نجيب بيك قد لعب دورا بارزا في المفاوضات والترجمة بين الطرفين اكثر من رئيس الوزراء نظرا لمعرفته اللغة الكوردية. واضاف الطرف الكردي شرطا اخيرا الى المقترحات يتضمن ابقاء القوات الحالية أو ما يعادلها في السليمانية لحين استعادة الامن والنظام، وهذا يعني بقاء القوات البريطانية هناك وهو التزام لا يوافق عليه المندوب السامي. وبسبب الخلاف حول هذا الموضوع وقيام الحكومة العراقية بفصل الاقضية والنواحي التابعة للسليمانية: رانيه وجمجمال والزاب وربطها بالوية اربيل وكركوك في محاولة لتشديد قبضتها على السليمانية والمناطق التي كانت تحت ادراتها، بادر رئيس مجلس الادارة الكردي الى الاستقالة يوم ١٥ حزيران فبقيت السليمانية بدون سلطة ادارية لتصريف شؤنها. وبادرت القوات البريطانية بدورها الى الانسحاب من اللواء يوم ١٩ منه. فاصبح من المؤكد عودة الشيخ محمود الى السليمانية بعد انسحاب البريطانيين منها. اذ انتقل الشيخ محمود بعد ذلك الى السفوح الشمالية لجبال

هورمان داغ وأسس مقرا له في قرية بيران القريبة من بنجوين والواقعة على مسافة ميلين من الحدود الايرانية. وكان زعماء عشيرة هورمان الكوردية خاصة محمد خان دزلي وحمه رشيد بيك يدعمون الشيخ محمود، اذ لعبا دورا بارزا في دعم انتفاضة الشيخ محمود خلال عام ١٩١٩. وتناقلت التقارير من طهران اخبار قيام الشيخ محمود بارسال برقية الى كافة السفراء الاجانب يعبر فيها عن احتجاجه ضد الاضطهاد والقمع البريطاني مناشدا تقديم المساعدة ضدهم. ولم تكد القوات البريطانية تنسحب من المدينة حتى بادرت قوات الشيخ كريم فتاح بيك الى دخول المدينة واعلان نفسه حاكما عليها باسم الشيخ محمود، ودعا في بيان الى اهالي المدينة الى احترام الامن والنظام ممن بقي هناك ومعاقبة العناصر التي انسحبت مع القوات البريطانية والتي كانت تتعاون معها. كما طالب تجار التبغ بدفع الضرائب عن كافة الكميات التي ارسلوها وباعوها خارج اللواء. واخيرا وبعد التجوال لعدة اسابيع حوالي السليمانية دخل الشيخ محمود الى المدينة يوم ١١ تموز. وبعد أن علمت السلطات البريطانية بدخول الشيخ محمود الى السليمانية بادر المندوب السامي الى اتخاذ القرارات التالية لتحديد موقف الحكومة العراقية والبريطانية من الشيخ محمود:

(أ) نظرا لفشل الجهود الرامية لدمج السليمانية بالعراق والتي تكللت بالمقترحات التي طرحت في بداية شهر حزيران وعدم قبول اهالي المدينة بذلك لذا يتوجب عودة السليمانية الى وضعها السابق قبل قيام الحملة البريطانية ضد الشيخ محمود. لذا فسوف لا تجري أية اتصالات بينها وبين الحكومة العراقية ويقوم المندوب السامي باصدار الاوامر المتعلقة بها اذ سيقوم وكيله لشؤون السليمانية بالاستمرار في مهمته كمفتش اداري لكركوك.

(ب) سيتم تطبيق ما ورد اعلاه على ذلك الجزء من اللواء (اي على المدينة نفسها فقط) التي تنضم الى ادارة وسيطرة الحكومة العراقية. أما بالنسبة للنواحي التي تم فصلها عن السليمانية فستجري احالة كافة القضايا المهمة المتعلقة بها، من قبل المفتشين الاداريين الى وزير الداخلية وارسال نسخ الى المندوب السامي وان تقوم وزارة الداخلية بالتشاور مع المندوب السامي بشان كافة القضايا المهمة والكبيرة.

(ج) يجب ابلاغ الشيخ محمود الذي اصبح الحاكم الفعلي لمركز السليمانية بانه سيترك وشأنه في الوقت الحالي ما لم يتجاوز حدود المنطقة المركزية. وكان المندوب السامي البريطاني قد وجه

رسالة شخصية الى الشيخ محمود مشيرا فيها الى قراره المذكور اعلاه وبانه اتخذ الترتيبات اللازمة لفصل اقضية رانية وقلعة دزة وجمجمال وحلبجة وقرةداغ — سنجار وناحية ماوت عن السليمانية، وحذره من التدخل في شؤونها أو في شؤون القرى العائدة لسادة سارجالو. وبدأ الشيخ محمود في نهاية تموز بأستعادة نفوذه على الاقضية والنواحي المفصولة عن لواء السليمانية، وأعلن على الملأ أن القوى العظمى قد عينته ملكا على كوردستان. الا أن المندوب السامي البريطاني في بغداد بادر الى القاء منشورات من الطائرات ينفي هذا الامر، ويؤكد بان الشيخ محمود لا يملك اي سلطة عليهم وعليهم اخبار اقرب السلطات الحكومية عن أية تجاوزات يرتكبها بحقهم.

ولم يكن جواب الشيخ محمود على مذكرة المندوب السامي التي وجهها له شافيا في نظر السلطات البريطانية. واستمر الشيخ في بسط نفوذهِ على الاقضية والنواحي التي فصلتها السلطات العراقية والبريطانية عن لوائه، اذ اخذ نفوذه يتزايد خلال هذه الفترة منذ عودته الى البلدة. فبادر الشيخ بعد ذلك الى احتلال حلبجة دون مقاومة. فقامت القوات الجوية البريطانية بقصف مقر الشيخ محمود في السيلمانية فسحب الشيخ محمود قواته من حلبجة وارسل مذكرة احتجاج الى المندوب السامي معترضا على اجراءاته ضده بالرغم من تاكيده لصداقته للبريطانيين وطاعته لاوامر الحكومة. وبادر الشيخ محمود مرة اخرى الى ارسال رسائل الى المندوب السامي في بغداد عن طريق المفتش الاداري البريطاني في كركوك، مع اعمامه شيوخ قرداغ كلا من الشيخ عبد الكريم والشيخ عبد القادر وبرفقة كل من السيد احمد برزنجي وصهره الشيخ محمود محمد غريب. واشار الشيخ في رسالته الى عدم تمكنه من السفر الى كركوك لمقابلة المسؤولين البريطانيين هناك بسبب عدم استقرار الموقف في السليمانية وطلب موافقة المندوب السامي على ارسال ممثل عنهُ الى منطقة قادر كرم أو جوارها بالقرب من كفري للتشاور مع الشيخ محمود واتخاذ ما يلزم لعودة الممثل البريطاني الى السليمانية. ووعد الشيخ في رسالته بانه في حالة استتاب الاوضاع في السليمانية فانه سيتوجه الى بغداد.

الا أن المفتش الاداري البريطاني في كركوك رفض مقابلة مبعوثي الشيخ محمود ورفض حتى الاجابة على رسالته. ولم تلق الرسائل التي حملها مبعوثو الشيخ محمود الى بغداد اي اهتمام ولم يرد المندوب السامي عليها، وكذلك المستشار البريطاني، في وزارة الداخلية الرائد سي. جي

أدموندز. وبادر الشيخ في ١٥ آب ١٩٢٣ الى ارسال رسالة تتضمن تعيين توفيق جلالي مديرا لناحية وارماوه، وتعيين حسن بك أحد أ بناء رئيس عشيرة الجاف كمساعد لرئيس العشيرة وذيل الرسالة بالتوقيع باسم الشيخ محمود ملك كوردستان. وقدمت الحكومة الكمالية التركية بتأريخ ١٨ آب احتجاجا شديدا الى المندوب السامي البريطاني في اسطنبول لقيام القوة الجوية البريطانية بضرب السليمانية وقصفها واعتبار ذلك خرقا للوضع الراهن ولمعاهدة لوزان باعتبار أن قضية مطالبة الاتراك لولاية الموصل التي تعتبر السليمانية جزءاً منها لم تحسم بعد.

وفي تقريرٍ مفصل للمندوب السامي في بغداد، اشار المندوب الى الرسالة التي استلمها مؤخرا من احد الوكلاء البريطانيين والتي استلمها من مبعوث الشيخ محمود، الشيخ عبد القادر، الزعيم الكردي البارز في السليمانية والتي تضمنت ما يلي:

(١) قام فتاح بيك بنقل رسالة من الشيخ محمود الى السيد عبد القادر تتضمن استعداد الشيخ محمود لوضع نفسه تحت أوامر (السيد عبد القادر) وسينفذ كافة الاوامر التي يصدرها له.

(٢) استلم السيد عبد القادر رسائل من اللجنة الكوردية في ارضروم ووان ومن اماكن اخرى (بضمنها المنطقة المتنازع عليها والواقعة بين العراق وتركيا الا انه لم يتوضح ذلك بعد) بان الاكراد في تلك المنطقة قد استلموا رسائل من الروس يؤكدون فيها استعدادهم لمنحهم الحكم الذاتي لما فيهِ تحقيق المصالح والفوائد الكوردية. كما يحاول الاتراك اجراء اتصالات مماثلة مع الاكراد واستعدادهم لارسال ضباط اتراك لتدريبهم. كما أن الفرنسيين يتآمرون في المنطقة المذكورة. الا أن الاكراد لا يريدون اجراء أية اتفاقات مع الروس ولا الخضوع للاتراك، انما يريدونه هو السيطرة البريطانية ويريدون من عبد القادر اطلاعهم على الامر. ويقول عبد القادر بانه بعد أن التزم جانب البريطانيين فانه سوف لا يتراجع عن التزامه هذا. لذا فان الحقيقة يرغب في اجراء محادثات معنا ومع اشخاص مسؤوليين. واذا ما قبل بتلميحات واتصالات الشيخ محمود فان فتاح بيك سيترك اتصالاتهِ مع الاتراك بعد تقديم بعض التبريرات. ويقول عبد القادر بان الاتراك لا ينظرون اليهِ بعين الشك الا أن الاكراد هنا سوف لا يسمحون للاتراك بمضايقته. ومن عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٢ كنت على اتصالات مستمرة مع عبد القادر ووجدته شخصا امينا ويتمتع بنفوذ جيد في اجزاء كوردستان المجاورة للحدود الايرانية. وانه دائما ينادي

بكوردستان المستقلة تحت الرعاية البريطانية. وان علاقاتي معه متينة بحيث لا اتمكن من تجاهل رسالته الا أن الجواب الوحيد الذي اتمكن من تقديمه هو كما يلي:

(أ) أن حكومة صاحب الجلالة يهمها تماما اجزاء كوردستان الشمالية والمناطق الواقعة منها شمال غرب ولاية الموصل القديمة وانها لا يمكن أن تشجع الاكراد في تلك المنطقة أن يتطلعوا اليها لتقديم المساعدة لهم.

(ب) أن حكومة صاحب الجلالة مهتمة تماما في المنطقة التي تضمها ولاية الموصل وسكانها الا انه يتوجب عليهم الامتثال لشروط ونصوص معاهدة لوزان واذا ما فشل المؤتمر الحالي فإن عصبة الأمم هي التي ستقرر.

(ج) أن احسن نصيحة ومشورة يمكن أن يقدمها اي شخص ذى نفوذ عند الشيخ محمود طالما الشيخ في موقعه الحالي هو وجوب التعاون مع العراق وممثلي القوة المنتدبة (بريطانيا).

ولا شك أن مثل هذا التبليغ يتوجب أن يكون على شكل رسالة شفوية واعتقد انه من الخطأ الكبير بالنسبة لي أو لاي موظف مسؤول القيام باية محادثات مع عبد القادر ما لم يأت بنفسه وبمبادرته الشخصية والتي هي بعيدة الاحتمال.

توقيع آر. سي. ايل

٣١ اذار

عصبة الأمم تلزم بريطانيا بضمان حقوق للاكراد

بعد قيام لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم بزيارة المناطق الكوردية في شباط ١٩٢٥ وقبل اصدار القرار بضم الموصل الى العراق وابقائها ضمن السيادة العراقية في كانون الاول ١٩٢٥، اوصت اللجنة القوة المنتدبة على العراق (بريطانيا آنذاك) في نص قرارها الصادر في الفقرتين ٣ و٤ بما يلي بخصوص الاكراد والضمانات المطلوبة من بريطانيا تقديمها الى مجلس العصبة:

(١) الحكومة البريطانية مدعوة باعتبارها القوة المنتدبة، أن تقدم للمجلس الاجراءات الادارية التي سيتم اتخاذها لتحقيق الضمانات الخاصة بالادارة المحلية للسكان الاكراد والواردة في تقرير لجنة التقصي التي تمت التوصية بها في استنتاجاتها الختامية.

(٢) الحكومة البريطانية مدعوة، باعتبارها القوة المنتدبة، أن تتصرف، قدر الامكان، استنادا الى المقترحات الاخرى للجنة التقصي بصدد الاجراءات التي يمكن أن تضمن السلامة والحماية العادلة لكافة افراد السكان وكذلك بما يتعلق بالاجراءات التجارية المشار اليها في التوصيات الخاصة في تقرير اللجنة.

ولا شك أن قرار عصبة الأمم بابقاء ولاية الموصل ضمن الاراضي العراقية حتم توقيع معاهدة جديدة بين بريطانيا والعراق اذ كانت حكومة لندن تسعى الى الغاء بروتوكول عام ١٩٢٣ الذي حدد عمر معاهدة عام ١٩٢٢ باربع سنوات واستغلال ورقة الموصل لتضمين المعاهدة الجديدة استمرار الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ سنة كثمن لضمان عودة الموصل الا في حالة قبول العراق عضوا في عصبة الأمم قبل انقضاء هذه المدة. وكان قرار مجلس العصبة قد جاء مصحوبا بضمانات للاكراد العراقيين مما استوجب تضمين ذلك في نصوص معاهدة كانون الثاني ١٩٢٦ الجديدة والتي أشار اليها وزير المستعمرات البريطاني في كلمته امام المجلس بعد صدور قرار مجلس العصبة والذي تضمن ما يلي:

ضمانات لاكراد العراق

(النظر بعين الاعتبار الى رغبات الاكراد بتعيين الموظفين الاكراد لادارة بلدهم، وتصريف شؤون العدالة والتعليم في المدارس، وان تكون اللغة الكوردية اللغة الرسمية في كافة هذه المرافق الخدمية). وقبل أن يبادر وزير المستعمرات بوضع المقترحات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس العصبة اقترح الوزير مفاتحة وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق حول الوضع في الاماكن الكوردية وما يتمتعون به من مقاييس الحكم الذاتي وما هي الاجراءات الادارية المتخذة بها بهذا الصدد، واذا ما كانت قد صدرت أية تشريعات حول ذلك. وكانت الحكومة البريطانية تريد الاطلاع على مدى استعداد الحكومة العراقية لادخال ضوابط واجراءات جديدة لاعطاء الاكراد مقياسا اكبر من الحكم الذاتي في منطقتهم. ولم تكن بريطانيا تريد استفزاز الاتراك الذين كانوا آنذاك يطالبون بالموصل والتي

كانت المفاوضات مستمرة بصددها وبانتظار قرار عصبة الأمم اذ أن اعطاء الاكراد العراقيين نوعا من الادارة والحكم الذاتي سيشدد من موقفهم في المفاوضات الجارية ويحرج موقفهم تجاه اكراد تركيا. لذا قررت بريطانيا اطلاع مجلس عصبة الأمم على تفاصيل النظام الاداري القائم آنذاك في كوردستان العراق والتعهد بتعزيز الاجراءات التي تقوم بدراستها والتي تضمن ما ورد في نصوص قرار مجلس العصبة بصدد الاكراد. وفي رسالة من المندوب السامي في العراق والمؤرخة في ١٠ شباط ١٩٢٦ والموجهة الى وزير المستعمرات اشار المندوب الى برقية الوزير المرقمة ٥٢ والمؤرخة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦، والى المذكرة الموسومة (النقاط البارزة في قرار عصبة الأمم حول قرار الحدود) والمعدة من قبل وزارة المستعمرات والمؤرخة في ١٩ كانون الثاني والمشار اليها آنفا، وفي الهامش والمرسلة نسخة منها الى المندوب السامي. وأبدى اعتراضه على استخدام وزارة المستعمرات لمصطلح (الحكم المحلي الذاتي) وورودها بشكل مكرر في مذكرة الوزارة حول المناطق الكوردية في العراق. ووضح بان الصحيح استخدام المصطلح الذي استخدمته لجنة الحدود التابعة لمجلس عصبة الأمم في قرارها المؤرخ في ١٦ كانون الاول وفي الخطاب الذي القاه وزير المستعمرات مباشرة أما المجلس بعد ذلك وهو: (الادارة المحلية). وقال المندوب السامي في تقريرة المفصل انه لا بد من الاعتراف بانه حتى ربيع عام ١٩٢٣ كان من الضروري منح المناطق الكوردية في العراق شكلا من أشكال الحكم الذاتي المحلي.

واستطرد قائلا بان طرد الاتراك في نهاية شهر نيسان ١٩٢٣ من راوندوز غير موفق تماما اذ تم نشر الطمانينة والسلام وبسرعة كبيرة في معظم ارجاء المناطق الكوردية التي بدأت تتمتع بالامن والاستقرار والازدهار اذ لم يظهر سكانها اي رغبة في قيام اي شكل من اشكال الحكم الذاتي. ويقول المندوب في تقريره بان السليمانية كانت المدينة الوحيدة التي لم يستتب فيها الاستقرار بشكل تام. وحذر المندوب السامي من إثارة المشاعر القومية الكوردية في المنطقة باعادة طرح مقترحات لقيام شكل من اشكال الحكم الذاتي المحلي اذ سيسيء الى ادارة هذه المناطق التي اصبحت تحت السيطرة البريطانية وخاصة الواقعة منها في اطراف السليمانية والتي ما زالت تحت نفوذ وسيطرة الشيخ محمود وجماعته. وأشار المندوب السامي في بغداد بان لجنة الحدود لم تنقل أو تشر الى رغبة الاكراد في حكم ذاتي محلي، وبالرغم من ظهور هذه الرغبة من وقت لاخر وخاصة بين العشائر الكوردية وحتى في اواسط المثقفين منهم الا انه لا يوجد هناك رأي موحد ومتفق عليهِ بينهم في الوقت الحاضر لاقامة مثل هذا الامر(الحكم الذاتي المحلي). لذا فقد اوصى المندوب السامي بعدم

استعمال هذا المصطلح عندما يتعلق الامر بكوردستان العراق. وقال المندوب أن هذا المصطلح خطير عند استعماله ويتقبل عدة تفسيرات واسعة وبان استخدامه في المراسلات الرسمية سواء مع الحكومة العراقية أو مع عصبة الأمم المتحدة سيسبب سوء فهم ازاء طبيعة سياسة الحكومة البريطانية. اذ تم تثبيت هذه السياسة بوضوح في المحادثات التي تمت بين وزير المستعمرات البريطاني والسيد هنري دوبس (المندوب السامي في العراق) وبين رئيس وزراء العراق آنذاك ياسين باشا الهاشمي بتأريخ ١٢ نيسان ١٩٢٥.

اتفاق الشيخ محمود مع البريطانيين لانهاء النزاعات

استمر النزاع والصدام بين الشيخ محمود والسلطات البريطانية في العراق طيلة صيف عام ١٩٢٥ بعد انسحابه الى الحدود العراقية – الايرانية على أثر قصف القوة الجوية البريطانية لمدينة السليمانية. وانضم الى جانب الشيخ كل من محمود خان دزلي والامير القاجاري سالار الدولة الذي كان يقود حركة مسلحة ضد السلطة الجديدة التي استلمت زمام الامور على يد قائد الانقلاب العقيد رضا خان (شاه) الذي اسقط العائلة القاجارية الحاكمة في ايران. وأعلنت الحكومة الايرانية استعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية في العمليات العسكرية لتطويق الشيخ والامير القاجاري. الا أن الحملة الايرانية ضد الطرفين فشلت والتي كانت تستهدف عشائر (اللور) ونزع سلاح الاكراد في المنطقة الواقعة شمال غرب كرمنشاه بسبب سوء الاحوال الجوية في فصل الشتاء. كما فشلت الزيارة التي قام بها الى طهران قائد القوات الجوية البريطانية في العراق لتنسيق العمليات الجوية لاسباب غير معلومة. واخيرا قامت الحكومة الايرانية في اوائل عام ١٩٢٦ باجراء المفاوضات مع الشيخ محمود لكسبه الى جانبها واحتواء حركته فارسلت احد ضباطها لابلاغ الشيخ بمقترحات الحكومة الايرانية لانهاء حركة الشيخ محمود. وتضمنت عروض الحكومة الايرانية السماح باقامة الشيخ محمود في ايران بعيدا عن الحدود والعيش بسلام بشرط تسليم اسلحته. وكان السفير البريطاني في طهران قد قدم احتجاج بلادهِ على خرق ايران لاتفاق التعاون العسكري مع العراق لمطاردة الشيخ.

وتمكن الشيخ محمود في احدى المصادمات في بنجوين مع القوات البريطانية في شمال العراق في اواخر ذلك العام من اسقاط طائرة بريطانية وأسر طيارها ومساعده الفني وأخذهما الى داخل ايران.

وكان هناك عدد كبير من العشائر الكوردية (الهورمان والمريوان) في ايران تقاتل الى جانبه. فبادرت السلطات البريطانية في العراق بالاتصال بالسلطات الايرانية للعمل على اطلاق سراحهما. الا انهُ كان من المشكوك فيه امكانية قيام الحكومة الايرانية بارسال قوات الى كوردستان ايران في ذلك الوقت. وفي رسالة شفوية مفتوحة الى السلطات البريطانية في العراق ارسلت من الشيخ محمود وبواسطة احد الاشخاص في السليمانية الى المندوب السامي البريطاني اكد الشيخ بان كافة اكراد كوردستان الجنوب (العراق) يرغبون أن يكون الشيخ حاكما على السليمانية وانهُ اذا ما اصدر البريطانيون العفو عنه فانهم سيقدمون ولاءهم لهم. وفسر المندوب البريطاني هذه الرسالة بانها كشرط ضمني لاطلاق سراح الطيارين البريطانيين. واقترح الممثل السياسي البريطاني تشامبان، الذي كان مقره في السليمانية بان يرى أن كان ايصال رسالة الى الشيخ عن طريق احد اخوته تتضمن عدم امكان النظر في اي من مقترحات الشيخ قبل اطلاق سراح الطيارين البريطانيين. الا أن المندوب السامي في بغداد قرر الانتظار ومواصلة الضغوط على الحكومة الايرانية للقيام بدور في الموضوع. واخيرا قرر المندوب السامي البريطاني في العراق مقابلة الشيخ محمود ووجه الدعوة له للاجتماع به في ناحية خورمال التابعة لقضاء حلبجة بالقرب من السليمانية لغرض مناقشة مستقبل الشيخ. الا أن مرض المندوب السامي حال دون ذهابهِ الى الاجتماع وارسل بدلا عنه احد مساعديه كنيهان كورنواليس. وكانت العروض التي قدمت له هي استمرار بقائه في ايران وعلى مسافة من الحدود العراقية، واما اعادة ممتلكاتهِ اليهِ فكانت بشرط ادارة شؤونها من قبل وكيل يعينهُ الشيخ أو استلام تخصيصات مالية كافية من الحكومة للتعويض عنها. وسيدرس موضوع عودته الى العراق خلال فترة ٤ أو ٥ سنوات اذا ما تصرف بشكل جيد ولم يهاجم أو يتآمر في العراق. وبعد نقاش طويل مع كورنواليس طلب الشيخ محمود اعطائه مهلة لدراسة الامر مع اصدقائه. واستلمت السلطات البريطانية في العراق رسالة الشيخ بعد ذلك يؤكد موافقته واستعداده لاطاعة الحكومة والسماح له بارسال ممثل عنه الى بغداد لوضع التفاصيل.

الفصل الخامس

الموقف الكوردستاني من استقلال العراق والحرب العالمية الثانية

لقد اكد قرار مجلس عصبة الأمم الصادر في كانون الاول ١٩٢٥ بصدد تسوية قضية حدود ولاية الموصل وابقائها ضمن السيادة العراقية، على شرط ضمان حقوق الاكراد في العراق واعطائهم بعض الامتيازات لتسوية المشكلة الكوردية وتعهدت القوة المنتدبة، (بريطانيا) بضمان هذه الحقوق واحترامها. ووافقت الحكومة العراقية بدورها على احترام هذه الحقوق والتزمت بذلك ازاء عصبة الأمم، وكشرط لاستقلال العراق ودخولهِ الاسرة الدولية كعضو في العصبة عندما قدم طلبا للانضمام اليها، وعندما تكشفت نوايا بريطانيا لتصفية مسؤليتها الامبريالية ومنح العراق استقلالة عام ١٩٣٢ عندما يكون مهيئاً لذلك ودخوله المنظمة الدولية، بدأ القلق يساور الاوساط الكوردية في كوردستان العراق بان انسحاب بريطانيا سيلغي كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الشعب الكردي والتي اوصى بها مجلس عصبة الأمم، اذ اكراد كوردستان العراق يريدون ضمانات مكتوبة بذلك بعد أن خيبت معاهدة عام ١٩٣٠ آمالهم اذ لم تكن هناك أية اشارة خاصة الى الاكراد وكوردستان العراق الذين كانوا يأملون من خلالها الحصول على شكل من اشكال الحكم الذاتي ضمن العراق المستقل. فانهال منذ نيسان ١٩٢٩ على دائرة المندوب السامي البريطاني في بغداد وعلى الملك ورئيس الوزراء العراقي سيل من الرسائل والبرقيات والشكاوي التي تحمل روح الامتعاض والاحتجاج من قبل الشعب الكردي ورؤساء العشائر والنواب الاكراد اذ كانت جميع الطلبات الواردة في هذه الرسائل تدور حول ما يلي بشكل رئيسي:

١- تحسين اساليب ووسائل التعليم في المناطق الكوردية.

٢- تشكيل لواء (محافظة) كردي مستقل يكون مقره في دهوك وتوحيد باقي الالوية الكوردية بعد ذلك بشكل مفتشية تتمتع بشبه حكم ذاتي وضمن منطقة كوردية واحدة.

وقد اكد المندوب السامي البريطاني في رسالته الموجهة الى رئيس الوزراء العراقي المشار اليها في الهامش (١) بانه يتفق مع المطلب الاول الا انه ضد المطلب الثاني ولا يشجع اي اتجاه انفصالي، ولا شك أن الهواجس البريطانية كان مصدرها الخوف من ضياع نفط الموصل وكركوك الواقع في اراضي كوردستان العراق.

بالاضافة الى الهواجس والمخاوف الكوردية من تخلي بريطانيا عن التزاماتها. ومما زاد الامر سوءا هو عدم التزام الحكومة العراقية بتنفيذ توصيات عصبة الأمم بشأن الاكراد اذ كانت الدوائر الرسمية في كوردستان العراق تضم عددا من الموظفين غير الاكراد يزيد على عدد الموظفين الاكراد ففي الوقت الذي كان فيه مجموع عدد الموظفين الاكراد في كوردستان ٣٢٤ موظفا كان مجموع عدد الموظفين من غير الاكراد ٤٠٧. منهم ١٦٥ موظفا عربيا و ١٨٠ موظفا تركمانيا ٦٢ مسيحيا ويهوديا كما كانت هناك ثغرات كبيرة في نظام التعليم في كوردستان حيث لم تكن هناك مديرية للدراسات الكوردية الموحدة للالوية الاربعة أربيل والسليمانية وكركوك والموصل (عدا مركز الموصل عربي وباقي الاقضية والنواحي كلها أكراد).

اذ كانت أربيل تابعة لمديرية تربية وتفتيش مركز لواء الموصل. بينما نجد أن مدارس كركوك والسليمانية تابعة لمديرية تربية وتفتيش منطقة لواء بغداد، بالاضافة الى عدم توافر أية مدرسة ثانوية للطلبة الاكراد بالمعنى التام. لذا طلب المندوب السامي البريطاني توحيد النظام التعليمي في كوردستان العراق وتشكيل مديرية تعليم المنطقة باشراف موظف كردي كفء. كما اوصى المندوب السامي بوضع منهج كامل للدراسات الثانوية في اربيل والسليمانية وفتح مدارس ابتدائية أخرى في المنطقة. واخيرا اوصى المندوب السامي بأضافة ما يرمز الى الاكراد في العلم العراقي لينال رضا الاكراد. ومن المطالب الكوردية التي رفضها المندوب السامي تمديد حدود كوردستان العراق الى لواء ديالى والكوت.

المسالة الكوردية بين نقاش المندوب السامي البريطاني في العراق والملك فيصل الاول ١٩٣٠

بتأريخ ٢٠ مايس ١٩٣٠ اجتمع الملك فيصل الاول مع المندوب السامي البريطاني في العراق وتباحثا في المسألة الكوردية ووضع الاكراد في كوردستان العراق في محاولة لحث الملك فيصل على اتخاذ موقف ايجابي من قضاياهم، وخاصة مسالة تعيين الموظفين الاكراد في منطقة كوردستان واستخدام اللغة الكوردية كلغة رسمية حسبما التزمت بهما الحكومة العراقية في بيان رسمي صدر بهذا الخصوص من قبل مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢٣، وخطاب رئيس الوزراء العراقي (يقصد عبدالمحسن السعدون الذي كان حينذاك رئيسا للوزراء). في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فرد الملك بانه في الوقت الذي يؤيد فيه سماح الحكومة العراقية باستخدام اللغة الكوردية كلغة رسمية الا انه لا يطمئن الى نشاطات بعض الجمعيات السياسية الكوردية اذ أن وجودها في العراق يعرض علاقات العراق الى الاحراج مع ايران وتركيا. ويشير المندوب السامي البريطاني الى أن الاختلاف الكبير بين وجهة نظر الحكومة العراقية وبينه هي أن الحكومة العراقية تشعر بان الاجراءات الحالية لا ترضي أو تقنع الاكراد، اذ ستزداد مطالبهم بعد كل امتياز يحصلون عليه لحين قيامهم بعد ذلك بالمطالبة والصراع من اجل التوحد والاستقلال والتي ستورط العراق في حرب إيران وتركيا. وقال المندوب السامي بأنه يمكن معاملة الاكراد كمعاملة الانجليز للاسكتلنديين في بريطانيا العظمى، بالرغم من التفاوت الكبير بين الاثنين لاجل المقارنة. والمبدأ في هذا المثال الذي طرحه المندوب السامي كان لغرض التاكيد على المعاملة المحترمة مع الاعتراف بحقوق الاسكتلنديين والحفاظ على هويتهم وعاداتهم القومية هو الذي شد هذا الشعب للتوحد والالتفاف بانجلترا. وكان المندوب السامي البريطاني يعتقد بان اتباع نفس السياسة مع الاكراد ستؤدي الى نفس النتائج. وكانت النقطة الرئيسية التي اكد عليها المندوب السامي في حديثه مع الملك هي ضرورة قيام الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها تجاه الاكراد، وأضاف بان

السياسة المعلنة والموضوعة جيدة بحاجة الى تنفيذ. فأجاب الملك بانه يتفق مع المندوب السامي تمام الاتفاق الا انه ما زال يشعر بانه يتوجب قمع نشاطات هذه الجمعية السياسية الكوردية لانها تلحق الاذى بالعراق والاكراد أنفسهم. وذكر المندوب السامي للملك بالاجراءات التي قامت بها دائرة المندوب السامي لمنع تحويل العراق الى قاعدة للمؤتمرات الكوردية الموجهة ضد الدول الجارة الصديقة للعراق. وأضاف المندوب السامي انه في الوقت الذي يؤيد فيه قمع الاضطرابات المعادية للدول الجارة للعراق فانه من الضروري التمييز بين الجمعيات السياسية المتورطة في نشاطات من هذا الشكل وبين الجمعيات الاخرى التي تدافع عن مصالح الاكراد داخل العراق. وأشار المندوب السامي بانه من الضروري عدم جعل الاكراد يشعرون بالاحباط نتيجة عدم قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها التي وعدتهم بها ويجب تنفيذ هذه الالتزامات بأقصى سرعة ممكنة وخاصة إصدار القانون الذي يجعل من اللغة الكوردية لغة رسمية في كوردستان العراق وتاسيسس منطقة تعليمية كوردية موحدة. فوافق الملك وقال بانه يأمل أن يقوم المندوب السامي باطلاعه كلما فشلت الحكومة العراقية في تحقيق الوعود المعطاة للاكراد.

الباب الثالث

بداية تلاحم المـرحلة النضالية بين الشيخ محمود والملا مصطفى البرزاني



الفصل الاول

الشيخ محمود والشيخ احمد البارزاني
فى انتفاضتهما ١٩٣٠- ١٩٣٢

وفي تموز ١٩٣٠ وبعد أن تم الاعلان عن المعاهدة الجديدة بادرت مجموعة من شخصيات السليمانية البارزة الى ارسال برقية الى وزير المستعمرات البريطاني طالبة منه ادخال الحقوق والامتيازات الممنوحة للاكراد ضمن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة والموقعة بين الطرفين حزيران ١٩٣٠ وكذلك طالبت بالعمل على تنفيذ هذه الامتيازات وحماية حقوقهم هذه وضمان مطالبهم القومية. وحملت البرقية تواقيع شخصيات السليمانية: عزمي بابان، عبد القادر حافظ، حمه أغا، عزت عثمان باشا، حمدي رشيد باشا، شفيق رشيد باشا، عبد الرحمن أحمد باشا، فايق بابان، وتوفيق قزاز. واندلعت الاضطرابات في السليمانية مرة اخرى واصبحت مركزا للاحداث، ووقعت أعمال عنف وتظاهرات احتجاجية خطيرة ضد المعاهدة في اوائل أيلول ١٩٣٠. وتميزت بضخامة عدد المشتركين فيها وبروح التحدي ضد الحكومة. ولا شك أن العراق كان يقع تحت ضغوط ومخاوف عديدة من الجانب التركي الذي كان يقف ضد قيام العراق باعطاء أية امتيازات أو تشجيع المطالب القومية الكوردية خوفا من تاثير ذلك على علاقاته مع تركيا وعلى أكراد كوردستان تركيا في نفس الوقت. ومن ناحية اخرى فان عدم تحقيق مطالب الاكراد سيدفع بهم الى تقديم وارسال برقيات الاحتجاج الى عصبة الأمم التي اشترطت احترام حقوق الاقليات في العراق كشرط لقبوله في عضوية عصبة الأمم والذي بدوره سيعرقل تحقيق استقلاله. وكان نوري السعيد، رئيس الوزراء، آنذاك ونائبه جعفر العسكري، قد اتهما بريطانيا بشخص وكيل المندوب السامي البريطاني وبعض ضباط القوة الجوية البريطانية العاملين في العراق بتشجيع الاكراد على المعارضة والاحتجاج بهدف تمديد بقاء النفوذ البريطاني في العراق وعرقلة استقلاله.

وعبر أهالي السليمانية بالاجماع خلال الجولة التي قام بها وكيل المندوب السامي البريطاني (كان المندوب السامي الاصلي في إجازة في لندن) مع نائب رئيس الوزراء جعفر العسكري (كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في لندن ايضا) في كركوك وأربيل والسليمانية- عبروا عن رأيهم وموقفهم بصراحة مطالبين بالاستقلال لكوردستان العراق تحت الوصاية البريطانية. وعبروا كذلك عن خيبتهم من سياسات الحكومة العراقية المناقضة للتعهدات المعطاة لعصبة الأمم. وكان أهالي السليمانية قد قاموا بارسال برقية احتجاج بتأريخ ٣ آب، الى وكيل المندوب السامي لارسالها الى عصبة الأمم مطالبين فيها باقامة حكومة كوردية تحت اشراف عصبة الأمم، ولم يذكر في البرقية اسماء المرسلين. أعقب ذلك مقاطعة اهالي السليمانية للانتخابات ثم قيام الحكومة العراقية باعتقال القادة البارزين من هذه الشخصيات الكوردية لقيامهم بارسال برقية احتجاج الى عصبة الأمم بعد وقوع اصطدامات عنيفة في ٦ أيلول بين الشرطة والمتظاهرين اذ تدخل الجيش العراقي بقوة من سرية المشاة في الاضطرابات، وبمساعدة القوة الجوية البريطانية وقوات الليفي الاشورية وسقط عدد من القتلى من الشرطة والاهالي والجيش. واحتج زعماء الطائفة الاشورية بشدة لدى وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسفيلد لقيام المندوب السامي البريطاني بزج قوات الليفي الاشورية (المكونة من مراقب وضباط أشوريين شكلها البريطانيون وربطوها بهم) ضد الاكراد في الصراع الدائر بين الجيش العراقي واهالي السليمانية. بتأريخ ١١ أيلول وكان بطريرك الطائفة الاشورية (الكنيسة النسطورية) في العراق المارشمعون قد احتج بدوره بتأريخ ١١ أيلول الى المندوب السامي البريطاني لقيامه بهذا الاجراء. وارسل نسخة من الاحتجاج الى اسقف كانتربرى في بريطانيا.

وبادر الشيخ محمود بدوره الى ارسال رسالة احتجاج بتأريخ ١٧ أيلول الى المندوب السامي البريطاني في العراق يحتج فيه على قيام الجيش العراقي بارتكاب المجازر والفظائع في السليمانية بحق الاكراد بشكل لم يسبق له مثيل في كوردستان، وخاطب الشيخ المندوب السامي قائلا بانه: (أصبح من الواضح وكدليل لديكم بان من المستحيل تعايش الاكراد والعرب سوية بعد ذلك، وبان صبر الاكراد قد نفذ بسبب هذه الفظائع المرتكبة بحقهم من قبل العرب) ويختتم رسالته قائلا: (فباسم هذا الشعب الآرى يطلب منكم كافة الاكراد تحريرهم وفصلهم عن العرب ووضعهم تحت الحماية البريطانية). فقام المندوب السامي البريطاني بدوره بارسال نسخة من الرسالة الى رئيس الوزراء العراقي، نوري السعيد، ليطلعه عليها مقترحا عدم الاجابة عليها من قبله لحين

عودة الشيخ محمود الى مقره في ايران طالبا من نوري السعيد ابداء مقترحاته قبل الاجابة على رسالة الشيخ محمود من قبله.

كما اقترح المندوب السامي أن يتضمن الجواب من بين الاشياء الاخرى التي تؤكد على تآخي الشعبين العربي والكردي، يتضمن ابعاد حلم الاستقلال الكردي عن أذهان الشيخ محمود، وبان رفاه الشعب الكردي وازدهاره مرتبط برفاه وازدهار وسعادة العراق ككل والتعاون مع الحكومة العراقية وليس ضدها.

وكانت عصبة الأمم قد رفضت في قرارها الصادر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ بناء على قرار لجنة الوصاية الدائمة في جلستها التاسعة عشرة، رفضت طلبات الشخصيات الكوردية التي رفعت اليها والموقعة في ٢٦ تموز وآب ١٩٣٠ بالاضافة الى ثمانية مطالب اخرى خلال هذه الفترة وحتى نيسان ١٩٣١ بتشكيل حكومة كوردية باشراف عصبة الأمم. واوصت في الفقرة (٢) من ذلك القرار قيام القوة المنتدبة (بريطانيا) بتنفيذ الاجراءات الادارية والتشريعية الخاصة بالاكراد، ووضعها موضع التنفيذ بشكل صحيح وفعال. وفي الفقرة (٣) تضمن القرار دراسة الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الحقوق بعد انسحاب بريطانيا وانتهاء وصايتها على العراق.

ولا شك أن حالة الهياج والاضطرابات الدموية التي وقعت في مدينة السليمانية يوم ٦ أيلول شجعت الشيخ محمود على انتهاز هذه الفرصة لتحشيد قواته لضرب القوات الحكومية والضغط لتحقيق مطالب الشعب الكردي. فبادر المندوب السامي البريطاني الى توجيه إنذار الى الشيخ محذرا من العواقب الوخيمة من دخوله الاراضي العراقية، وبعد استقراره في ايران ومهاجمته المواقع الحكومية، رفض الشيخ الانذار ودخل الاراضي العراقية يوم ٢٩ تشرين الاول بعد أن وافق قبل ذلك على الاستقرار في الاراضي الايرانية بعيدا عن الحدود العراقية، فتحرك على اثر ذلك رتل من القوات العراقية من السليمانية الى ناحية خورمال القريبة من السليمانية. وبادرت قوة مؤلفة من ٢٠٠ رجل من اتباع الشيخ محمود الى مهاجمة قضاء بنجوين واحتلال جزء من البلدة والتلال المحيطة بها. فبادرت القوات العراقية الى الزحف نحو بنجوين تساندها القوات الجوية البريطانية بناء على طلب الحكومة العراقية. وفي ٩ كانون الثاني ١٩٣١ تمكن الشيخ محمود من احتلال ناحية خورمال (١٠ اميال شمال حلبجة) وشاندري(١٢ ميلا شمال غرب خورمال). كما بادر الشيخ احمد البارزاني (شقيق الملا مصطفى البارزاني) الى مهاجمة المواقع

الحكومية العراقية في منطقة بارزان وميركه سور في تشرين الثاني ١٩٣١ ونتيجة الجهود المشتركة العراقية مع القوة الجوية البريطانية (كان استخدام القوة الجوية البريطانية مخالفا لنصوص معاهدة عام ١٩٣٠ التي نصت على استخدامها فقط للدفاع عن العراق ضد اي عدوان خارجي)، نتيجة لهذه الجهود فقد فشلت محاولات الشيخين فنفي الشيخ محمود في مايس ١٩٣١ الى الجنوب واستسلمت قوات الشيخ احمد البارزاني الى السلطات التركية في حزيران ١٩٣٢ واسكنتهُ في مدينة أدرنة ثم عاد الى العراق عام ١٩٣٤. كما استسلم الزعيم الكردي في المناطق الايرانية المحاذية في حلبجة، جعفر سلطان الى السلطات العراقية في كانون الثاني ١٩٣٢. وتم حجزه في السليمانية اذ طالبت الحكومة الايرانية بتسليمه اليها.

ولا شك أن نجاح الحكومة العراقية في اخضاع العشائر الكوردية المؤيدة لحركة الشيخ محمود البرزنجي والشيخ احمد البارزاني قد شجعها على عدم الاستجابة للمطالب الكوردية والسير قدما بخطواتها نحو تحقيق الاستقلال بدعم الحكومة البريطانية والدخول في عصبة الأمم. فبادرت في شهر مايس ١٩٣٢ الى اصدار اعلانها حول حماية حقوق الاقليات القومية في العراق. لتطمين مجلس العصبة وايفاء بالشرط الذي اشترطته العصبة لقبول العراق كدولة مستقلة في عضويتها. فنصت المادة الاولى من الفصل الاول من الاعلان على: حماية (الاقليات). أن النصوص التي تضمنها هذا الفصل تم الاعتراف بها في قوانيين عراقية اساسية. وبانه لا يمكن لاي قانون أو اي اجراء رسمي أن يتضارب أو يتداخل في هذه النصوص. ولا يمكن لاي قانون أو نظام أو لاي اجراء رسمي الآن أو في المستقبل أن يسود عليها. كما نصت المادة ٤ من الاعلان بان:

١- كافة العراقين متساوون امام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين.

٢- يضمن قانون الانتخاب التمثيل المتساوي لكافة الاقليات العرقية والدينية واللغوية في العراق.

٣- يجب الا يشكل الاختلاف العرقي واللغوي والديني سببا لاجحاف حقوق اي مواطن عراقي في قضايا التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى سبيل المثال في التوظيف والوظائف والتكريم أو في ممارسة المهن أو الصناعات.

٤- يجب عدم فرض أية عقود على قيام أي مـواطن عراقـي بحريـة اسـتخدام أيـة لغـة في معاملاتـه الخاصة أو في التجارة أو في الدين أو في الصحافة باي شكل من الاشكال أو في الاجتماعات العامة.

٥- بالرغم من قيام الحكومة العراقية باعتبار اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسميـة وبـالرغم مـن الترتيبات الخاصة التي وضعتها الحكومة العراقية استنادا الى المادة ٩ من هذا الاعلان بالنسبة الى استخدام اللغة الكوردية والتركية الا انه يجب اعطاء التسهيلات المناسـبة لكافـة المـواطنين العراقيين الذين لغتهم الام ليست اللغـة الرسميـة باسـتخدام لغـتهم أمـا شـفويا أو كتابـة امـام المحاكم. كما نصت المواد ٥و٨و٩و١٠ على حق الاقليات العراقية بممارسة طقوسها الدينية بحريـة وتاسيس المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية واستخدام لغتها الخاصة، وتتمتع بحماية القـانون بشكل متساو. وكذلك تضمنت المادة ٨ وجوب قيام الحكومة العراقية بفتح مدارس ابتدائيـة في المناطق التي فيها اللغة الأم ليست اللغة الرسمية وباللغة التي يتحـدثون بهـا في منـاطقهم. ولا يمنع ذلك من ادخال مادة اللغة العربية لتدريسها بشكل الزامي في هذه المدارس وتقديم الامـوال اللازمة في صناديق الدولة وميزانيات البلدية للاغراض التعليميـة والدينيـة والخيريـة. واشـارت المادة ٩ الى تعهد العراق باستخدام اللغة الكوردية في اقضية وألويـة الموصـل وأربيـل وكركـوك والسليمانية كافة رسمية الى جانب اللغة العربية حيث تكون اللغة الكوردية هي اللغة السـائدة. أما في أقضية كفري وكركوك التابعة للواء كركوك فتكون اللغة الرسمية أما اللغـة الكورديـة أو اللغة التركية، حيث أن هناك قطاعا واسعا من السكان ينتمون الى العـرق التركمـاني. ونـصت المادة ١٠ بان النصوص في هذا الاعلان يترتب عليهـا التـزام دولـي بالنـسبة للاشـخاص الـذين ينتمون الى الاقليات العرقية والدينية واللغوية وستوضع تحت ضمان عـصبة الأمـم، وسـوف لا يجري اي تعديل عليها دون موافقة اغلبية مجلس عصبة الأمم، وتم التوقيع والتصديق على هـذا الاعلان في ١٣ تموز ١٩٣٢.

وتميزت الاعوام التي اعقبت استقلال العراق بعدم الاستقرار السياسي في البلاد وخاصة بعد وفاة الملك فيصل الاول في الصراع بين مراكز القوى على السلطة وتغيير الحكومات من وقت لاخر، اذ كانت الوزارات تشكل وتستقيل في فترات قصيرة لا تتجاوز الاشهر.

وشهدت هذه الفترة انتفاضة الاشوريين في تموز عام ١٩٣٣ والذين استهدفوا تحقيق اكبر قدر مـن الحكم الذاتي والاستقلال بشؤونهم، وحركات العصيان في صفوف عشائر الفرات الاوسط اذ تمكن

الجيش العراقي من التعامل معها واحتوائها والقضاء عليها جميعا بفضل دعم القوة الجوية البريطانية. وحصل الاختلال في ميزان القوى السياسية في العراق عندما بادر احد كبار الضباط من اصل الكوردي، وقائد الفرقة الثانية بالوكالة الفريق بكر صدقي الى القيام باول انقلاب عسكري في العراق والمنطقة العربية في تشرين الاول عام ١٩٣٦ ليسقط حكومة ياسين الهاشمي وينصب حكومة موالية لطموحاته برئاسة حكمت سليمان ومجموعة من الوزراء من ذوي الميول الاصلاحية والاشتراكية ليصبح هو رئيس لاركان الجيش فقط. ورغم اتهامه من قبل القوميين العرب بالعمل لصالح القومية الكوردية، فان قائد ذلك الانقلاب لم يخطو من الناحية العملية اية خطوة نحو دعم الانشطة السياسية الكوردية. بل ان ميثاق سعدآباد الذي كان يستهدف الكورد ايضا كان قد وقع في عهده. وكان قد تشكل في هذه الفترة على يد المثقفين الاكراد حزب هيوا (الامل) تيمنا بالاسم القديم الذي استقطب اكراد تركيا في بداية القرن العشرين ولعب دورا مهما في الحركة الوطنية الكوردية آنذاك. وكان من ابرز الاعضاء المؤسسين للحزب: رفيق حلمي ويونس رؤوف وامين رواندوزي وآخرون. وكان الحزب يضم اتجاهين: الاول: يميني وهو المسيطر والذي كان يؤمن بضرورة مهادنة بريطانيا وأسترضائها للمساعدة في تحقيق مطالبهم. ويعارضون الجناح اليساري الاخر الموالي للشيوعية والذي كان يؤمن بالثورة والاشتراكية وشجعه على ذلك دخول الجيش السوفيتي الى كوردستان الشرقية (ايران) ودعمه للحركة الوطنية الكوردية في محاولة لنشر نفوذه في آذربيجان الايرانية من خلال الاكراد. ولا شك أن هذه الخلافات ادت الى تعميق الانقسام وتشتيت الجهود الوطني الكردي بالانشغال عن الهدف الاستراتيجي الرئيسي واضعاف الجبهة الداخلية بين صفوف الشعب الكردي. وتطور الموقف الى انفصال الجناح اليساري في اواسط الاربعينات والقيام بتشكيل حزب تقدمي يساري كردي خاص سمى بحزب (رزكاري كورد) (الخلاص) في الوقت الذي كان فيه حزب شيوعي كردي على الساحة عرف باسم (شورش) (الثورة) منذ عام ١٩٤٥ مع صحيفة ناطقة باسمه سميت بنفس الاسم وكان التعاون وثيقا بين الطرفين. ونتيجة لهذه التنظيمات والانقسامات المتضاربة داخل الحركة السياسية الكوردية فشلت الطبقة المثقفة الكوردية في اسماع صوتها واستقطاب الجماهير اليها، مما شجع الالتفاف الكردي حول الزعامة العشائرية المسلحة للاندفاع نحو تحقيق الاماني الكوردية بالقوة اذا اقتضى الامر بعد فشل كل المحاولات السياسية والدبلوماسية السابقة لاسماع الصوت الكردي. وكانت قيادة الشيخ محمود البرزنجي والشيخ احمد البارزاني وشقيقه الملا مصطفى البارزاني هما القوتان

الوحيدتان على الساحة في كوردستان العراق آنذاك. فوجد الشيخ محمود (الذي كان تحت الاقامة الجبرية في بغداد في عام ١٩٤١) أن الوقت اصبح مناسبا مرة اخرى لممارسة ضغوطه للحصول على تنازلات من الحكومة العراقية بعد اندلاع انتفاضة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. فهرب الشيخ من منفاه في بغداد ووصل الى السليمانية ١٦ مايس وقرر القيام بانتفاضة مسلحة ضد حكومة رشيد عالي التي كانت تنازع في ايامها الاخيرة بسبب اندحار القوات العراقية في الحبانية اذ كان الشيخ يطمح الى أن يقوم بهذه الانتفاضة زعماء القبائل الكوردية وتشارك فيها الشخصيات الكوردية البارزة. وتخلى الشيخ محمود عن خطته بعد هزيمة حكومة رشيد عالي وهروبه الى ايران وعودة الوصي عبد الاله ونوري السعيد الى السلطة في حزيران ١٩٤١ في ظل الحماية البريطانية. وكان المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية سي. جي. أدموندز يحث الحكومة العراقية على التفاوض في الوقت الذي اخذت فيه الحكومة العراقية بتحشيد قواتها في اطراف السليمانية واعلان الاحكام العرفية فيها في محاولة لارهاب الشيخ وخاصة في ظل العون العسكري البريطاني الذي تدفق على العراق برا من شرق الاردن وبحرا من الهند وجوا من فلسطين ومصر، والذي ساهم في قمع انتفاضة الكيلاني، وكانت مطالب الشيخ تتلخص في ممارسة الاشراف والسيطرة الكوردية على قضايا الامن والنظام في كوردستان العراق وإدارة هذه المناطق من قبل لجان تضم مواطنين أكراد وتشكيل قوة متطوعة منهم للقيام بواجبات الحراسة في المناطق الحدودية. فرفضت حكومة جميل المدفعي آنذاك مطالب الشيخ التي اعتبرتها خطوة باتجاه الحكم الذاتي. ولا شك أن الظروف التي كانت سائدة آنذاك حملت الشيخ على التخلي عن فكرة الاصطدام والقتال مع القوات العراقية التي تدعمها القوات البريطانية المحتلة آنذاك والبقاء في قريته ليعيش بسلام كما طلبت منه الحكومة البريطانية.

ولم تؤيد أية مصادر آنذاك مجابهة للبريطانيين سواء داخل كوردستان العراق أو في كوردستان إيران. وعلى جبهة منطقة راوندوز – بارزان قامت السفارة البريطانية في عام ١٩٤٣، بشخص سفيرها كينهان كورنواليس، الذي كان مستشارا سابقا في وزارة الداخلية العراقية قبل الاستقلال، ببذل جهودها للتسوية بين الملا مصطفى البارزاني والحكومة العراقية. كما بادر رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الى اقناع شقيق الملا الشيخ احمد البارزاني الذي كان تحت الاقامة الجبرية في مدينة الحلة بارسال رسالة الى شقيقه يبلغه فيها على استعداد الحكومة للسماح له بالعودة الى قريته اذا ما انسحب من منطقة العمليات العسكرية آنذاك واستقر

للعيش في مكان اخر حتى ربيع السنة القادمة. الا أن الملا مصطفى رفض هذا العرض. وكانت حركة الملا مصطفى تحظى بتأييد شعب كوردستان العراق وظهرت هناك حركة سياسية قوية اجتاحت كوردستان تؤيد موضوع الاستقلال. وكان السفير البريطاني في بغداد قد عبر عن مخاوفه من تحقيق الاكراد بعض الانتصارات العسكرية في الميدان بسبب التفوق النوعي لقوات الملا مصطفى على قوات الجيش والشرطة العراقية بفتح الحوار مع القادة الاكراد والتعاطف مع مظالمهم السابقة والحالية كأحسن طريقة ما دامت قواتهم العسكرية غير قادرة على اخماد الحركة الكوردية المسلحة وتوضيح سياستها تجاه البارزانيين وخاصة الاكراد ومظالمهم بشكل عام. فابدى الوصي على العرش آنذاك عبد الاله بن علي ورئيس الوزراء العراقي عن استعدادهما لمقابلة كافة الزعماء الاكراد في بغداد والاجتماع بهم كما أعلن الوصي ايضا عن استعداده للقيام بجولة تفقدية في كوردستان العراق. واقترح السفير على نوري السعيد تشكيل لجنة من النواب الاكراد في مجلس النواب لدراسة ووضع المقترحات اللازمة لتحسين الادارة العراقية في كوردستان. وبعد فشل المحاولات العراقية لاحتواء الموقف في كوردستان وحركة الملا مصطفى التي كانت تلقي التاييد والدعم بادر السفير البريطاني في محاولة اخيرة الى توجيه رسالة شخصية في ٢١ كانون الاول ١٩٤٣، الى الملا مصطفى واطلع عليها نوري السعيد قبل ارسالها بعد استحصال موافقة حكومته عليها. وفيما يلي نص الرسالة الواردة في ملفات وزارة الخارجية البريطانية:

من السفير البريطاني في بغداد

الى الملا مصطفى البرزاني ٢١ كانون الاول ١٩٤٣

مكررة الى وزير الدولة (البريطاني) المقيم في القاهرة وانقرة.

فيما يلي نص الرسالة الموجهة الى الملا مصطفى والمؤرخة في ٢١ كانون الاول.

١- لقد عبرتم لمرات عديدة ومتكررة في رسائلكم الموجهة الى المسؤولين البريطانيين عن صداقتكم وثقتكم في الحكومة البريطانية وانها بدورها قدمت في جوابها الذي ارسلته اليكم النصيحة القوية

بالتخلص من اعمالكم المخلة بالنظام والقبول بالمضامين التي عرضتها عليكم الحكومة العراقية. ولكنكم لم تقبلوا بهذه النصيحة وبدلا من ذلك فقد دأبتم على توسيع نشاطاتكم اللاقانونية.

٢- لقد حان الوقت الآن لاحذركم بان هذا الوضع قد اصبح محرجا للمجهود الحربي للحكومة البريطانية وللامم المتحدة. فإذا ما استمريتم في نشاطاتكم الحالية فستكون الحكومة البريطانية مرغمة على اعتبار نواياكم عدوانية تجاهها اذ سيؤدي ذلك الى نتائج مدمرة بالنسبة لكم. بالاضافة الى ذلك يتوجب علي أن اشير الى أن استمرار الاخلال بالنظام كما هو عليه الآن سيسبب المعاناة والمجاعة حتى للناس الابرياء بل وحتى للاطفال الذين يعيشون في هذه المناطق. واعتقد أن عرض العفو والوعود الاخرى التي قدمتها الحكومة العراقية لكم من خلال الشيخ احمد وحتى بعد هجماتكم المتعددة على الشرطة والجيش كانت كلها عروضا كريمة، وانني انصحكم بشدة بالتوقف عن تحركاتكم فورا وابلاغ الحكومة العراقية بانكم راغبون في قبول شروطها.

٣- انني ارسلت هذا التحذير لمافيه صالحكم، واذا ما تجاهلته فانك ستصبح مسؤولاً عن كافة النتائج المترتبة على ذلك.

كما وجه السفير البريطاني في بغداد كينهان كورنواليس رسالة اخرى الى الملا مصطفى البارزاني بتأريخ ٢٠ أذار ١٩٤٥ بمناسبة مغادرته لمقر عمله في العراق يأسف فيها لعدم امكانية القيام بتوديعه شخصيا مشيرا الى ضرورة بداية حياة جديدة للعيش بسلام، ولان حل المسالة الكوردية والقضايا الاخرى اصبح الآن اقرب واسهل مما كان عليه سابقا. وختم السفير البريطاني رسالته قائلا بأن بريطانيا تخوض حربا في الوقت الحاضر ضد عدوين شرسين (المانيا وايطاليا) وطلب منهُ أن يكون مع اصدقائها وليس مع اعدائها. ثم بادرت الحكومة العراقية بعد موافقة مجلس النواب والاعيان الى اصدار قانون العفو العام عن البرزانيين المرقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بعدد ٢٢٧٦ والمؤرخة في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ والذي تضمن العفو العام عن كافة البارزانيين ومن معهم عن كافة الاعمال المرتكبة للفترة حتى ٢٢ شباط ١٩٤٤. وبالرغم من ذلك تدهور الموقف الامني في الشمال وبعد أن جاء سفير بريطاني جديد وقام الملا مصطفى باحتلال مخفر شرطة بارزان وسراى القائمقامية واصبحت راوندوز وبله وميركه سور مهددة، بدأت القوات العراقية تتحشد لمجابهة الموقف لاجراء عسكري كان قد عرضه رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق والمفتش العسكري العام للجيش العراقي الجنرال رنتون

الذي نصح رئيس الوزراء العراقي وكذلك وزير دفاعه بالتأني والاعداد الجيد قبل وقوع خسائر كبيرة وفشل الجيش العراقي في احتواء الازمة. كما رفض تقديم اي اسناد جوي بريطاني أو التحاق اي من ضباطه البريطانيين في البعثة الى الوحدات العسكرية العراقية لمعاونة الجيش العراقي لعدم اتفاقه مع الخطة العراقية الموضوعة لمهاجمة ناحية بارزان. وكنتيجة لتعديل الخطة حسب وجهة نظر رئيس البعثة البريطانية الجنرال رنتون التي استهدفت احتلال ناحية بارزان، بدأت القوات العراقية تتحشد في كافة اتجاهاتها واهدافها السابقة من عقرة وراوندوز وايبسديا مرورا بدينارته ومازنه وميركه سور. وبلغ مجموع القوات العراقية المهاجمة ١٤ الف ضابط وجندي عدا قوات العشائر المناوئة له التي التحقت بالقوات العراقية.

وبتأريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٤٥ انسحبت قوات الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ احمد الى كوردستان ايران وبذا انتهت هذه الصفحة من المقاومة الكوردية للملا مصطفى. وكانت القوات السوفيتية قد سمحت للملا وجماعته بالتعسكر في القرية الواقعة على مسافة ١٥ كم جنوب الرضائية وطلب القائد العسكري العام في طهران من قائد الحامية الايرانية في آذربيجان الغربية اعتبار الملا مصطفى هاربا من وجه العدالة ويجب نزع سلاحه هو وجماعته واطاعة أوامر قائد الموقع الايراني هناك.

كانت جمهورية ارمينيا بعد الحرب العالمية الاولى تضم حوالي ٢٠ الف كردي، وعندما دخلت القوات السوفيتية والبريطانية ايران بعد اسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني في العراق في نهاية شهر مايس ١٩٤١، استقبل الاكراد في كوردستان ايران القوات السوفيتية بمودة وترحيب، اذ كان القنصل السوفيتي في كرمنشاه يتجول في كوردستان ايران ويشجع ويدعم الحركة الوطنية الكوردية المتمثلة بتنظيم جمعية (الاحياء الكوردي – ژيكاف) في كوردستان المحتلة بالقوات الروسية في شمال ايران. وكان يتزعم الحركة هناك في مهاباد في كوردستان ايران قاضي محمد الزعيم الكردي البارز، اذ كانت مجلة (نشتمان) هي الناطقة باسم الجمعية والمحرك للمشاعر الوطنية الكوردية في كوردستان ايران آنذاك بالرغم من افكارها الاشتراكية المعلنة. ثم تغيير اسم الجمعية الى اسم (الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران) لتميزها عن حزب تودة الايراني الشيوعي الموالي للاتحاد السوفيتي والذي كان ينظر اليه الشعب الكردي هناك بعين الشك. وبدأ الحديث هنا من قبل السوفيت ومسؤوليهم في المنطقة باعطاء الوعود للكرد لتأسيس دولة

كوردية مستقلة. وقام الروس بتزويد قاضي محمد بمطبعة، وتمكن اخيرا قاضي محمد من تشكيل ميليشيا شعبية من الكرد بعد أخذ موافقة السوفيت وحلفائها حول انسحاب الروس من شمال ايران بادر محمد قاضي، الذي التحق بالملا مصطفى جانبه بعد انسحابه من العراق، الى اعلان قيام دولة مهاباد الكوردية المستقلة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦. وانتخابه رئيسا للجمهورية وتعيين الملا مصطفى البارزاني في منصب القائد العام للقوات المسلحة للدولة الجديدة. واخيرا تمكنت القوات الايرانية من الدخول بحجة ضمان حرية الانتخابات في مهاباد وقامت بحملة اعتقالات تمكنت خلالها من القبض على قادة الحكومة الجمهورية الكوردية وزجهم في السجون وبضمنهم رئيس الجمهورية قاضي محمد وشقيقه صدر قاضي و ابن عمه سيف قاضي فتمت محاكمتهم واعدامهم في نهاية شهر أذار عام ١٩٤٧. فلم يبق امام الملا مصطفى البرزاني وجماعته غير اللجوء الى الاتحاد السوفيتي بعد أن سدت كل السبل في وجهه. وفي تموز ١٩٤٧ وصل الجنرال شريف باشا الى الاتحاد السوفيتي كي يطرح مسالة الحكم الذاتي لكوردستان في العراق، كان الجنرال شريف باشا من مواليد السليمانية واحد اعضاء تنظيم (تركيا الفتاة) الذي اختلف بعد ذلك مع لجنة الجمعية وهرب الى فرنسا، فحاول الكماليون اغتياله في باريس، وبقي في منفاه في باريس يقضي باقي حياته ويمارس نشاطاته من اجل الحركة الوطنية الكوردية. كما كان يرأس الوفد الكوردي الى معاهدة الصلح في باريس عام ١٩١٩.

وفيما يلي نص ما ورد في احد محاضر وزارة الخارجية حول قيام الجنرال شريف مرة اخرى بطرح المسالة الكوردية ومقابلة السفير البريطاني في القباهرة السير ولتر سمارت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حول الموضوع لكونه مخولا من قبل الزعماء والشخصيات الكوردية في كوردستان العراق لتحقيق مطالبهم في منحهم الحكم الذاتي ضمن إطار الحكومة العراقية:

يقدم سفير حكومة صاحب الجلالة تحياته الى وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة ويتشرف بارسال الاوراق المرفقة والمذكورة أدناه.

مقابلة السفير البريطاني فى القاهرة

مع الجنرال شريف باشا ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٥

زارني صباح اليوم، الجنرال شريف باشا الذي كان رئيسا للجنة الكوردية التي تشكلت في باريس خلال مفاوضات معاهدة فرساي والذي اجرى محادثات مع الرئيس (ودرو) ويلسن حول استقلال كوردستان. وقال انه استلم طلبا من عدد من شخصيات ألوية كركوك والسليمانية والموصل لتقديم طلب امام مؤتمر السلام لمنح الحكم الذاتي لكوردستان العراق ضمن الدولة العراقية. وبانه ستصله رسائل موقعة منهم تخوله ذلك كتابة وبشكل تحريري. وقال بانه كان دائما الى جانبنا وسوف لا يتصرف ابدا دون علمنا. لذا فانه يرغب باطلاعي بما حدث في حالة استلامه تقارير من الوكلاء السريين تشكك به. وقال أن الموقف في كوردستان خطير تماما. وان الاكراد في تركيا لا يسامحون الاتراك مطلقا عن الجزرة والمعاملة الوحشية التي ارتكبوها بحق الاكراد في أواخر العشرينات. وان اللجنة الكوردية برئاسة بدرخان تعمل في دمشق من اجل تشجيع فكرة الاستقلال الكردي في تركيا. وفي ايران فان الروس من خلال الاموال، والوسائل الاخرى أخذوا يسيطرون على الاكراد الايرانيين. واذا لم تفعل بريطانيا العظمى شيئا وبسرعة فان الروس سيكونون في كركوك بشكل غير مباشر ويحتلون امدادات النفط العراقية. وفي عام ١٩١٩ قام الجنرال شريف باشا بادارة المفاوضات من اجل كوردستان المستقلة تضم الاجزاء الثلاثة من كوردستان: العراق وايران وتركيا. ويعتقد انه من المؤسف عدم قيام بريطانيا العظمى بتشجيع هذه الحركة. والا فان كوردستان المستقلة على هذا النطاق الواسع لم يعد عمليا. فالشيء المهم هو وجوب بقاء كوردستان العراق في الجانب البريطاني كحصن منيع ضد الزحف الروسي. اذ لم يعامل العرب في العراق الاكراد بصورة ملائمة. ولم يعطوهم الامكانات التعليمية الكافية، ويجري توظيف الموظفين العرب ممن تعلموا اللغة الكوردية ليحكموهم. لذا فانه من الضروري أن يكون للكرد ترتيباتهم التعليمية الخاصة بهم وتعيين الموظفين الاكراد في مناطقهم. وقال الجنرال شريف انه يريد معرفة موقفنا من مقترح الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية. فقلت بانني غير مؤهل للاجابة عن هذا السؤال الا اننا حلفاء لتركيا والعراق وايران، ومن الواضح اننا لا نشجع أية حركة تضعف حلفاءنا بالاضافة الى ذلك فان كوردستان بحكم ذاتي في العراق ستكون مركزا لاستقطاب الحركات الانفصالية في كوردستان ايران وتركيا، اليس كذلك؟ وقال الجنرال شريف بانهُ

من الممكن أن تكون العقبة بهذا الشكل. وقال انه سيعود الينا مرة اخرى بعد استلامه الرسائل بتخويله بالامر من الشخصيات الكوردية المذكورة.

كان الجنرال شريف احد اعضاء جمعية (تركيا الفتاة) الا انه اختلف مع لجنة الجمعية فهرب من تركيا الى فرنسا حيث حاول الاتراك اغتياله هناك. ومنذ ذلك الوقت يعيش في فرنسا. وانه كردي من السليمانية، وحسب معلوماتي فانه لعب دورا مهما في المطالبة الكوردية باستقلال كوردستان بعد الحرب العالمية الاولى. ويعتبر شريف باشا صديقنا الا انه وردت تقارير سرية عنه خلال الحرب بانه على اتصال مع الالمان كموقف معاد للروس ويبدو انه لم يكن معاديا لبريطانيا ابدا ولكونه كرديا فانه دائما في حركة مستمرة لتشجيع ونشر المصالح الكوردية.

وكان حزب رزكاري الكردي في العراق، الذي كان يعمل بشكل سري قد قدم مذكرة الى منظمة هيئة الأمم المتحدة بتأريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٦. من خلال سفراء بريطانيا والولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي، استعرض فيها المظالم التي لحقت بالشعب الكردي على ايدي الحكومات اللاديمقراطية في تركيا والعراق وايران، والتقسيم الذي حصل لاراضي كوردستان بين هذه الحكومات بعد الحرب العالمية الاولى دون أخذ رأي هذا الشعب والذي يرفضه تماماً، وذلك لضمان المصالح الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط. وأشارت المذكرة بانه عندما فشلت الوسائل الدبلوماسية والسياسية في اسماع صوت الشعب الكردي وشرعية قضيتهم تبنى الكرد طريقة فاعلة اخرى، وذلك بالثورة ضد تركيا والعراق وايران لفترة اكثر من ٢٥ سنة، يهدف ازالة الاستبداد والعدوان. وتناولت المذكرة اوضاع الكرد في تركيا وايران والعراق والمعاملة السيئة وعمليات القمع والارهاب التي يتعرضون لها هناك.

ثم اشارت المذكرة الى اوضاع الاكراد وكيف انهم يتمتعون بكامل حريتهم في القطاع الايراني الشمالي تحت الاحتلال السوفيتي، ويعبرون عن رايهم بحرية وممارسة نشاطاتهم واحياء ثقافتهم وتراثهم. كما انهم تمكنوا من التعاون مع القوميات الاخرى في آذربيجان لاقامة حكم ذاتي حيث تم الاعتراف بقوميتهم وبحقوقهم كقومية مستقلة. وتقول المذكرة بان الفضل في كل ذلك يعود الى عدم تدخل الروس في شؤونهم ورفضهم لدعم ومعاونة الحكومة الايرانية في طهران عكس الحكومة البريطانية، التي تحتل قواتها القسم الجنوبي من ايران، اذ تقوم بتقديم كل الدعم والمساعدة للحكومات الايرانية لقمع الحركات الوطنية التحريرية بما ينافي نصوص ميثاق

الاطلسي، وخاصة حركة التحرير الوطنية في آذربيجان لاستعادة سلطة الحكومة الايرانية على هذه المناطق. ثم تشير المذكرة الى فشل حركة الملا مصطفى البارزاني في بارزان مقر الحركة الوطنية الكوردية، وانسحابه مع جماعته الى كوردستان ايران في آذربيجان بسبب التفوق العسكري الهائل للقوات العراقية والذي تدعمه الامبريالية البريطانية، انتظارا لتغيير الموقف الدولي للعودة الى وطنهم وانتهزت الحكومة العراقية هذه الفرصة للتنكيل بالشعب الكردي ونصب المحاكم العسكرية في كافة المناطق الكوردية وحكم بالاعدام وبالسجن على مئات الاكراد دون دليل أو اثبات سوى انهم تعاطفوا مع القضية الوطنية الكوردية وعدم قبولهم بالموقف الحكومي تجاه الشعب الكردي. وطالبت المذكرة الأمم المتحدة بازالة القيود التي فرضتها الحكومة الرجعية العراقية واحلال الاساليب الديمقراطية ومنح الحريات الدستورية لكافة العراقيين وعندها سيقرر الشعب الكردي مصيره بحريته.

برقية السفير البريطاني في واشنطن حول محنة البارزانيين في ايران

فيما يلي برقية السفير البريطاني في واشنطن حول محنة البارزانيين في ايران والمحاولات الايرانية لاسكانهم جنوب طهران ونزع سلاحهم عام ١٩٤٧ بعد انسحابهم من العراق الى كوردستان ايران:

أشار مدير دائرة الشرق الادنى في وزارة الخارجية الامريكية الى موضوع اخر، وهو قضية العشرة الاف بارزاني المسلحين بثلاثة الاف بندقية والذين يعيشون الآن شمال ايران كلاجئين هاربين من العراق، اذ تقع هذه المنطقة على مسافة ٢٥ ميلا من الحدود العراقية. وقد علمه بان الحكومة العراقية قد وافقت على عودة هؤلاء الذين كانوا يستخدمون السوفيت لتأييد ودعم حكومة آذربيجان الموالية لهم، الا انها لم توافق الا على منح العفو عن ١١٨ شخصاً من بين مجموع الهاربين من الاعمال التي ارتكبوها في السابق ويضمنهم الملا مصطفى.

وقد صدرت برقية اخرى مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني صادرة عن السفير الامريكي في طهران يقول فيها بانه بناء على طلب رئيس اركان الجيش الايراني فقد قام مؤخرا باستقبال الملا مصطفى الذي كان في زيارة طهران وبحماية تامة. وصرح الملا مصطفى بانه بقدر ما يتعلق الامر

به فانه أما يرحل جميع رجاله من الاكراد أو لا يغادر ايران احد منهم وناشد المساعدة الامريكية لحل قضية عودة رجال العشائر وذلك بضرورة تدخلهم لدى السلطات العراقية والبريطانية. وكان الجواب له بان هذه المسألة ليست ضمن اختصاص الولايات المتحدة.

ونقل السفير في برقيته ايضا أن الشاه قد تحدث معه مؤخرا حول الموضوع وعبر عن اهتمامه بانه من واجب الحكومة الايرانية استنادا الى القانون الدولي نزع سلاح اللاجئين قبل اعادتهم الى وطنهم.

وعندما علم المصدر البريطاني بهذا الموضوع، اكد بشكل يعبر عن تأثره بانه سوف لا يقوم بأية اتصالات رسمية في قضية لا تخص الولايات المتحدة. الا انه استفسر فيما اذا كان بالامكان ومن المناسب استخدام نفوذنا لكي يعيدوا النظر في قرارهم برفض منح العفو للملا مصطفى ورجال العشائر الاخرين من اتباعه وترتيب نزع سلاحهم عند الحدود اذا ما قرروا العودة الى العراق بهدف التخلص من هؤلاء الغرباء في شمال ايران والذين من الممكن استخدامهم في فرصة اخرى في المستقبل من قبل الروس ضد الايرانيين. وقال ايضاً انه في حالة قرارنا القيام بهذا الاجراء والاتصال بالحكومة العراقية فان الولايات المتحدة ستكون مسرور لدعم اتصالاتنا.

وفي نفس الوقت قدمت الحكومة الايرانية شروطها الى الملا مصطفى البارزاني للبقاء في ايران. وفيما يلي نص برقية السفير البريطاني في بغداد الموجهة الى وزارة الخارجية حول الموضوع:

من السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية. ١٣ شباط ١٩٤٧

١- أطلعني السير لي روجتين الذي يقيم معي الآن بان الحكومة الايرانية عرضت على الملا مصطفى البدائل التالية:

(أ) يسمح له ولجماعته بالبقاء في (وارامين) الواقعة على مسافة ٣٠ ميلا جنوب شرقي طهران حيث ستعطى لهم قطعة ارض هناك مجانا. وستقدم لهم الحكومة بذور الذرة ومساعدات اخرى للموسم الزراعي الاول.

(ب) ستمنح نفس التسهيلات الى الملا مصطفى و ١١٠ افراد من جماعته الذين حكم عليهم بالاعدام من قبل الحكومة العراقية. أما الباقون الذين لم يحكم عليهم بالاعدام والذين لا خوف عليهم ستقوم الحكومة الايرانية باعادة تسفيرهم الى العراق بعد نزع سلاحهم.

(ج) اذا ما رفضت هذه العروض فستقوم الحكومة الايرانية باتخاذ الخطوات اللازمة لابعاد الملا مصطفى وجماعته من ايران الى العراق. وعندئذ يصبح من الصعب نزع سلاحهم.

٢- ومنذ أن طلب منه القيام بذلك لم يشاهد السفير(أيان لي روجتيل) أو اي من موظفيه الملا مصطفى لعدم رغبته باتهامه بانه يتدخل في هذه القضية.

٣- أما بالنسبة لردود فعل العراق فلا يوجد هناك اي امل بقيام الحكومة العراقية باصدار عفو عن هؤلاء الهاربين من الجيش العراقي الذين رفعوا السلاح ضد ملكهم. واعتقد انه ليس من المعقول طرح هذا المقترح.

وفشل الملا في اقناع اتباعه حيث رفض جماعته من الهاربين من الجيش العراقي العرض الايراني للاقامة في طهران فبدأوا بالعودة الى العراق وكانوا يتجنبون خلال عودتهم طريق حيدر آباد- راوندوز العام ويستخدمون الطرق الجبلية الفرعية الوعرة المحصورة بين الطريق الواقع في الجنوب وعقدة اتصال الحدود الدولية للعراق وتركيا وايران في جبل (اولوغ داغ). وقامت الحكومة الايرانية بارسال طائرات الاستطلاع للتاكد من عبورهم حدود ايران الدولية كما قامت القوات الايرانية بالتقدم غربا باتجاه الحدود من معسكراتها في اوشنوية والرضائية للتاكد من عبور البارزانيين وعدم وقوع المصادمات على طريق العودة. فبادرت الحكومة العراقية الى ارسال قواتها الى الحدود الايرانية التركية لتطويق البارزانيين العائدين وغلق الطريق امامهم. فحاصرتهم القوات العراقية بتأريخ ٩ نيسان ١٩٤٧م في منطقة جبال (قوين واغ) (واولوغ داغ) فاضطروا الى التراجع الى مضيق (برده بوك) وهم تحت القصف الجوي الا انهم لم يتمكنوا من العبور نظرا لقيام القوات العراقية بغلق المضيق ووقوف القوات الايرانية على الطرف الاخر من الجانب الايراني وقيام القوة الجوية الايرانية بالتعاون مع القوة الجوية العراقية في قصف البارزانيين المتراجعين في وادي (گادرى گجكه). وكان عدد الضباط الهاربين والملتحقين مع الملا مصطفى ١٢ ضابطا اذ استسلم منهم اثنان الى السلطات العراقية. كما أعلنت مديرية الدعاية والاعلان العراقية في نيسان انه قد استسلم الى السلطات العراقية ١٥٥٠ رجلا من

البارزانيين (بضمنهم الشيخ احمد البارزاني)، و١٦٨٦ امراة و١٣٢٩ طفلا وارسلوا الى مراكز الاستقبال المعدة لهم. وتمكن الملا مصطفى بعد ذلك من دخول الاراضي العراقية من خلال تركيا مع ٢٠٠ من جماعته المسلحين واصطدم مع قوات الشرطة العراقية هناك. وتراجع الملا بعد ذلك الى المنطقة المجاورة (ارگوش) الواقعة شمال شرق بارزان في محاولة للتخلص من تطويق القوات العراقية والتركية التي كانت تتعاون للقبض عليه والدخول مرة ثانية الى الاراضي الايرانية. وكان الملا قد طلب اصدار عفو بحقه وبحق جماعته، الا أن السلطات العراقية طلبت استسلامه بدون قيد أو شرط. وتمكن الملا مصطفى البارزاني وجماعته المسلحون من دخول كوردستان ايران في اليوم الاول من حزيران ١٩٤٧ واستقر في منطقة ميركاوار- تيركادار طالبا اللجوء السياسي الا أن الحكومة الايرانية طلبت منه الاستسلام فورا. وبعدها تحرك الملا الى منطقة (ماكو) للانضمام الى الاكراد الجلاليين الذين كانوا يتعاطفون معه ومع السوفيت فبادرت الحكومة الايرانية الى ارسال قواتها من تبريز ومن الرضائية لمطاردة الملا. وبعد مناوشات مع القوات الايرانية تمكن الملا مصطفى البارزاني وجماعته من التخلص من محاولات التطويق التي تعرضت لها قواته والعبور الى الاراضي السوفيتية سباحة (عبر نهر اراس) الى شمال (ماكو) ويقدر عدد الرجال الذين هربوا معه حوالي ٥٠٠ رجلا و٦ ضباط عراقيين وتركوا وراءهم على ضفة النهر ٢٥٠ بندقية و ٤٠ رشاشة و٤٠ الف خرطوشة عتاد. وحال وصول البارزانيين الى الاراضي السوفيتية سلموا انفسهم الى الموقع العسكري السوفيتي هناك ثم نقلوا بالسيارات. وبتأريخ ١٩ حزيران أعدمت السلطات العراقية ٤ ضباط لمشاركتهم في حركة الملا مصطفى البارزاني ضد الحكومة العراقية، وهبت مدينة السليمانية في مظاهرات صاخبة معبرة عن احتجاجها، اذ اصدرت المحكمة العسكرية في مدينة اربيل الحكم بالاعدام غيابيا على الضباط الاربعة اذ سبق أن عادوا واستسلموا مع الشيخ احمد البرزاني وباقي الجماعة من البارزانيين الذين عادوا من ايران طوعا بعد صدور العفو من الحكومة العراقية بحقهم في نيسان ١٩٤٧.

تقرير القنصلية البريطانية في كركوك

حول وفاة الشيخ محمود البرزنجي عام ١٩٥٦

في تقرير مطول من القنصلية البريطانية في كركوك بمناسبة حضور القنصل البريطاني مجلس الفاتحة على روح الشيخ الراحل محمود البرزنجي الذي انتقل الى جوار ربه في يوم ٩ تشرين الاول عام ١٩٥٦، يصف القنصل كيفية نقل جثمان الشيخ بالسيارات من بغداد الى السليمانية في الوقت الذي كان فيه ابنه الاصغر الشيخ لطيف يقبع في سجن السليمانية. يقول القنصل:

طافت جماهير السليمانية بنعش الشيخ داخل شوارع المدينة وكان يوما حافلا بالتوتر والصخب ومناسبة مواتية للتعبير عن مشاعرهم ومظالمهم بمناسبة وفاة هذا الزعيم الكردي البارز الذي خدم القضية الكوردية، وتحمل الكثير من اجلها وخاصة أن السلطات العراقية لم تسمح لابن الشيخ السجين بحضور مراسيم الفاتحة والدفن لوالده، فتم نقله من سجن كركوك بعد مهاجمة الجماهير وهي تحمل نعش الشيخ الراحل الى السجن الذي كان يقبع فيه ولده الشيخ لطيف. فاندلعت المصادمات بين الاهالي والشرطة، وسقط العديد من الحرس بينهم مدير شرطة اللواء، وأعلن منع التجول وارسلت قوات شرطة اضافية من اربيل وكركوك لتعزيز أمن السليمانية. واقيمت الفاتحة في الجامع الكبير في كركوك في مركز المدينة، وحضرها شقيق الشيخ الراحل قادر وابناؤه الشيخ رؤوف والشيخ بابا علي وكان الرأي العام الكردي في السليمانية ساخطا على الحكومة لعدم سماحها للشيخ لطيف بحضور فاتحة والده اذ ادى هذا الشعور الى مضاعفة الحقد على الحكومة واساليبها اللا انسانية في محاربة الرأي العام الكردي والوقوف ضد ابسط مطالبه ناهيك عن تسبب الاوضاع الامنية في السليمانية وعدم وجود المتصرف في اللواء آنذاك.

الاكراد والاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن ١٩٥٨

كان السفير البريطاني في العراق قد نقل الى حكومته تدهور الاوضاع في كوردستان العراق وازدياد قلق الكرد هنا بسبب الاعلان عن توقيع معاهدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢١ شباط ١٩٥٨. والاعلان عن قيام الاتحاد الهاشمي بعدها. الا أن السفير يقول بانهم يعتقدون بان اوضاع كوردستان العراق احسن حالا بالمقارنه بكوردستان ايران

وكوردستان تركيا بالرغم من أن شعور المواطن الكردي لا يزال يتجه نحو تحقيق حكم الدولة الكوردية لقوميته.. ويقول التقرير بان الاكراد يعلقون آمالا كبيرة على الملكية في العراق لحمايتهم اذ بدونها يشعرون بالخطر حواليهم ولا يعرفون مصيرهم بعد قيام الاتحاد العربي الهاشمي (بين العراق والاردن) ويتناول السفير البريطاني موضوع محادثاته مع الوصي على العرش عبد الاله بهذا الصدد، اذ اكد الوصي بدوره على ضرورة الاتحاد. ويقول: استفسرت من سموه هل سيتم تمثيل الكرد في البرلمان الجديد وفي حكومة الاتحاد العربي الهاشمي بنسبة من بين العراقيين. فاجاب الوصي: نعم بالتاكيد. واضاف الوصي قائلا بانه اذا سقط نظام الحكم الملكي في العراق (ونجح عبد الناصر في ذلك) فانه يجب التوقع بانفصال الكرد في العراق عن باقي البلاد.

الفصل الثاني

الاكراد و ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق

وفي تقرير مهم آخر كتب السفير البريطاني في اسطنبول في ١٨ تموز ١٩٥٨ عن فرصة سانحة لبريطانيا لاستخدام الاكراد لمصلحتها بعد ورود الشائعات حول معارضتهم لحكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في بغداد، وامكانية قيامهم بمحاولة الانفصال عن العراق واقامة شكل من اشكال دولة تتمتع بالحكم الذاتي في ما يسمى بكوردستان العراق حاليا. واضاف بانه في حالة حدوث ذلك فسينتاب القلق بالتاكيد الحكومتين التركية والايرانية من آثار هذه العملية ونتائجها على كوردستان تركيا وكوردستان ايران وعودة فكرة الدولة الكوردية المستقلة. وسيتعمق هذا القلق بشكل متزايد نتيجة الخوف من قيام الروس وعبد الناصر باستخدام مثل هذا التحرك، اذ بدأوا في الفترة الاخيرة بتوجيه الدعوات التخريبية والمحرضة للاكراد من محطات الاذاعة الخاصة بهما. واشار التقرير بانه لا يستبعد قيام الحكومة التركية حينئذ بدراسة موضوع احتلال الالوية العراقية المحاذية للحدود التركية للحيلولة دون تحقيق اي تحرك نحو تحقيق الاستقلال الكردي. وقد يقوم الاتراك بفتح ملف قضية الموصل مرة اخرى والتي لا زالت باقية في فكر الاتراك، مستغلين الفرصة نتيجة هذه الاحداث لاجراء تعديل على حدودهم وادخال لواء الموصل ضمن اراضيهم. ويحتمل قيامهم بتوسيع مطالبهم لتتضمن كركوك وحقولها النفطية التي يتكلم سكانها اللغة التركية. ثم يعود السفير ليناقض نفسه ويقول: (كل ما ذكرته اعلاه مجرد تخمين وتوقع ولايوجد لدي اي دليل بقيام الاتراك بأية اجراءات لتنفيذ ذلك، وانه لا توجد هناك أية تلميحات عن ذلك في الصحافة التركية). وقال السفير بان الاشارة الوحيدة التي وردت ما صرح به وزير الخارجية التركي السيد زورلو للسفير البريطاني يوم ١٦ تموز حول ضرورة حماية الاقليات في العراق من أية هجمات قاسية. وقال السفير بان زورلو وضح ما يقصد به بان الاقلية التي في فكره هم حوالي ربع المليون من العرق التركي من الذين يعيشون في العراق. واكد السفير البريطاني في تقريره بانه اذا ما هدأت الاوضاع في العراق فلا حاجة للتفكير بما ورد اعلاه وسيكون من الصعب حدوث مثل هذه التطورات. أما اذا تدهورت بشكل اكبر فانه يستحسن

اتخاذ ما يضمن قيام تركيا باحتلال منابع النفط في الشمال وحرمان عبد الناصر على الاقل من هذه الموجودات الثمينة. واوصى السفير في نهاية تقريره بمراقبة الموقف بدقة وبحذر.

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد ارسلت برقية الى سفيرها في طهران تحثه فيها عن تشجيع ايران وتركيا للتحرك في نفس الوقت ضد العراق لاقتسام كوردستان العراق بينهما في حالة قيام الجمهورية العربية المتحدة باقامة دولة كوردية تابعة لها في الشمال كدولة حاجزة بينها وبين السوفيت. اذ كان الجنرال الايراني بختياري يتحدث الى وزير الخارجية البريطاني في لندن حول احتمال قيام الجمهورية العربية المتحدة بتاسيس دولة كوردية تابعة لها لاقامة جسر بري بينها وبين الاتحاد السوفيتي. ويقول الوزير البريطاني في برقيته الموجهة الى سفارته في طهران بانه يستغرب من عدم قيام الايرانيين والاتراك بالاستعدادات للتحرك نحو كوردستان لتقسيمها بينهما.

وبادر السفير البريطاني في تركيا بالرد على برقية وزارة الخارجية المشار اليها في الهامش حول الاوضاع في كوردستان العراق والتي تضمنت عدم احتمال قيام الاتراك بأية مغامرة ضد العراق، وذلك لمعارضة بريطانيا لفكرة تدخل الاتراك لاجهاض ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. واشار السفير بان فكرة قيام دولة كوردية مستقلة مهما كانت ولاءاتها السياسية هي لغز محير بالنسبة للاتراك، ولا يمكن أن يسمحوا للالوية العراقية في كوردستان العراق والتي تسكنها اغلبية كوردية بان تصبح جزءا من الجمهورية العربية المتحدة دون أن ترد على ذلك الاجراء بعض الرد. وقال السفير انه في تلك الظروف فقط يمكن أن يميل الاتراك نحو فكرة التدخل المباشر في العراق وربما سوية مع الايرانيين الا انهم سوف لا يتحركون دون ضمان الدعم الامريكي مقدما. يحتمل أن ياخذ الاتراك الوية الموصل وكركوك تاركين الالوية الكوردية لايران.

عودة الملا مصطفى البارزاني من منفاه الى العراق

بتأريخ ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ عاد الملا مصطفى البارزاني الى العراق من منفاه في الاتحاد السوفيتي بعد أن ابرق من هناك مهنئا ومباركا بالثورة، اذ تقدم بذلك الى حكومة عبد الكريم قاسم بالسماح له بالعودة الى العراق معلنا تاييده لاهداف الحكومة الجديدة. فعاد الى بغداد مرورا بالقاهرة بعد مقابلته للرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٤ تشرين الاول وبصحبة

ستة من رفاقه. وبوصول البارزاني الى العراق بدأ عهد جديد من العلاقات العربية الكوردية في ظل حكم عبد الكريم قاسم. وكان تعيين المقدم الركن خالد النقشبندي الذي كان يشغل منصب متصرف اربيل قبل الثورة بمنصب عضو مجلس السيادة اشارة واضحة الى انفتاح النظام الجمهوري الجديد على الاكراد. وضمت حكومة الثورة ايضا وزيرا كرديا ايضا هو بابا علي الشيخ محمود ابن الزعيم الكردي الشيخ محمود البرزنجي. ونصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت الجديد للنظام الجمهوري على أن العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن، وان الدستور يقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية. كما صدر عفو عن كافة الذين شاركوا في الحركة المسلحة ضد النظام الملكي السابق، والذين هربوا من العراق الى الخارج وعلى راسهم الملا مصطفى البارزاني وجماعته. وتم بعد ذلك تخصيص دار نوري السعيد التي كانت مقرا لاقامة رئيس الوزراء في العهد الملكي السابق في بغداد لتكون مقرا لاقامة الملا طيلة وجوده في العاصمة، وتخصيص مرتب له ولجماعته كما احيط بالرعاية والتكريم واعيدت اليه املاكه المصادرة وكافة امتيازاته. ولا شك أن موافقة قاسم على عودة البارزاني وجماعته والامر بادخال الحقوق القومية الكوردية في الدستور قد كان يهدف الى موازنة كفة ميزان القوى السياسية داخل العراق وكسبهم الى جانبه في صراعه مع القوى القومية في الداخل والموالية لعبد الناصر والتوجه الناصري والوحدوي وخوف قاسم من ابتلاع الجمهورية العربية المتحدة للعراق وضياع الحكم منه، وفيما يلي نص ماورد في احد تقارير السفير البريطاني الجديد في بغداد همفري تريفيليان والذي حل محل السفير السابق مايكل رايت في نهاية عام ١٩٥٨، حول وضع الاكراد في العراق بعد عودة البارزاني حيث كتب يقول في شباط ١٩٦٠:

١- لقد درسنا باهتمام ملاحظاتكم على ورقة بحث ادموندز حول الكرد. ووجدنا أن الورقة قد استوعبت تأريخ وحاضر الاوضاع في كوردستان بالرغم من وجود بعض المبالغة في التاثير الفعلي والحقيقي للكرد على السياسة العراقية. وقد ورد ذلك بشكل خاص في الفقرة ٣٢ حيث يقول انه من المحتمل أن تكون القومية الكوردية السبب الرئيسي لاختيار قاسم لسياسة الانفصال العراقية ضد الوحدة العربية، أن محاولات القاهرة للاستحواذ على العراق كانت ذات تاثير اعظم على قاسم من مشكلة الكرد..

٢- معلوماتنا حول الموقف في كوردستان ضعيفة وغير متكاملة الا أن انطباعنا والذي يؤيده عدد من المطلعين بانه قد تم بشكل عام حل مشكلة الخلافات والنزاعات العشائرية التي كانت مستمرة ودائمة في المنطقة. ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى جهود السلام التي بذلها الملا مصطفى البارزاني الذي وظف نشاطاته وجهوده منذ عودته من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٨ الى توحيد العشائر وتسوية خلافاتها. ويبدو انه قد اصبح الناطق باسمها وعلى الاكثر زعيماً للكرد، ويتفاوض مع قاسم على هذا الاساس. وان هذا امر لا يثير الاستغراب في مجتمع عشائري حيث أن العشيرة هي العامل المشترك الاعظم للولاء والاخلاص. ويبدو أن الملا مصطفى قد تخلى الآن، وبشكل مؤقت على الاقل، عن حملته من اجل كوردستان موحدة (والتي كان يقوم بها ويوجهها من يريفان خلال سنوات نفيه)، وانه يؤيد نظام قاسم. وفي الوقت الذي يعود فيه ذلك بشكل رئيسي الى المصلحة الذاتية الخاصة والتي هي الحافز الاقوى لدى العرب والكرد على السواء فانه من المحتمل أن يكون موقف النظام من المشكلة الكوردية هو الذي شجع على ذلك. ولا شك أن اهتمام قاسم المبالغ فيه بحساسية الكرد وعلى سبيل المثال معاملته اللينة لهؤلاء الكرد الذين هربوا من البلاد عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩ والذين عادوا بعد ذلك لا شك هي السبب. بالاضافة الى ذلك فان كراهية قاسم المستمرة لناصر والجمهورية العربية المتحدة كان لها تاثير كبير على ازالة مخاوف الكرد من ابتلاعهم من قبل الكتلة العربية.

٣- يتوجب على المرء أن يتذكر بان سيطرة الملا مصطفى على الاكراد في الوقت الحاضر ليس الا امراً مؤقتا، فاذا وجدت العشائر الكوردية التي تحت سيطرته بان سياساته لم تعد تناسبهم ولا تناسب مصالحهم فلا شك انهم سينصرفون عنه. كما انه لا يوجد هناك اي شي ثابت ودائمي في موقف الملا مصطفى نفسه. فقد علمنا من مصادر موثوقة بانه يدعم قاسم كل الدعم في سياسته الحالية الا انه ليس من المحتمل أن يقدم الدعم اذا ما انحرف قاسم الى اليمين أو الى اليسار. ويؤكد (الملا مصطفى) مرارا وتكرارا معارضته للشيوعية (او للشيوعية المتمثلة بالحزب الشيوعي العراقي) ووضع قوته السياسية وراء الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) الموحد. وقد طرد هذا الحزب كافة الشيوعيين من صفوفه امثال هؤلاء الذين وقعوا ميثاق الجمعية الوطنية في حزيران ١٩٥٩ بتشجيع من الشيوعيين. وهناك تقارير جاءت من الشمال تشير في الوقت الحاضر الى النشاطات الفعالة للحزب (البارتي) ضد الحزب الشيوعي

العراقي والدعم التام الذي تقدمه العشائر(الكوردية) الى الحزب (البارتي). وتناقلت التقارير كذلك العلاقات المتينة للحزب الوطني الديمقراطي مع الحزب (البارتي).

٤- يبدو انه من الصعب التوقع بماذا سيحدث اذا ماقامت الكتلة البعثية القومية باسقاط نظام قاسم أو اذا ما قام بتحويل العراق نحو الكتلة الشيوعية. اذ انه من الممكن في هذه الظروف عودة الملا مصطفى الى حملته من اجل كوردستان المستقلة ومحاولته نقل حملته هذه لتنتشر في ارجاء المناطق الكوردية في تركيا وايران وسوريا. ونعتقد انه ليس من المحتمل حصوله على الدعم السوفيتي في ذلك لان السوفيت قادرون على دعم الكرد فقط على حساب سياستهم الحالية تجاه العرب. وعلى كل فاننا نتفق مع رأي الجنرال باثمان غليدج بان الكرد سيبقون الورقة التي يلعب بها السوفيت دائما.

نسخة منه الى: طهران - موسكو- القاهرة والدائرة الشرقية.

همفرمي تريفيليان

مصطفى البارزاني يستقبل فى مقره السفير البريطاني

بتأريخ ٢١ شباط ١٩٦٠ وفي اتصال هاتفي مع الملا طلب السفير البريطاني موعدا ليزوره في مقره بمناسبة اعادة تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي الكوردستاني. فيما يلي نص ماورد في تقرير السفير الموجه الى وزارة الخارجية البريطانية حول ما دار بينهما.

من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية في لندن. ١٩٦٣/٠٢/٢٣

١- لقد كانت امسية رائعة يوم ٢١ شباط. اذ بادرت الى الاتصال هاتفيا طالبا زيارة الملا مصطفى فور الاعلان عن تشكيل الحزب الكردي. ولم استلم الجواب الا مساء يوم امس الاحد بعد عودتي من رحلة لصيد البط اذ استلمت مكالمة هاتفية تطلب مني القيام بالزيارة في الحال. فاصطحبت معي فول (السكرتير الشرقي في السفارة) وذهبنا الى هناك حيث يعيش الملا مصطفى في المنزل الذي كان يشغله نوري قبل انتقاله الى منزله الجديد. وكان يحرس المنزل ثلاثة من الحراس البارزانيين الذين يتكلمون الكوردية والروسية فقط، وكان المنزل يبدو بساكنه الجديد كمقر لزعيم قبيلة ومنظره بدائي.

٢- كنت اتوقع اجراء مقابلة رسمية مع الملا مصطفى ودون أن يكون لها اي مظاهر على الاهتمام، وكانت الحقيقة مغايرة لذلك تماما. وبعد انتظارنا لدقائق قليلة جاء الشيخ احمد (البارزاني) الاخ ومعهما رجل اخر يرتدي بدلة مصنوعة من الاتحاد السوفيتي يلم بقدر اللغة الانجليزية ويرتدي قبعة رأس على الطراز الهبورغي (الالماني) والذي قام ببعض الترجمة تختلط من وقت لاخر بالروسية. في الجزء الاول من الحديث تحدث الشيخ احمد وحده وتناول بالتفصيل الحوادث التي وقعت خلال فترة التواجد البريطاني المبكرة في العراق ليظهر بانه دائما كان يحاول مساعدة البريطانيين، وكان جزاؤه بالمقابل سوء الفهم والحبس بعد ذلك لمدة ١٢ سنة في سجن البصرة. وبعدها جاء دور الملا مصطفى. واصبح الجو بعد ذلك مريحا تماما وتطورت المقابلة الى تصريحات بتجديد الصداقة البريطانية البرزانية. وكنت حذرا جدا من اعطاء اي انطباع باننا مستعدون لاقامة أية علاقات الا من خلال الحكومة العراقية. وكررت سياستنا بصداقة كل الشعب في العراق، عربا واكرادا ومسيحيين بشرط تطبيق العراق لسياسة وطنية ورغبتنا في عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية. وقلت بان الحكومة البريطانية لم تنس هؤلاء الذين قدموا خدماتهم لها ويتوجب علينا نسيان سوء الفهم للماضي والتاكيد على صداقتنا القديمة. وقد تم ذلك باظهار دلائل كثيرة على حسن النية والعزم على الصراحة من قبل الجانبين.

٣- لم يذكر اسم عبد الكريم قاسم ابدا خلال كل الحديث الذي جرى. وكانت الاشارة الوحيدة خلال الحديث حول الحوادث الاخيرة التي قامت بها عشيرة الزيباريين. وعندما قلت انه من واجب الحكومة العراقية تحسين خدمة الشرطة اجابوا بانه لا توجد حكومة عراقية في الوقت الحاضر. وقالا بان كافة الكرد أو معظمهم يفضلون الشيوعية، وكان التفسير الذي قدمه الملا مصطفى لذلك هو، اولا: اعترافهم بالصداقة العملية عندما عرضت عليهم. وثانيا: أن الغريق يحاول التشبث والتمسك بقشة. وقلت بدوري باننا نرغب بالتفاوض والاتفاق مع الروس لما فيه مصلحة السلام في العالم، الا اننا لا نريد الشيوعية في بلادنا. ولم اعلق على موضوع الشيوعية اكثر من ذلك، لانني كنت متاكدا أن الرجل ذا البدلة الروسية والقبعة الالمانية أن لم يكن الملا مصطفى نفسه، هو الذي سينقل الحديث الى السفير السوفيتي واعتقدت بانه من الاحسن طرح رد فعل ايجابي من خلال عرض لمسالة الصداقة مع الكرد لكونهم جزءا من الشعب العراقي بدلا من مهاجمة الشيوعية التي يعتبرونها صديقة لهم. ولا شك انهم يفكرون في الماضي. لذا فانهم كانوا مسرورين بقيام السفير البريطاني بزيارتهم والختام بالقول بانهم ياملون الا تتركهم الحكومة البريطانية ابدا لانهم قد يتعرضون للقمع على ايدي الاشرار.

٤- هذه اول مرة يقوم فيها مسؤول بريطاني باتصالات اجتماعية مع البارزانيين منذ الحرب. وآمل أن تكون هذه العلاقة الشخصية ذات فائدة في المستقبل وسادرس في الوقت اللازم كيفية متابعة ذلك ضمن حدود الحكمة. ويجب أن اكون حذرا من عدم اثارة شكوك الحكومة العراقية وقد اخبرت هاشم جواد (وزير الخارجية العراقية) حول المقابلة وخلفياتها. وكان وديا ومهتما وقال انها لفكرة جيدة القيام باجراء مقابلات مع قادة الاحزاب. كما اخبرت زميلي التركي (السفير التركي) بانني قمت بزيارة الاكراد.

٥- انطباعي الاول عن هذه المقابلة مع القائي نظرة على برنامج الحزب الكردي هو أن شهر العسل بين قاسم والبارزانيين لا يقوم على اسس متينة جدا. وقد يكون الحزب الوطني الديمقراطي قد اعتمد كثيرا على الملا مصطفى كحليف مقبول له وبانه الشخصية القادرة على قيادة الكرد في سياسة معتدلة وغير شيوعية. الا انه لا تتوفر لدينا المعلومات الكافية لاصدار حكم اكيد وموثوق.

التوقيع

همفري تريفليان

السفير البريطاني في بغداد يستقبل رد زيارة مصطفى البارزاني

بتأريخ ٢٨ شباط ١٩٦٠ زار الملا مصطفى السفير البريطاني في السفارة وفيما يلي نص ما ورد في تقرير السفارة ازاء ما دار بين الاثنين:

١- في ٢٨ شباط قام الملا مصطفى برد زيارتي له. ودار الحديث بيننا حول المواضيع التالية:

(أ) كانوا مضطرين (الملا مصطفى وجماعته) بسبب التخريب الذي قام به مجموعة من الزيباريين التي اشاروا اليها في المقابلة الماضية اذ طلبوا من قاسم تهجيرهم ونقلهم من بارزان واعطاءهم اراض جديدة ربما في منطقة السليمانية الا أن قاسم رفض ذلك. ولم تقم الحكومة باي اجراء للقبض على تلك المجموعة بالرغم من الاحتجاجات العديدة التي قدمت الى وزير الداخلية، كما انها لم تسمح لهم بالانتقام (ويؤكد هذا ما قاله لي زميلي السفير اليوغسلافي بان البارزانيين الآن ضعفاء جدا).

(ب) بالرغم من أن بعض الكرد يتذكرون الشيوعية في ظل نظرتهم الى الماضي كما قالوا لي في المناسبة الاخيرة الا أن الملا كان يحمل نفس الراي الذي احمله بصدد الشيوعية. (ونظرا لمجيئه وحده انتهزت الفرصة لاتحدث بحرية وليس كماحدث في المرة السابقة). ولم يكن (الملا) هو الذي وضع برنامج حزبه بل وضعته لجنة من الحزب. وقد يصدر برنامج جديد، اذ سأتمكن من معرفة موقفه الحقيقي من الشيوعية من خلال تصرفاته.

(ج) كان مخلصا للحكومة العراقية ولعبد الكريم قاسم.

(د) (اخذ هذا الموضوع معظم الوقت) اذ خوله الشيخ احمد بالالتماس مني بكتابة رسالة شخصية الى الشيخ احمد والتي سوف لا يطلع عليها من غير الموظفين البريطانيين احد، اذكر فيها أن الحكومة البريطانية ترغب الآن في اقامة علاقات ودية مع البرزانيين. فقلت أن الشيخ احمد يفكر في مضامين الظروف السياسية التي مرت منذ فترة طويلة. وانني هنا كممثل للحكومة البريطانية وعلاقاتها قائمة مع الحكومة العراقية فقط. واننا نرغب باقامة علاقات

ودية مع كافة افراد الشعب العراقي وبضمنهم البارزانيون الا انه لا يمكن أن تكون هناك علاقات مباشرة وخاصة معهم. ولا اتمكن من تحرير مثل هذه الرسالة دون استحصال موافقة الحكومة البريطانية ودون موافقة الحكومة العراقية. وقال الملا مصطفى بانه ابلغ الشيخ احمد بانه لا يمكن الحصول على مثل هذه الرسالة للاسباب التي وضحتها الا أن الشيخ احمد كان مصرا بانه اذا لم يجلب الملا مصطفى مثل هذه الرسالة معه الى بارزان فانه لا يثق بكلامي. فقلت: أن هذا الامر مؤسف الا انه لا يمكن تغيير الموضوع. وانني افكر في كيفية مساعدته لاقناع الشيخ احمد باننا لا نقوم بممارسة أية الاعيب معه وسنحيل الموضوع الى لندن.

٢- كانت المقابلة ودية جدا واعطت ادلة قوية لوجهة النظر القائلة بان الملا مصطفى اصبح شخصيا وثيق الصلة بالحزب الوطني الديمقراطي اكثر من علاقته بالشيوعيين. وان الحكم من خلال مقابلتنا الاولى على برنامج (البارتي) يبدو انه من المشكوك فيه انه يمتلك الآن النفوذ والتاثير في هذه القضية على باقي الاعضاء البارزين في حزبه.

٣- ولم يعترض على اقتراحي بان اقوم بالتحدث الى هاشم جواد حول التماسه، الا انه قال يجب أن لا نعير لها أية اهمية سياسية أو بانها قضية تهم العلاقات بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وانهى حديثه بالتعبير عن اخلاصه للبريطانيين ولم اعتبر ذلك الا مجاملة عشائرية.

٤- اقترح ابلاغ ذلك الى هاشم جواد واذا ماوافق فانني اقترح عليكم كتابة رسالة الى الشيخ احمد وارسال نسخة منها الى جواد نقول فيها بان من سياسة الحكومة البريطانية اقامة علاقات ودية مع الحكومة العراقية ومن خلالها مع كافة العراقيين في البلاد. ولتشمل هذه السياسة البارزانيين أو اي شخص اخر يسكن العراق.

المخلص

همفري تريفيليان

ولا بد من التاكيد هنا بأن القلق قد اصاب الدوائر والاوساط الدبلوماسية التركية لقيام السفير البريطاني في بغداد بزيارة الملا مصطفى وقيام الملا برد الزيارة، اذ قامت الحكومة التركية من خلال امين عام وزارة الخارجية باجراء الاتصالات بالسفير البريطاني في تركيا الى حكومته حول ردود الفعل التركية:

السفير البريطاني في انقرة يكتب الى وزارة الخارجية حول استدعائه

اخبرني نائب امين عام (في وزارة الخارجية التركية) في ٢١ اذار بان التعليمات قد صدرت الى السفارة التركية في لندن للاتصال بكم حول هذا الموضوع وذلك لاهتمام الرئيس (رئيس الجمهورية) بهذه القضية. فقلت لكورنواليس بان للاتراك مخاوفهم من الاجتماع الذي تم بين سفير حكومة صاحب الجلالة والقادة الاكراد. فقال أن الموضوع ليس ذلك اذ أن الرئيس يريد أن يعرف لماذا تمت هذه المقابلات وما هو الدافع. وهذا يعني بانه يعقد اهمية كبيرة على الموضوع.

لقد اشرنا آنفا الى أن من اسباب قيام السفير البريطاني في بغداد بزيارة الملا مصطفى البارزاني يوم ٢١ شباط ١٩٦٠ هو اعادة تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الملا بعد أن اجاز عبد الكريم قاسم تشكيل الاحزاب في العراق بموجب قانون الجمعيات والاحزاب الجديد الذي صدر في عهده. اذ تقدم الحزب بطلبه يوم ٩ كانون الثاني والذي تضمن برنامج الحزب لعام ١٩٥٩ واسماء خمسين من مؤسسيه ومؤيديه. كما اجاز قاسم عن الصحيفة السرية الاولى (رزكاري).

وفيما يلي:

نص تقرير السفير البريطاني في بغداد حول المؤتمر الاول للحزب الذي انعقد في بغداد في أوائل شهر مايس ١٩٦٠ المرسل الى وزارة الخارجية البريطانية

انعقد في الاسبوع الماضي مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني ولم يثر أية اهتمامات خاصة. وتم انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيسا للحزب. وارسل الحزب برقية تاييد الى قاسم وكذلك اصدر عددا من القرارات ومنها ما ورد على سبيل المثل:

نحيي ونؤيد وندعم الشعب الكردي الشجاع واحزابه ومنظماته وابناءه المناضلين ضد الامبريالية وعملائها الخونة كما نؤيد الاهداف والطموحات العادلة لشعبنا الكردي البطل. ونشجب ونرفض التمييز السياسي القومي الحاد الذي تمارسه القوى الرجعية في تركيا وايران وسوريا ضد الشعب الكردي.

كما نشرت صحيفة الحزب (خبات) يوم ١٥ مايس الرسائل والبرقيات التي ارسلت الى المؤتمر من الحزب الديمقراطي الكردي في ايران والمناضلين والديمقراطيين للشعب الكردي في سوريا. وفيما يلي ملخص ما نشر في الصحيفة:

أرسل الحزب الديمقراطي الكردي في ايران تحياته الى الرفاق المناضلين الذين حضروا مؤتمرنا الخامس للحزب. وطلبوا تحديد الدعم الفعال الى الشعب الكردي الذي يعاني تحت سلطة القوى الرجعية الحاكمة في انقرة وطهران. ومن قمم جبال كوردستان الشماء ينظر الشعب الكردي الى الاجزاء الثلاثة المسروقة من وطننا وينظر ايضا بعين القلق الى رفاقنا الذين يعذبون في سجون (غزال قلعة) في طهران على ايدي جلاديه (الشاه) و(بختيار) (والخبراء العسكريين الامريكيين). انهم ينتظرون بفارغ الصبر ثمار نضالنا المرير ضد قلاع الامبريالية لتحرير كورد وكوردستان. يسقط حكم الشاه واقبال وبختيار والنصر لشعب كوردستان المناضل في ايران وآذربيجان. اضافة لذلك فقد ارسلت رسالة اخرى تحمل التحية للمناضلين الديمقراطيين للشعب الكردي في سوريا. واعرب المؤتمر عن تمنياته بالنجاح والتقدم للجمهورية العراقية الجيدة، جمهورية العرب والكرد تحت قيادة بطل ١٤ تموز زعيم العرب والكرد عبد الكريم قاسم. وياملون في أن يساهم المؤتمر في ايجاد الطرق والسبل لدعم نضالنا ونضال اخواننا الكرد الذين يعيشون في تركيا وايران).

الموقف السوفيتي من الاكراد في العراق

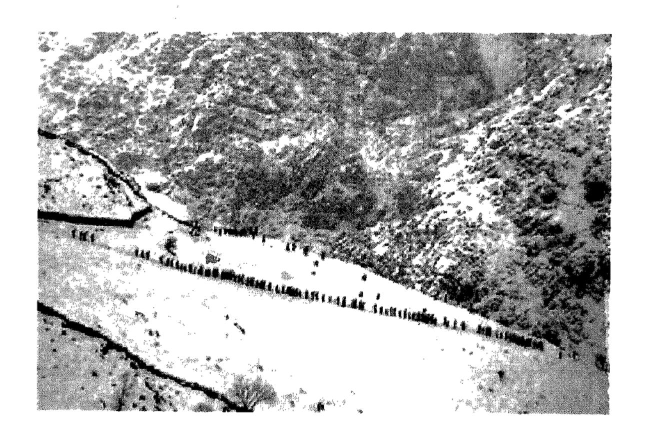
كما تراه السفارة البريطانية في موسكو

تتناول هذه الوثيقة موقف الاتحاد السوفيتي من كوردستان العراق كما تراه السفارة البريطانية في موسكو. و تشير الوثيقة الى أن المصلحة السوفيتية الرئيسية في العراق هي الحزب الشيوعي العراقي الذي امامه الفرصة الاكيدة لاستلام السلطة. و مادام الشيوعيون العراقيون في هذا المركز فمن المحتمل أن مصالحهم هي التي ستقرر السياسة السوفيتية تجاه الاكراد. و في الوقت الحاضر فانه يستبعد نشر الدعاية السوفيتية لصالح قيام كوردستان مستقلة تضم اي جزء من اجزاء العراق. و اذا ما كان في صالح السياسة السوفيتية فان الحكومة سوف لا تتردد ولا تجد اي احراج في استخدام المسألة الكوردية لاحراج تركيا و ايران، و لكن اذا ما سببت هذه الدعاية رد فعل في اوساط الكرد في العراق و التي من المحتمل أن تسبب احراجا للحزب الشيوعي العراقي فقد يقوم الروس آنذاك بوقف تلك الحملة في تلك الظروف. و يقول السفير البريطاني في موسكو بانه لا يعتقد بأن السياسة السوفيتية تجاه الكرد ستتاثر و تحول دون ممارستها بسبب اعتبارات الحساسية تجاه عبد الناصر. فاذا ما تم سحق الحزب الشيوعي العراقي و ظهرت جماعة وطنية من العراقيين المعارضين لعبد الناصر فقد يقدم السوفيت على تصعيد الدعاية لصالح كوردستان الموحده. و قد ظهر واضحا كيف أن السوفيت قادرون على دعم قاسم والشيوعيين في العراق دون ارخاء قبضتهم على ناصر، و ما داموا يتعاملون معه بنجاح (مثلا من خلال استمرار نشر نفوذهم الاقتصادي داخل الجمهورية العربية المتحدة). و انهم سوف لا يبالون لردود فعله نحو سياستهم تجاه الكرد. و من المحتمل أن تكون كوردستان مسألة منعزلة و بعيدة في عيون القاهرة و ليست كمسالة نمو الظاهرة الشيوعية في العراق و المتورط فيها الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر. و يقول التقرير بان السياسة السوفيتية المستقبلية تجاه الكرد ستتكيف مع تطور المواقف في العراق. و اذا ما جاءت الى السلطة جماعة موالية لعبد الناصر و قربت العراق من الجمهورية العربية المتحدة بشكل متين فسيكون من الخطورة بمكان بالنسبه للروس تشجيع القومية الكوردية و التي ستهدد باقتطاع جزء من الارض العربية الموحدة. أما اذا جاء الشيوعيون الى السلطة فقد تبرز القضية الكوردية مرة اخرى و تصبح في الصدارة. و عند ئذ سوف لا ينفذ الروس الا شيئا أو لا شيء على الاكثر مع القوميين العرب بعد ازاحه العراق و سقوطه ضمن

المنطقة السوفيتية. و في تلك الظروف، و بشرط أن يكون الشيوعيون العراقيون اقوياء بما فيه الكفاية، فانهم سيخضعون مصالحهم المباشرة الى متطلبات السياسة السوفيتية العليا من خلال الانضمام الى الحملة التي تطالب بكوردستان الموحدة بهدف تخريب تركيا و ايران و اقامة رأس جسر يوصلهما بالاتحاد السوفيتي الا أن ذلك ليس من المحتمل تماما. و يقول السفير البريطاني بان هذا التقييم تخميني و توقعي و لا توجد هناك الا مصادر قليلة لمعرفة ما يفكر به السوفيت.

الباب الرابع

نشاط النضال الكوردى في كوردستان الشمالية (تركيا)



الفصل الاول

الاكراد فى كوردستان الشمالية (تركيا)
قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى

تميزت هذه الفترة بالتوتر في العلاقات الكوردية مع الاتراك العثمانيين و تدهور الموقف الامني و تصعيد الدعاية الروسية في كوردستان خلال العقد الاول من القرن العشرين في محاولة لتمهيد الطريق، على حد قول المصادر التركية، للاحتلال الروسي للمنطقة. و لعب عبد الرزاق بدرخان احد ابناء الامير بدرخان دورا مهما في نشر هذه الدعاية ابتداء من عام ١٩١٠ متنقلا بين باريس و تبريز و بين الحدود الروسية- الايرانية.

انتفاضة الشيخ سعيد علي

في اذار ١٩١٤ قام الشيخ سعيد علي بن الشيخ جلال الدين بانتفاضة دامية ضد الحكم العثماني في منطقة خيزان الواقعة بالقرب من حدود ولاية بتليس وبحيرة وان. وكان والد الشيخ سعيد من الشخصيات الدينية الكوردية المعروفة في تركيا، اذ انتفض ضد الحكومة العثمانية خلال الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧.

وانتشرت انتفاضة الشيخ سعيد لتمتد الى مناطق داويك وكارجيكان. فبادرت الحكومة التركية الى ارسال كتيبة فوج في اواسط اذار للقضاء على الانتفاضة الا أن الشيخ تمكن من ايقاع الهزيمة بالقوات التركية وارغمها على الانسحاب. وبادرت الحكومة العثمانية الى ارسال التعزيزات، اذ نشبت المعركة بين الطرفين في اطراف مدينة بتليس في اوائل شهر نيسان وارغمت قوات الشيخ على التراجع عن المدينة. واستنادا الى التقرير البريطاني الصادر عن نائب القنصل البريطاني في ولاية وان الذي جاء نقلا عن اقوال تحسين بك والى ولاية وان الى نائب القنصل

والتي لا يمكن اعتماد كل الحقائق الواردة فيها، ويرجع الوالي اسباب الانتفاضة الى تحريض الاكراد من قبل الملا سليم الذي يطلق عليه في نفس الوقت اسم الخليفة سليم الذي كان الملا الخاص للشيخ الراحل جلال الدين، شيخ خيزان، والد الشيخ سعيد علي. ويقول الوالي التركي بان الملا كان يقوم بالتحريض ايضا في مناطق الكرد في بتليس وخيزان ووادديكواسبرت وموديكان مطالبا الحكومة باستعادة العمل بقوانين الشريعة الاسلامية واستعادة نفوذ رجال الدين الذين كانوا يتمتعون به سابقا في ظل السلطان العثماني. فبادرت ٤٠ من قوات الجندرمة الى البحث عن الملا المذكور والقبض عليه في بلدة خيزان ونقله مخفورا الى ولاة بتليس لمحاكمته. فقام عدد من المسلحين الكرد بمهاجمة القوة واطلقوا سراح الملا سليم. ومن هنا تصاعدت هيبة وشعبية الملا سليم وانتشرت الانتفاضة فانضم عدد كبير من شيوخ المنطقة اليه، ومن اهم هذه الشخصيات الدينية الكوردية الشيخ شهاب الدين ابن شقيق الشيخ سعيد علي بن الشيخ جلال الدين الشخصية المعروفة والمهمة في كافة ارجاء ولاية بتليس. اذ بارك الشيخ سعيد شخصيا بالانتفاضة وبحركة الملا سليم. وبعد ذلك زحفت القوة الكوردية المؤلفة من حوالي ٣٠ مسلحا يقودها الملا سليم وشهاب الدين وشيوخ اخرون نحو ولاية بتليس لتاخذ مواقعها اطراف المدينة. ثم ارسلوا الى الوالي طالبين منه الدخول الى الولاية لتقديم طلباتهم، فبادر الوالي الى طلب التعزيزات العسكرية لعدم كفاية القوات التركية الموجودة في الولاية. فوافق الوالي على استقبال وفد من الكرد لمناقشة الموضوع. فرفضت قيادة الحركة الكوردية الامر وطلبت الدخول بمجموعها وباسلحتها كما ارسلت ضمانات الى الطوائف المسيحية من الارمن وغيرهم بعدم الخوف على حياتهم لان الكرد جاءوا ليصفوا حسابهم مع السلطات العثمانية.

وفشلت محاولات الوالي باقناع المقاتلين الاكراد بالانسحاب واستغرقت المفاوضات بين الطرفين عدة ايام اذ اصبحت الولاية تحت رحمة القوات الكوردية، ويبدو أن الهدف كان اظهار قوة الحركة وشعبيتها وليس احتلال المدينة، ولحمل الحكومة العثمانية على تنفيذ المطالب الكوردية. وعندما وصلت الحركة الى هذه النقطة الحرجة اعفى الوالي مظهر بك من منصبه وغادر المدينة وحل محله متصرف سيرت مصطفى عبد الخالق بك. فبادر فورا الى تشكيل حرس شعبي من اهالي المدينة يبلغ تعداده ٨٠٠ رجل مسلح. وكانت مهمتهم حراسة الاسواق ومساعدة القوات النظامية التركية ليلا. وبعد وصول التعزيزات التركية الى المدينة يوم ١٥ اذار والتي كانت بقوة ٣٠٠ جندي من منطقة موش وكتيبة اخرى من وان، اصدر مصطفى بك يوم الاول من نيسان

اوامره اليهم بمهاجمة الاكراد الذين كانوا يتحصنون حوالي المدينة ومنهم من احتل سطوح احدى الاديرة الارمنية. فتمكنوا من المقاومة والصمود لمدة يومين كاملين، الا أن كفة الصراع تحولت لصالح الاتراك بعد وصول تعزيزات عسكرية بقوة ١٥٠ جنديا بحرا من ولاية وان واربع رشاشات من موش مما اضطرت القوة الكوردية الى الانسحاب من اطراف المدينة. ولجأ الملا سليم وشهاب الدين وثلاثة من الشيوخ الاخرين الى القنصلية الروسية. وطلبت الحكومة العثمانية منها تسليمهم الا أن القنصل الروسي رفض تسليمهم دون موافقة سفارة بلاده. ويقول الوالي التركي الذي نقل الرواية بان بين ١٠٠-٢٠٠ كردي قد قتل في المعركة، واما الاتراك فقد فقدوا ١٢ قتيلاً. وقامت القوات التركية بتطويق القنصلية الروسية لمنع هرب الشيخ سعيد وأعلنت الاحكام العرفية في ولاية بتليس. وصدرت اوامر السفارة الروسية الى قنصلها في بتليس بعدم تسليم الشيوخ الاكراد وتدبير امر هروبهم من السفارة. وبتأريخ ٢٦ نيسان القي القبض على الشيخ شهاب الدين من قبل قائمقام ارجيش بالقرب من ديادين عند محاولته الهروب مع سبعة من رفاقه. كما تم لقبض على اكثر من مائتين من الاكراد بينهم شخصيات كوردية بارزة ويقول القنصل البريطاني بأنهم من رجال الدين وطابع الحركة كان طابعا دينيا. وحكمت المحكمة العسكرية التركية على ١٧ من المتهمين بالاعدام و٦٠ اخرين بالنفي. اضافة الى غموض الدور الذي قام به الشيخ سعيد في الحركة.

كما تم اعدام اربع شخصيات كوردية اخرى يوم ١١ مايس، والحكم على اربعة اخرين بالاعدام ايضا. بالاضافة الى ذلك تم الحكم على ٨٧ بالسجن لفترات تتراوح بين سنة واحدة الى ١٠١ سنة. وكانت ردود فعل الشعب الكردي في انحاء كوردستان تركيا مشوبة بالالم والاحباط والاستغراب لشدة وقسوة الاحكام الصادرة بحق الشيوخ ورجال الدين الذين كانوا يتمتعون بالاحترام والولاء بين اوساط الكرد.

ولم يسلم من قبضة السلطات التركية الا الملا سليم الذي بقي عنصرا نشيطا وفاعلا في نشر الوعي القومي الكردي في كوردستان تركيا من ملجئه في القنصلية الروسية في بتليس.

ثم نقلت الحكومة العثمانية بعد ذلك هجماتها الى جزيرة ابن عمر حيث مقر افراد عائلة بدرخان بالرغم من عدم اشتراك ابنائها في انتفاضة بتليس. فالقت السلطات التركية القبض على حسن بدرخان شقيق عبد الرزاق بدرخان واصيب ابن شقيقه سليمان بك نتيجة اطلاق النار عليه من

قبل قوات الجندرمة التركية. ويبدو أن الشيخ سعيد كان على اتصال مع شيخ منطقة بارزان عبد السلام البارزاني (الشقيق الاكبر للملا مصطفى البارزاني) للتنسيق في اعلان الانتفاضة الكوردية في كوردستان في بتليس وبارزان في وقت واحد بهدف ارباك الاتراك وتشتيت قواتهم. اذ أعلن الشيخ عبد السلام الانتفاضة في نفس الشهر فبادرت القوات التركية في الموصل وفي وان الى التحرك نحو بارزان لقمع الانتفاضة. كما حدثت اضطرابات مؤيدة للانتفاضة في بايزيد والتي تدل على تنظيم وتنسيق الحركة الكوردية. وكان الشيخ عبد السلام البارزاني واحدا من بين اهم ستر شخصيات كوردية تحظى باحترام وتأييد الكرد في المنطقة المحصورة بين شرق العمادية للوادي الوقع بين ولاية وان التركية والموصل العراقية. فقامت القوات التركية بمهاجمة الشيخ عبد السلام في بارزان، وبعد مناوشات استمرت يومين انسحب بعدها الشيخ مع جماعته الى داخل ايران وانضم الى زعيم كردي اخر هو الشيخ طه شيخ منطقة شمدينان وتمكنت السلطات العثمانية بعد ذلك من القبض عليه واعدامه في الموصل.

الفصل الثاني

الشيخ سعيد وانتفاضته عام ١٩٢٥

في شباط ١٩٢٥ اندلعت انتفاضة الشيخ سعيد، العالم الديني، في منطقة (كنج) بعد أن أعلن الشيخ بانه مادام الاتراك الكماليون قد تخلوا عن رابطة الاسلام التي كانت تربط الكرد بهم فانه يتوجب على الكرد الان ضمان مستقبلهم بانفسهم. لذا أعلن الشيخ الثورة على الحكومة التركية الجديدة بزعامة رئيس الجمهورية الجديد مصطفى كمال (أتاتورك) الذي الغى نظام الخلافة الاسلامية. وانتشرت الثورة بسرعة لتمتد الى الولايات الجنوبية الشرقية التركية من كوردستان في كنج وموش وارغانه ودرسيم وديار بكر وماردين واورفه وسيورك وسيعرت وتبليس ووان وكيكي وكنيس كازاس الواقعة في ارضروم وحكاري. ونتيجة للخلافات الحادة، داخل مجلس الوزراء التركي بسبب هذه الازمة وكيفية حلها، بادر الرئيس التركي مصطفى كمال الى دعوة رئيس الوزراء المتقاعد عصمت باشا اينونو للحضور الى انقرة لدراسة الموقف. وقد فوجيء الراي العام التركي في اسطنبول بهذا الخبر الذي نشرته الصحف التركية آنذاك. وفي تقرير اخر صادر عن السفير البريطاني في تركيا بان انتفاضة الشيخ سعيد الكوردية تتمركز في المنطقة الجبلية باتجاه الجنوب (ديجة هيني وبيران وارغانه) كما انتفضت ايضا المناطق الواقعة شمال الوادي في كينيس وكينج ويدور قتال ايضا في كمش كيزيك الواقعة الى الغرب. وتناقلت التقارير بان الشيوخ الاكراد في ولاية درسيم قد قاموا باظهار تعاطفهم واخلاصهم مع الانتفاضة. وتمكن الثوار من دخول بلدة خربوط الواقعة على المنحني الغربي لنهر مرادصو. وهرب بعدها الموظفون الاتراك من البلدة. وأشار التقرير الى المنطقة الكائنة شمال ساحل البحر الاسود والمعروف عنها بانه لا يوجد فيها للحكومة التركية اصدقاء هناك في منطقة طربزون اذ سيكون الموقف صعبا جدا اذا امتدت الانتفاضة اليها، وهناك ضغوط على الحكومة لاعلان الاحكام العرفية فيها كاجراء احترازي، وتناقلت الصحف التركية قيام الطائرات التركية بضرب مناطق الانتفاضة وتحشيد خمس فرق لمهاجمة الثوار من الجنوب

والشمال. واكد التقرير البريطاني أن السبب الرئيسي للانتفاضة هو ديني وقومي ومعاد للنظام الجمهوري. ونقل التقرير الاشاعات الدائرة بين الكرد حول تزعم سليم افندي، ابن السلطان عبد الحميد، للحركة والمقيم حاليا في منفاه في بيروت، أو بانه ملك كوردستان في المستقبل. وهناك سبب اخر اشار اليه التقرير وهو التدهور الاداري العام الذي سببه التغيير المستمر في النظام والذي ادخلته الحكومة القومية التركية، اذ تم تجزئة وتقسيم الولايات التركية القديمة مباشرة. لذا فقد سببت السياسة المركزية للحكومة التركية تاخيرا كبيرا في تمشية وتصريف شؤون الدولة واصبح الوالي الجديد اكثر استبدادا من ذي قبل ولا يتصف بالكفاءة وغير قادر على ممارسة سيطرته على السكان. وادخلت الحكومة التركية واضافت تشريعات مواد جديدة الى (قانون الخيانة) تعاقب الشخص بموجبه من سنتين الى عقوبة الاعدام اذا حاول أن يستغل العواطف الدينية لاغراض سياسية. كما تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لكبح تجاوزات الكلام في خطب الجمعة في المساجد واعادة النظر في اسلوب منح الاجازات لرجال الدين الذي يلقون المحاضرات الدينية في اسطنبول (ومن المحتمل في اماكن اخرى). كما تم منع بعض الائمة المشهورين من القاء خطبهم في المساجد.

ويشير التقرير البريطاني بانه بسبب ما احدثته هذه الانتفاضة من صدمة وارتباك في اوساط الحكومة الكمالية فقد بادرت السلطات التركية الى محاولة التوصل الى حل سريع مع اليونانيين حول قضية البطريكة. وبتأريخ ٢ اذار مارس قدم رئيس الوزراء التركي فتحي بك استقالته من الحكومة بسبب رغبته في اتباع سياسة معتدلة ضد الانتفاضة وحل محله رئيس الوزراء السابق عصمت باشا اينونو الذي سبق أن تخلى عن منصبه بسبب مرضه والذي تعهد بدوره باتخاذ اشد اجراءات القمع ضد الانتفاضة الكوردية للشيخ سعيد.

قمع انتفاضة الشيخ سعيد وأعدامه

واخيرا تمكنت القوات التركية في ١٥ نيسان ١٩٢٥ من قمع انتفاضة الشيخ سعيد والقبض على الشيخ قائد انتفاضة كوردستان مع عدد من الشيوخ ومؤيديه واخذه الى بلدته الاصلية (وارتو) ومحاكمته امام محكمة عسكرية في ديار بكر لاصدار الحكم بحقه واعدامه. ويعتبر أسر الشيخ النهاية لهذه الانتفاضة وانتهاء فترة صعبة واجهتها واجتازتها الحكومة التركية بكل احراج. ولم تشر النشرات الرسمية التركية الى الانتفاضة بل الى بعض الاضطرابات التي قام بها اتباع الشيخ سعيد

في المناطق المجاورة لبلدة (سلوان). وتناقلت تقارير السفير البريطاني في اسطنبول قيام المحاكم العسكرية ببعض الاعدامات. واشارت تقارير الملحق العسكري البريطاني في السفارة البريطانية في اسطنبول الى برقيات التي تناقلت خبر تحريض وتشجيع بريطانيا للانتفاضة استنادا الى بعض الوثائق التي وجدت وشهادة بعض الشهود. ويقول السفير البريطاني في تقريره المشار اليه أن صح ذلك: أن هذه المستندات تعود الى فترة عام ١٩١٩ و ١٩٢٠، عندما كانت فكرة كوردستان الحكم الذاتي قائمة، وتحتل الصدارة، ويقول التقرير انه لا توجد هناك أية تفاصيل جديدة في الوقت الحاضر. حول السبب المباشر لهذه الانتفاضة. ويقول ايضا أن هناك تقارير تقول أن السلطات البريطانية اخذت تشجع النساطرة (الاثوريين) والارمن على التسلل الى كوردستان من الجنوب. ويضيف التقرير أن الراي العام التركي في اسطنبول قد فوجيء بسبب قيام السلطات التركية في ١٦ اذار بغلق صحيفة (تنين) لصاحبها حسين جاهد وتم القبض على ثلاثة من موظفيها واخذهم الى انقرة. كما القى القبض على رئيس تحرير الصحيفة — حسين جاهد- في اسطنبول وارسل مخفورا الى انقره وبانه يقبع في السجن بانتظار المحاكمة. ويقول التقرير أن الصحيفة معروفة بمعارضتها لسياسات الحكومة. واشار التقرير الى اجتماع المجلس الوطني في ٢٠ نيسان لمناقشة السياسة المستقبلية للحكومة في الولايات الشرقية. ولا شك انها سياسة الاستمرار في القمع والبطش، على حد قول التقرير، واستمرار سريان العمل بالاحكام العرفية لمدة سبعة اشهر اخرى اعتبارا من ٢٤ نيسان وتنفيذ احكام الاعدام الصادرة عن انقرة فورا دون احالتها الى المجلس الوطني.

واخيرا وبتأريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٥ صدر حكم الاعدام على الشيخ سعيد وعلى اربعين متهما من جماعته بعد محاكمة استمرت لمدة شهر واحد. ولم تنشر السلطات التركية أية تفاصيل عن الادلة الموجهة ضد الشيخ وجماعته. كما صدرت احكام اخرى بالسجن على البقية الباقية من جماعته. وتم اطلاق سراح حوالي عشرين متهما لعدم توفر الادلة ضدهم. كما صدرت الاوامر باغلاق كافة اماكن التجمع الدينية في الولايات الشرقية (التكية) لاتهام رجال الدين باستغلالها كاماكن لتجمع الجهلة من الناس. وبعد قراءة الاحكام خاطب رئيس المحكمة العسكرية المتهمين قائلا:

(قامت جماعة معينة منكم بخدمة مصلحتها الشخصية، بينما سار القسم الاخر منكم وراء الرعاية الاجنبية والطموحات السياسية. وكلكم عملتم من اجل تحقيق نفس الهدف، وهو تأسيس كوردستان المستقلة. ومن خلال قيامكم بالانتفاضة التي عملتم من اجلها لسنوات عديدة اشعلتم

المنطقة بالنار. وبنتيجة جهود حكومة الجمهورية الفعالة تم اخماد انتفاضتكم الرجعية فورا بنتيجة الضربات المميتة التي واجهها الجيش الجمهوري، وتم القبض عليكم جميعا وارسالكم الى هنا لمحاكمتكم امام العدالة. ويجب على كل واحد منكم أن يعلم بان الحكومة الفتية سوف لا تسمح بالتحريض ولا للرجعية أو لاي نشاط شرير وانها ستقضى على مثل هذه الجرائم من خلال الاجراءات السريعة الحاسمة. وتم اخيرا تخليص سكان هذه المناطق التي كانت تعاني من استبداد هؤلاء الشيوخ والاغوات والبكوات الذين ضحوا باموالهم وممتلكاتهم من اجل هؤلاء المستبدين وتستمر في السير في طريق الازدهار والتقدم في ظل جمهوريتنا بسلام وسعادة، وانتم ستدفعون الثمن على مشانق العدالة نيتجة للدماء التي سفكت والمنازل التي دمرتموها. هذا هو الحكم الا انه عادل وصادر عن قوانين الجمهورية).

وتم تنفيذ حكم الاعدام بالمتهمين فجر يوم ٢٩ حزيران بالقرب من الساحة المجاورة لباب حلب في ديار بكر. ونشرت الصحف التركية المحلية تفاصيل الاحكام وتنفيذ عمليات الاعدام بالمتهمين الاكراد والملاحظات والاقوال التي صرحوا بها قبل موتهم.

وتناقلت تقارير السفير البريطاني في تراقيا (تركيا الاوربية) المؤرخة في ٢٢ تموز انباء قيام سيد طه- ابن عم السيد عبد القادر الذي اعدم لاشتراكه في انتفاضة الشيخ سعيد الكوردية نقلت انباء انتفاضته واحتلاله لمنطقة شمدينان الواقعة بالقرب من نقطة التقاء الحدود التركية – الايرانية- العراقية.

ومنذ قمع الانتفاضة دأبت السلطات التركية على نزع سلاح العشائر الكوردية في الولايات الشرقية من كوردستان تركية وفرض ادارتها عليهم وجبايه الضرائب بالقوة. كذلك استمرت الجمهورية التركية في تبني سياسة عدم الاعتراف بالاكراد كاقلية ومشكلتهم التي اعتبرتها مجرد مشكلة حدودية ونزاعات عشائرية. كما ابقت السلطات التركية المناطق الشرقية في كوردستان تركيا مغلقة امام الاجانب لعدم اعطائهم الفرصة لتقويم الموقف وحقيقة الاوضاع هناك. ومع ذلك فقد فشلت سياسة الاحتواء وصهر الكرد بتركيا في المجتمع التركي وتشتيتهم بالرغم من استخدام سياسة البطش والارهاب والترحيل من شرق تركيا الى غرب الاناضول وتوطين الاتراك المهاجرين من البلقان في اماكن اقامة الاكراد الاصلية المهجرين منها. واستمرت في نفس الوقت نشاطات الشخصيات الكوردية المثقفة والتي كانت تعيش بالمنفى في الخارج ومن بينها الامير ثريا بدر خان

زعيم الكرد في منطقة بوتان (جزيرة ابن عمر). وكان ثريا في جولة في الولايات المتحدة يروج للقضية الكوردية ويفضح السياسات التعسفية التركية ضد الكرد. واشار تقرير للقنصل البريطاني في ديترويت في الولايات المتحدة، والمؤرخ في ١٨ نيسان ١٩٢٩ الى زيارة ثريا لديترويت ومغادرته يوم ١٩ الى فرنسا يرافقه زميله الارمني كريكور وارتنيان عضو وفد اللجنة الارمنية. وكان هدف الزيارة كما اروده القنصل في تقريره مناشدة ومساعدة احدى القوى الكبرى لمناصرة القضية الكوردية وللثورة ضد الاتراك. ولهذا الغرض كان ثريا يجمع التبرعات من الاكراد المقيمين في الولايات المتحدة (حوالي ١٢/١٠ الف كردي). كذلك تعاطف الارمن المقيمون هناك مع القضية الكوردية، وساهموا في التبرع، على حد قول القنصل. ويعيش وارتينان في يريفان عاصمة ارمينيا السوفيتية. وكان ثريا قد غادر باريس بعد ذلك الى لندن وكانت جمعية (خويبون) الكوردية هي التي قامت بايفاده الى الولايات المتحدة، للقيام بهذه المهمة. وكان الاكراد المقيمون في الولايات المتحدة، يتبرعون بحوالي ٥٠-٦٠ الف دولار سنويا، وتمكن ثريا من ضمها جميعا الى الجمعية ليصبحوا اعضاء فيها. وكان موسوليني قد دعا ثريا ليحل ضيفا عليه وهو في طريقه من اوربا الى الولايات المتحدة اذ نزل في ضيافته لمدة خمسة عشر يوما، كضيف روما.

وكان الانطباع الذي حمله ثريا عن موسوليني هو استعداد الاخير لمساعدة الكرد. كما وجهه فنزيلوس وزير الخارجية اليوناني الدعوة الى ثريا لزيارة اثينا عند عودته. ولم تسمح السلطات البريطانية في العراق بفتح مكتب لجمعية خويبون في الموصل. الا أن السلطات الفرنسية في سورية سمحت بفتح فرع لها في حلب. وافاد التقرير بان الحكومة الروسية كانت ترغب بالابقاء على اتصالاتها مع الجمعية وطلب الممثل السوفيتي في الولايات المتحدة الحضور لزيارته قبل مغادرته نيويورك الى باريس. وافاد ثريا بان الاكراد يمكنهم تحشيد ١٥٠ الف مقاتل بقيادة ضباط اكراد متقاعدين وبضمنهم عدد من الجنرالات الذين خدموا في الجيش التركي، وان كل ما يحتاجونه هو السلاح والذخيرة.

وكان ثريا يحمل رسالة من جمعية خويبون تؤكد قرب قيام الاتراك بمهاجمة الاكراد في مناطقهم، وبان مهمته تقتضي ايضا مناشدة مساعدة باريس ولندن. وقيام ثريا بنشر كتاب حول القضية الكوردية في نيويورك لاطلاع الراي العام الامريكي على مأساة هذا الشعب وقضيته.

تقرير الملحق العسكري البريطاني في السفارة البريطانية في اسطنبول

الانتفاضة الكوردية عام ١٩٣٠

تناول تقرير الملحق العسكري البريطاني في السفارة البريطانية في اسطنبول تفاصيل وخلفيات واسباب الانتفاضة الكوردية التي قام بها صلاح الدين بن الشيخ سعيد الذي اعدم والده عام ١٩٢٥ وابراهيم بك زعيم الكرد الجلاليين وخالص بك بن الشيخ عبد المجيد وكذلك اولاد كور حسين زعيم قبيلة حيدراني الكوردية. اذ اشار التقرير الى فقدان الاستقرار والهدوء في الولايات الشرقية لكوردستان تركيا منذ قيام السلطات التركية بقمع انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥. اذ استمرت بعدها التجاوزات والمظالم التركية ضد الشعب الكردي هناك، اذ قرر عدد من الشخصيات الكوردية التخطيط والاعداد للقيام بانتفاضة عامة جديدة اذا لم تلب الحكومة التركية مطالبهم بتحسين معاملتها للشعب الكردي. وقد نشرت الخبر كذلك صحيفة (المساواة) احدى الصحف اليومية الصادرة في القاهرة حول قيام هذه العناصر الثورية الكوردية بتقديم مطالبها الى حكومة انقرة. كما نقلت التقارير البريطانية الصادرة عن المندوب السامي البريطاني في بغداد في ١٣ أذار اخبار القتال الذي دار بين المقاتلين الكرد والسلطات التركية في منطقة قراقوش – بايزيد في شهر حزيران ١٩٢٩. واشار التقرير الى محاولة العناصر القيادية للحركة لاقناع اكبر عدد ممكن من العشائر الكوردية للانضمام الى الانتفاضة. فبادرت السلطات التركية الى القاء القبض في شباط من العام نفسه، على خالص بك وصلاح الدين بن الشيخ سعيد وشخصية اخرى، وكان ذلك اول مؤشر على تسريب اخبار الاضطرابات في المنطقة. وعندها بدأت عشيرة الجلاليين الكرد بمهاجمة المواقع التركية في منطقة جبل ارات. وتمكن خالص بك من الهرب الى ايران حيث بدأ من هناك يحرض على الثورة ضد الاتراك. ولم تسفر المصادمات التي جرت بين قوات الكرد الثائرين والقوات الحكومية عن أية نتيجة بسبب فشل الاخيرة في قمع الانتفاضة التي استمرت طيلة شهر نيسان. لذا قررت الحكومة التركية ليس فقط استعادة الامن والنظام والهدوء الى كوردستان تركيا بل كذلك تصفية المسالة الكوردية الى الابد. وتم احلال القائد التركي صالح باشا قائد الفيلق الثامن التركي محل سداد باشا قائد الفيلق

الحادي عشر التركي لانه لم يؤمن بالحل العسكري للقضية. كما بادرت الحكومة التركية الى ارسال معظم الطائرات العسكرية لضرب ولايات كوردستان تركيا الشرقية.

كذلك تم اعداد فيلقين مدربين تدريبا جيدا على حرب الجبال ووضعها تحت قيادة حسين وعمر خالص باشا. وبلغ مجموع القوات المهيئة للهجوم ١٥ الف رجل عدا القوات التي حشدت ووضعت في الاحتياط في غرب الاناضول.

وكان هدف القائد التركي صالح باشا التقدم على جبل ارارات من اتجاهين وسحق الثوار وفرض الحصار عليهم من قبل الفيلقين. الا انه يبدو أن الفيلق الشمالي كان قد تحرك مبكرا قبل حركة الفيلق الجنوبي والشروع بمهاجمة الثوار الكرد بالقرب من بلدة (اجديف) يوم ١٢ حزيران. فلم يتمكن الفيلق من اتمام المهمة وتحقيق الانتصار التام اذ تمكنت القوات الكوردية من التراجع الى داخل ايران حيث كانوا يتلقون الدعم بالسلاح والذخيرة من اكراد كوردستان الشرقية في ايران. وتمكنت القوات الكوردية من صد ودحر القوات التركية التي لاحقتها عند مستنقعات (سرى جو) وردتها على اعقابها، وتمكنت من اسر ٥٠ جنديا وضابطا تركيا كما استولت على اربع رشاشات. وبقى الزعيم الكردي ابراهيم بك يقاتل مع جماعته في جبل ارارات هم وعوائلهم البالغ عددهم حوالي ٣ آلاف مقاتل. وانتشرت اخبار الانتفاضة في نهاية شهر حزيران الى ولايات موش ووان وتبليس. وتوسع حجم القوات الكوردية المقاتلة بسبب التحاق اعداد كبيرة من المتطوعين الكرد من ابناء العشائر والمدن الكوردية على السواء. وتمكنت هذه القوات في بداية شهر تموز من التقدم غربا بقيادة ابناء كور حسين باتجاه (أرزيسيس) الواقعة في الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة وان، اذ التحق بهذه القوات الاكراد الجلاليون الذين كانوا يتعاطفون مع الانتفاضة. كما انضم اليها عدد اخر من اكراد كوردستان ايران. وتمكنت هذه القوات في النهاية من الاصطدام بالفيلق التركي الجنوبي عند بلدة (زيلان ديري) بالقرب من جبل (سيبان داغ) شمال بحيرة (وان) واستمرت المعركة لمدة اربعة ايام، استخدم فيها الجيش التركي الطائرات لقصف القوات الكوردية الثائرة، وكذلك قوات الخيالة التركية والرشاشات. ويقول التقرير انه من المحتمل، أن قوات الجيش التركي قد منيت بخسائر كبيرة الا انها تمكنت من كسر مقاومة الثوار الاكراد في هذه المنطقة بعد ذلك بنجاح. واعقب ذلك سياسة الارض المحروقة التركية وحرق وتدمير القرى الكوردية، بعد أن تمكنت القوات الكوردية من اسقاط عدة طائرات والقبض على

طياريها. وكان من الممكن للانتفاضة الكوردية أن تستمر وتنتشر لولا قيام السلطات البريطانية في العراق بالتعاون مع الاتراك وحشد قواتها وضرب الانتفاضة الاخرى التي قام بها احد القادة الاكراد هناك واسمه (حاجو) في منطقة بارزان. واستمرت المقاومة الكوردية للاتراك في منطقة (اكرى داغ) بقيادة ابراهيم بك، وقد شكل الموقع الحصين الذي اختارته القوات الكوردية بالقرب من الحدود الايرانية عائقا تعبوية يحول دون تطويق القوات الكوردية بسبب تعرض القوات التركية المهاجمة الى الاضطرار الى خرق الحدود الايرانية. ولم يكن الايرانيون مستعدين للسماح للقوات التركية للقتال على اراضيهم. ولم تكن القوات الايرانية في الوقت نفسه قادرة على قمع الانتفاضة الكوردية داخل اراضيها اذ اصيبت في شهر آب بخسائر كبيرة نتيجة احدى المعارك بالقرب من (ماكو) وفقدوا فيها ١٠٠ جندي ايراني قتيل.

وبادر القائد التركي صالح باشا الى اعادة تنظيم قواته طيلة شهر آب للاعداد لانزال ضربة نهائية للانتفاضة الكوردية. وتمكن اخيرا في ٧ ايلول من الهجوم وفتح مضيق (سردار بولاق) الواقع بين جبلي ارارات الاعلى والاسفل بعد اعطاء خسائر كبيرة.

وفي تقرير صادر عن السفير البريطاني في اسطنبول في آب يؤكد السفير تعاون الحكومتين العراقية والبريطانية وبعدم سماحهما لتشجيع أية اتجاهات قومية انفصالية أو السماح لأية حركة ذات طبيعة تحرج الحكومات المجاورة للعراق واضاف التقرير أن العراق قد قام بتقديم كافة الضمانات لمحاربة ومنع أية حركات مقاومة كوردية وان خير برهان على ذلك قيام القوات العراقية بالتعاون مع القوة الجوية البريطانية بضرب حركة الشيخ احمد البرزاني في الشمال. وعبر وزير الخارجية التركي توفيق رجدي عن رضاه من موقف الحكومة العراقية بهذا الخصوص واشار الى أن الخوف هو من مكان اخر (ويتساءل السفير فيما اذا كان الوزير التركي يقصد ايران أو من داخل تركيا).

وفي تقرير صادر عن جمعية (خويبون) الكوردية والموجه الى رئيس الوزراء البريطاني باسم الشعب الكردي، يوضح التقرير المرفق بوثيقة مصورة صادرة عن المفتش الاول التركي العام، عابدين عثمان، يوضح حقيقة الاوضاع السياسية والموقف في الولايات الشرقية في تركيا والتي يختتمها المسؤول التركي بتوصياته لاذابة وصهر الشعب الكردي في كوردستان تركيا، اذ تضمن التقرير المرفق برسالة جمعية خويبون التي وصفت بانها وثيقة تنضح بالدم مايلي:

١- على الحكومة التركية أن تكون حذرة من مخاطر قيام انتفاضة كوردية اخرى قد تشجعها وتموها قوة اجنبية: اي بعبارة اخرى الروس أو سورية.
٢- توطين الفلاحين الاتراك في الولايات الشرقية ويترتب على ذلك وضع اليد على الاراضي العائدة للاكراد.
٣- يجب بذل كل الجهود لعدم تشجيع استخدام اللغة الكوردية وذلك من خلال انشاء مدارس تركية ورفض التعامل مع الاكراد الا باللغة التركية.
٤- توسيع شبكة طرق المواصلات لتحسين المنطقة.
٥- تحسين الظروف المعيشية للموظفين الاتراك الذين يعينون في الولايات الشرقية. (مثل بناء منازل سكن لهم) لكي تتاح الفرصة لهم للبقاء لفترة طويلة في وظائفهم.
٦- وقف اعتبار هذه المنطقة كمنفى للموظفين غير الاكفاء وتعيين موظفين اكفاء من الدرجة الاولى.

وقد علق مسؤولو وزارة الخارجية البريطانية ومكتب رئيس الوزراء على المذكرة المرفوعة من قبل جمعية (خويبون) في بيروت وعلى تقرير المسؤول التركي بان التقرير لا شك يعكس وجهة النظر التركية في المسالة التي لا يقبل بها الاكراد ويفضل قيام الحكومة التركية باتباع الاسلوب السوفيتي بالسماح للاقليات بدرجة اكبر من الاستقلال الثقافي والتراثي في الوقت الذي تحكم فيه قبضتها من الناحية السياسية ويقول التعليق بانه ما دامت الحكومة التركية تتبع سياسة العرقية التركية التقليدية فلا يوجد هناك بديل امام موظفيها غير اتباع الطرق أو الاساليب التي لا تشجع على تنمية الشعور القومي لدى الاقليات. ومن احدى المصاعب التي يذكرها التقرير، هو أن الاتراك كعرق وطائفة تعشق الجندية على كافة المستويات، لا يوجد لديها ما تقدمه ضمن هذا الميدان التراثي والثقافي. ويختتم تعليق وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء البريطاني بالتعبير عن استغراب المسؤولين هناك لقيام (مركز مخابرات الشرق الاوسط) بتسليم النسخة المترجمة من تقرير المسؤؤل التركي الى الشخصية الكوردية (في جمعية خويبون) ويقول فهل هناك خطأ قد حصل اثناء الطباعة.

الباب الخامس

مراحل النضال الكوردي في كوردستان ايران



رئيس جمهورية مهاباد الكوردستانية القاضي محمد ١٩٤٦

الفصل الاول

الاكراد في كوردستان ايران والحرب العالمية الاولى

انحاز اكراد ايران الى جانب الاتراك بعد دخول القوات الروسية بقيادة الجنرال باراتوف، الى خانقين واحتلالها منطقة قصر شيرين الايرانية في تموز يوليو ١٩١٦. ولا شك أن ذلك يعود الى اعمال البطش والارهاب والنهب التي كانت تمارسها القوات الروسية بحق الكرد هناك. وكانت الحكومة البريطانية تحاول كالعادة كسب الاكراد الى جانبها واستخدامهم لاضعاف الاتراك ضد القوات الروسية، وتهدد خطوط مواصلاتهم الطويلة لذا فقد دأبت الحكومة الروسية على كسب هذه العشائر الكوردية الكائنة جنوب طريق كرمنشاه- خانقين وهو الخط الفاصل بين الروس والقوات البريطانية. واشارت السفارة البريطانية في تقرير لها من طهران بان احسن وسيلة لكسب وتحييد الاكراد في كوردستان ايران هي من خلال كسب ولاء العشائر المجاورة لهم: عشيرة البختياري ووالي بشكتوه وجماعته. وذلك باعلانهم الولاء الى جانب بريطانيا والحلفاء. وكانت السفارة البريطانية في ايران تبذل جهودها ومساعيها لكسب العشائر البختيارية الى جانبها.
وعندما اطلعت وزارة الهند البريطانية على مقترح المندوب السامي في بغداد المؤرخ في ١٢ كانون الاول ١٩١٨ بصدد تأسيس دولة كوردية تحت الحماية البريطانية اجابت بانها ستواجه آنذاك مشكلة خطيرة، اذ انه لا يمكن الوصول الى مناطق الكرد الايرانيين وانهم خارج سيطرة بغداد أو طهران، وان بامكان الحكومة البريطانية منعهم من الانضمام رسميا الى الكونفدرالية الكوردية العثمانية الا انها لا تتمكن من منعهم من انتهاز هذه الفرصة ومعاداة الحكومة الايرانيه. وأضاف التعليق انه اذا ما تمكن الاكراد في كوردستان ايران من تنفيذ نواياه فستكون الحكومة البريطانية في موقف صعب ازاء الحفاظ على سيادة ووحدة الاراضي الايرانية، التي سبق أن التزمت حكومة لندن باحترامها، وان اي تحرك بريطاني في الجانب التركي من الحدود سيؤدي الى انفصال مساحات كبيرة من الاراضي الكوردية عن ايران. كما انه سيكون من

المستحيل فصلهم بشكل دائم اذا ما كانت رغبتهم تقضي بالتوحد مع جماعتهم الباقين في باقي كوردستان.

واشار التعليق بان الحدود التركية الايرانية حدود مصطنعة، ورسمت على اساس الادعائات، التأريخية وليس على اساس الانتماء القومي والاثني (او الديني: سني وشيعي). وأوصى التقرير بانه يتوجب على الحكومة البريطانية مواجهه احتمال وضع جذري- ولو أن الاحتمال ربما بعيد – كما اقترح عليه النقيب ويلسون على أن يتضمن المقترح تعويض ايران، في حالة انفصال كوردستان ايران، وذلك باعادة جمهورية آذربيجان اليها بشكل من الاشكال والتي كانت جزءا من الاراضي الايرانية قبل قرن من الزمن وقبل دمجها بروسيا.

وتمكن سمكو في كانون الثاني/يناير ١٩١٩ بالتحالف والتعاون مع سيد طه من احتلال كافة ارجاء منطقة سهول اورميا وبضمنها المناطق الارمنية في قرغيز و سالماز بهدف اعلان قيام دولة كوردستان المستقلة ويؤيدهما بذلك زعماء العشائر الكوردية في منطقة صاوج بلاق (مهاباد). ولما اصبح من الواضح، من خلال الخطط البريطانية ضم كوردستان تركيا الى العراق بادر الجنرال شريف باشا، ممثل الوفد الكردي في مؤتمر السلام في باريس بارسال برقية من هناك الى نامق بك في الموصل يبلغه بذلك، ويطلب منه محمود باشا رئيس عشيرة الجاف الكوردية بالتاكد من رغبات الاكراد هناك لضم هذه المناطق الى السيادة الايرانية، اذ انه كان يعتقد أن من الافضل القيام بذلك من الناحية العرقية والدينية بدلا من ضمها الى العراق.

وطلب شريف باشا ارسال النتيجة بسرعة الى المؤتمر. وفي احدى الرسائل الموجهة من سمكو الى ظافر الدولة، احد قواد فرق القوزاق الايرانية في منطقة آذربيجان والمؤرخة في ٣١ مايس ١٩٢٢، وضح سمكو وجهة نظره بصدد القضية الكوردية في كوردستان الشرقية وموقفه من الحكومة الايرانية واستهانته بقيادة ضافر الدولة وفي قدرته على اخضاع كوردستان. وتناولت رسالة سمكو المعركة الحاسمة التي وقعت بين القوات الكوردية المنتصرة في ٣٠ رمضان وبين جيش قلي قربان في منطقة صاوج بلاق الذي انهزم بعد ساعتين ونصف على يده وأسر حاكم المدينة (سطوة السلطنة) مع ٢٠٠ جندي ايراني اخرين والاستيلاء على ٧ رشاشات ومدفعين كبيربن وكمية كبيرة من الذخيرة و ٧٠٠ بندقية ومقتل قائد الجيش الايراني قلي قربان الذي اصبح مصيره كمصير القائد الايراني السابق ارشد (الذي قتل من قبل الكرد قبل اشهر قليلة). واشار

سمكو الى العدد الكبير من الفرسان الذين ارسلهم ضافر الدولة قبل المعركة للقيام بالاستطلاع ولقائهم لمصيرهم المحتوم على ايدي قوات سمكو. وتناولت الرسالة ابادة القوة التي تم ارسالها بعد معركة صاوج بلاق بيوم واحد بقيادة نصر الله خان الذي كان يهاجم (بوكان). وتمكنت قوات سمكو من الاستيلاء على مدفع جبلي واحد ورشاشة واحدة و٦٥ اسيرا وابادة باقي القوة. كما حصل لقوة قلي قربان. ويختتم سمكو رسالته قائلا: بانه يأسف لعدم وقوع ظافر الدولة بيده كهدية السنة الجديدة. واضاف سمكو مخاطبا ظافر الدولة بانه يجب أن يعلم بان الاكراد لا يكذبون، وبأنما ذكروه اعلاه في الرسالة صحيح وحقيقي. ويشير ايضا الى أن الشعوب الصغيرة التي لا يبلغ حجمها ربع حجم شعب كوردستان قد حصلت على الحكم الذاتي من الحكومات العظمى كالمانيا. وقال في الختام بانه اذا لم يحصل هذا الشعب العظيم على حقوقه من ايران فانه سيفضل الموت على الحياة، وسواء منحت ام لم تمنح حكومة ايران الاكراد حقوقهم فانهم (الاكراد) سيجعلون كوردستان تتمتع بالحكم الذاتي المستقل لذا فانه ليس من المستحسن أن يكون سببا (اي القائد الايراني) في وقوع خسائر اخرى في الارواح.

وكانت الحكومة الايرانية قد اصدر عفوا مشروطا عن سمكو في حالة استسلامه للسلطات الايرانية وقدومه الى طهران واقامته في المركز بعيدا عن الحدود. وبتأريخ ٢٢ آب ١٩٢٥ قام علي رضا بن الشيخ الراحل سعيد زعيم الانتفاضة في منطقة كنج الذي اعدم في حزيران ١٩٢٥، بزيارة القنصل البريطاني في تبريز، بعد اطلاق سراحه من قبل السلطات الايرانية في تبريز وابقائه تحت الاقامة الاجبارية في المدينة، وطلب منه استحصال موافقة السلطات الايرانية والبريطانية لزيارة بريطانية عن طريق بغداد لطرح مسالة اقامة دولة كوردستان المستقلة، وسواء وافقت بريطانيا على الطلب ام لم توافق فان الشعب الكردي سيستمر في القتال من اجل تحقيق استقلاله الوطني. ويعزو على رضا سبب فشل الانتفاضة التي قام بها والده الى قيام الحكومة الفرنسية بتقديم الاسلحة والذخيرة الى السلطات التركية، ولنقص التسلح لدى القوات الكوردية. فبادر السفير البريطاني الى رفض طلب على رضا واجاب القنصل البريطاني في تبريز الذي فاتحه بالموضوع بان الحكومة البريطانية مطلعة على الموقف وعلى القضية التي يريد على رضا طرحها وبان الزيارة سوف لا تخدم اي غرض. وختم السفير جوابه مخاطبا القنصل البريطاني بانه يعلم جيدا بسياسة الحكومة البريطانية بانها لا تشجع أو تقبل باي مسؤولية لقيام اي شكل من اشكال الحكم الذاتي أو دولة مستقلة كوردية. وفي مايس ١٩٢٧، اصاب القلق الدوائر

والاوساط الايرانية لعودة الشيخ محمود البرزنجي الى ايران اذ كان في صراع مستمر مع السلطات البريطانية في العراق بسبب مطالبته بقيام دولة كوردستان.

وكانت عودة الشيخ قد سببت اثارة المناطق الكوردية المؤيدة لانتفاضته والمحصورة بين هورمان — مريوان. وكان الشيخ محمود قد انسحب الى داخل الاراضي الايرانية على الحدود القريبة من العراق بعد دخول القوات العراقية واحتلالها لمدينة بنجوين ورفض زعيم مريوان، محمود خان كاني سناني، تقديم الولاء والطاعة الى الحكومة الايرانية. فبادرت القوات الايرانية في نهاية شهر مايس الى احتلال مريوان لمنع التفاف العشائر الكوردية في المنطقة حول الشيخ محمود. وهرب زعيمها محمود خان كاني سناني الى داخل الاراضي العراقية. واستسلم محمود خان دزلي من حلفاء الشيخ محمود، الى القوات الايرانية، كما وافق الشيخ محمود على شروط الاتفاق التي عرضتها عليه السلطات البريطانية في العراق لانهاء النزاع والتي اشرنا اليها سابقاً. وقامت القوات الايرانية باحتلال منطقة بشدر وسردشت التي سبق أن هزمتها القوات الكوردية في عام ١٩٢٦ وفي محاولة لاحتواء المشكلة الكوردية والتوصل الى حل سلمي بعد فشل الوسائل العسكرية التي شنها رضا شاه لاخضاع المناطق الكوردية ونزع سلاح الاكراد ومنعهم من ارتداء ملابسهم الوطنية وضعت الحكومة الايرانية الحلول التالية:

١- ابقاء العشائر الكوردية على اسلحتها كما هي وعدم نزعها.

٢- عدم خضوعهم للخدمة العسكرية.

٣- عدم ارغامهم على ارتداء غير الملابس الكوردية الوطنية.

الا أن الكرد لم يوافقوا على ذلك وطلبوا اضافة شرط اخر وهو عدم تعيين حاكم ايراني في كوردستان ايران. ولم تكن الحكومة الايرانية مستعدة للقبول بهذا الشرط. وانتهى الموقف الى مأزق وطريق مسدود ولا شك أن الدوافع التي حملت حكومة رضا الى مهادنة الكرد واستخدام الليونة معهم هي قيام الاضطرابات في (خوزستان) وفي منطقة الحدود الايرانية — الافغانية. وكانت الانتفاضة الكوردية في كوردستان ايران مستمرة في منطقة قرة داغ — تبريز، وكيدالار وفي منطقة ماكو وبسبب فشل الاتفاق بين الكرد والحكومة الايرانية بادرت الاخيرة الى اصدار اوامرها الى القيادات العسكرية في كوردستان ايران الى نزع سلاح العشائر الكوردية واخضاعها

لسلطة الحكومة كجزء من سياسة رضا شاه لتركيع هذه المناطق الى سلطة الحكومة. فبادرت قوات اللواء الايراني في (سنة) الى تنفيذ هذه الأوامر. وكانت (سنة) تضم لواء مشاة ايرانيا يتالف من ثلاثة افواج مشاة وكتيبة خيالة تضم فوجين واربعة مدافع جبلية. وكان هناك ايضا فوجان من هذه الكتيبة يعسكران في دزلي و سردشت. ولم يستجب الزعيم الكردي لعشائر هورمان، جعفر سلطان، لاوامر الحكومة ورفض تسليم اسلحته ودخل في معارك مع القوات الايرانية في منطقة روانسار الايرانية والقريبة من الحدود العراقية. وخوفا من بطش القوات الايرانية هرب عدد كبير من الكرد في كوردستان ايران الى داخل الاراضي العراقية. كما سلم جعفر سلطان نفسه الى السلطات العراقية في حلبجة بالاضافة الى ٣٦ من اهم شخصيات عشيرة هورمان الكوردية ومن بينهم جعفر سلطان توفيق بك. ولم يبق داخل ايران من قادة الحركة الا ابن جعفر سلطان، احمد بك وحمه رشيد اللذان من المحتمل أن يكونا قد لجأ الى احدى المناطق الحدودية القريبة ورفضت الحكومة العراقية تسليم هؤلاء الى السلطات الايرانية واحتفظت بهم كسجناء سياسيين واحتفظت بجعفر سلطان تحت الاقامة الاجبارية في الرمادي.

الفصل الثاني

السياسة البريطانية أزاء المسألة الكوردية فى كوردستان ايران

كانت السياسة البريطانية أزاء المسألة الكوردية في كوردستان ايران تقضى بعدم التدخل بين الحكومة الايرانية والكرد هناك خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت رئاسة هيئة الاركان البريطانية قد ايدت هذه السياسة وان الاسباب في اتباعها تعود الى ما يلي:

١- أن التدخل البريطاني سيشجع الكرد على المضى في الضغط لتحقيق مطالبهم.

٢- انها ستثير شكوك الحكومة الايرانية بان البريطانيين يحاولون ارضاء الكرد بتقديم الوعود لهم على حساب الايرانيين.

٣- سيكون للتدخل تاثير سيء على العلاقات البريطانية مع الحكومة التركية.

٤- أن التدخل قد يؤدي الى قيام السلطات السوفيتية باتباع سياسة مماثلة للتدخل في كوردستان أو في آذربيجان أو في الاقليمين.

٥- أن الوصول الى اي حل بين الحكومة الايرانية والكرد وبرعاية لندن سيورط بريطانيا في مسؤولية استمرار هذا الوفاق.

لذا كانت الحكومة البريطانية تفضل استمرار سياسة عدم التدخل قدر ما يسمح به الموقف. وكانت تشجع السفير البريطاني في طهران على محاولة اقناع الحكومة الايرانية للتوصل الى اتفاق مع الكرد وربما بالموافقة على تعيين شخصية كوردية كحاكم على كوردستان ايران اذا ما كانت طهران تعتقد أن ذلك الامر معقول. وكانت هيئة رئاسة الاركان البريطانية تشجع حكومتها على اتخاذ تدابير احتياطية مقدما خوفا من تدهور الموقف، والذي يقضي آنذاك بالتدخل البريطاني. وفي تلك الحالة فانه يمكن على سبيل المثال عقد اجتماع بين القادة الكرد وممثلي

الحكومة الايرانية. وكان السؤال هو: هل يمكن لممثلين بريطانيين حضور مثل هذا الاجتماع؟ وهل أن تعيين حاكم كردي على كوردستان ايران سيكون حلا كافيا؟ وبادر وزير الخارجية البريطاني الى تخويل سفيره في طهران بممارسة نفوذه على الحكومة الايرانية من وراء الكواليس لاقناعها بالنظر في المظالم الكوردية وحلها. وشجع الوزير البريطاني سفيره على امكان اتباع نفس المنهج الذي اتبعه العراق في اعطاء الكرد نصيبا في المشاركة في حكومة البلاد. ورحب وزير الخارجية بأية مقترحات من سفيره بهذا الصدد، اذ أن اتباع نفس الاساليب التي طبقت في العراق قد يكون من الصعب اتباعها في ايران خوفا من تشجيع باقي الاقليات على المطالبة بشيء مماثل. وطلب من سفيره ايضا اعداد خطة مسبقة لتطبيقها في حالة تدهور الموقف هناك، والذي يقضي بالتدخل البريطاني ووضعها موضع التنفيذ في حالة الطوارئ.

كذلك طلب وزير الخارجية منه ترتيب عقد اجتماع بين الزعماء الكرد وممثلي الحكومة الايرانية بحضور القنصل البريطاني أو من بدرجته لمناقشة الحل وعدم مسؤولية الحكومة البريطانية عن اي حل يتم التوصل اليه بين الطرفين. وطلب منه كذلك توضيح الموقف الى السفيرين السوفيتي والتركي. وسيكون دور القنصل أو الممثل البريطاني الذي سيحضر الاجتماع مجرد نقل ما يدور في المفاوضات بين الطرفين والقيام بدور حيادي واقناع الطرفين من وراء الكواليس لاتخاذ موقف معقول. واوضح وزير الخارجية لسفيره في طهران بانه لا يمانع في تاييد الممثل البريطاني في حالة مطالبة الكرد بتعيين حاكم كردي لمنطقة كوردستان ايران على أن يكون ذلك بشكل غير رسمي، وطلب رايه في ذلك وهل بالامكان التوصل الى حل على هذا الاساس؟

وكان الموقف في كوردستان قد بدأ يتدهور منذ قيام الشيخ محمود البرزنجي بالهجوم على المواقع الايرانية هناك في ايلول ١٩٤١. ودخول قواته ٥٠ ميلا داخل الاراضي الكوردية في ايران. وكان الشيخ يقود حملته معلنا نفسه بانه ملك كوردستان. وكانت الحكومة الايرانية قد طلبت من السفارة البريطانية في بغداد التعاون معها لسحق انتفاضة الشيخ محمود وتعزيز الحامية البريطانية في خانه. وكانت القوات الكوردية من عشيرة هورمان بقيادة الشيخ حمه رشيد خان في منطقة حلبجة تشن هجماتها في غرب كوردستان ايران بالتعاون مع الشيخ محمود. فبادر الشيخ حمه رشيد الى ارسال مبعوث عنه لزيارة السفارة البريطانية في بغداد وطرح موضوع قيام الحكومة البريطانية بتاسيس محمية بريطانية في كوردستان ايران لانقاذ الكرد من الاستبداد

الايراني. وابلغته السفارة البريطانية بدورها بان من الاحسن للقضية التفاهم مع الحكومة الايرانية وعندها ستكون حكومة لندن مستعدة لمساعدة الكرد، وذلك بحث الايرانيين على اتخاذ موقف مرن. واضاف المسؤولون البريطانيون في السفارة بان القوات البريطانية سوف لا تقوم باي موقف معاد للكرد ماداموا متعاونيين ولا يقومون بالتعرض لها. فرفض مبعوث الشيخ حمه رشيد العرض البريطاني بالتفاهم مع الحكومة الايرانية. وكان خوف بريطانيا يتزايد من تدهور الموقف بين الطرفين بشكل اكبر مما يعرض خطوط مواصلات قواتها للخطر، اذ كانت هذه القوات تقوم بتموين وامداد القوات السوفيتية عبر ايران لمساعدتها في صد الهجوم الالماني على الاتحاد السوفيتي منذ حزيران /يونيو ١٩٤١. كما حذرت السفارة البريطانية في بغداد من مغبة تعاون كوردستان ايران والعراق وتحقيق انتصار حاسم في تشكيل دولة كوردية مستقلة داخل كوردستان ايران والتي سيكون لها اصداء واسعة في كوردستان العراق على حد قول السفير في بغداد. لذا اوصى السفير بانه من مصلحة بريطانيا استخدام نفوذها للتوصل الى حل من خلال الموافقة على تعيين حاكم كردي في (سنه). وتعيين ضابط سياسي كمستشار له بالاضافة الى ضرورة تعيين حاكم آخر في صاوج بلاق داخل كوردستان ايران ايضا. كما اوصى السفير البريطاني في العراق باطلاق سراح بعض الزعماء الكرد المنفيين في (سملا) في الهند والسماح لهم بالعودة الى ايران اذ أن ذلك سيحسن الموقف ويؤدي الى استقراره بعض الشيء. وتدهور الموقف من سيء الى أسوأ في كوردستان نتيجة لفشل الحكومة الايرانية في استعادة منطقة سقز وانسحابها تاركة المنطقة تحت سيطرة الثوار الكرد الذين بادروا الى اقامة ادارة كوردية لتحل محل الادارة الايرانية هناك. ومنعت القوات العسكرية البريطانية الموجودة في سنندج من دخول القوات الكوردية اليها لفتح مقر لها هناك الا انها أعلنت عن استعدادها لاستقبال وفد كردي لمناقشة المطالب الكوردية وتسهيل حل المشكلة بينهم وبين الحكومة الايرانية. كما انتفضت في الوقت نفسه المناطق الكوردية المجاورة لكوردستان الايرانية معلنة رفضها تسليم اسلحتها الى الحكومة اذ كانت هذه المناطق تبعد ٢٠ ميلا فقط عن خطوط المواصلات البريطانية التي كانت تهاجم هذه المواقع العسكرية ليلا والواقعة شرق كرمنشاه. وقام القنصل البريطاني في تبريز بابلاغ السفارة البريطانية في طهران بقيام الضابط السياسي السوفيتي في شمال ايران التي كانت محتلة من قبل القوات السوفيتية بمرافقة مجموعة من شيوخ العشائر الكوردية في منطقة سقز وصاوج بلاق الى تبريز ومن هناك الى باكو والبقاء هناك لمدة اسبوع في رحلة قالت عنها السلطات السوفيتية

انها ثقافية وترفيهية. ويقول القنصل البريطاني أن قسما منهم لم يكن راغبا بالذهاب ومن بينهم حاكم كردي من الشخصيات المهمة هناك، اذ حاولوا الاتصال بالقنصل البريطاني قبل الذهاب وحذر السفير البريطاني في طهران السير آر. بولارد السفير السوفيتي من مغبة قيام السلطات السوفيتية بتسليح العشائر الكوردية في كوردستان ايران بالاسلحة اذ سيكون لذلك تاثير ورد فعل كبير على الحكومة التركية التي ستعلم بالموضوع من خلال قنصلها في تبريز.. وحث السفير نظيره السوفيتي بعدم القيام باي اجراء في المناطق الكوردية من شانه اثارة شكوك الحكومة التركية اذ تعتبر صداقته في نظر السفير ذات اهمية قصوى بالنسبة للحكومة السوفيتية والبريطانية. وكان السفير البريطاني قد تحادث مع السفير السوفيتي بشان هذه الزيارة التي قامت بها هذه المجموعة من رؤساء العشائر الكوردية الى باكو والشكوك التي ستثيرها لدى الحكومتين الايرانية والتركية. ونفى السفير السوفيتي وجود اي مبرر لاثارة مثل هذه الشكوك وان الحكومة السوفيتية لم تقم باي اجراء من شانه تشجيع الكرد اذ قامت القوات السوفيتية بفك حصار قوة ايرانية كانت محاصرة من قبل القوات الكوردية كما ارغمت بعض المناطق الكوردية على قبول وجود الجندرمة الايرانية التي كان الكرد يريدون ازاحتها من مناطقهم. واضاف السفير السوفيتي أن حكومته قد بذلت جهودا كثيرة لاحلال السلام بين الكرد والحكومة الايرانية اذ أن ذلك ينسجم مع السياسة السوفيتية المعلنة على حد قول السفير. واكد السفير أن الزيارة كانت ثقافية وتضمنت زيارة المسارح السوفيتية هناك والى غير ذلك. وطلب السفير البريطاني من السفير السوفيتي تطمين السفير التركي وازالة الشكوك عنه. فاجاب السفير بانه مستعد بان يقوم بذلك ويوضح للسفير التركي السياسة السوفيتية في ايران. أما بالنسبة لموقف كوردستان ايران من الالمان الذين كانوا يهاجمون الاتحاد السوفيتي منذ شهر حزيران/يونيو ١٩٤١، فقد حذر السفير البريطاني في القاهرة السير مايلز لا مبسون من مغبة انحياز الكرد بصورة عامة الى جانب قوى المحور اذا ما شعروا بان الحلفاء قد خذلوهم ولم يلبوا مطالبهم. الا أن السفير البريطاني في طهران رد على ذلك قائلا بان الكرد سيكونوا مع الجانب المنتصر. وضرب على ذلك مثلا قائلا بان الكرد في كوردستان ايران سوف لا يقفون بوجه القوات البريطانية أو السوفيتية مالم تتراجع هذه القوات امام اي زحف ألماني نحو ايران. وفي تلك الحالة فانهم سيعرضون للقوات الحليفة البريطانية والسوفيتية ويتعاونون مع الالمان لتحقيق وخدمة مصالحهم. واضاف السفير قائلا: بانه مادامت نتيجة الحرب غير محسومة في الوقت

الحاضر فان تقديم بريطانيا لأية وعود لهم سوف لا يمنعهم من الاتصال بعملاء المحور. وايد السفير البريطاني في ايران صواب السياسة البريطانية في عدم تشجيع الكرد في كوردستان ايران للاسباب التالية:

(أ) اذا ما كانت بريطانيا تريد الاحتفاظ بايران كدولة عازلة (بين السوفيت والخليج العربي والعراق) فانه يتوجب أن تكون الحكومة المركزية الايرانية قوية. وهذا لا يعني أن لا تهتم بريطانيا بسياسة ايران تجاه الاقليات لان سخط الاقليات سيؤدي الى اضعاف ايران كدولة عازلة.

(ب) أن موقف الكرد سيعتمد على مركز بريطانيا العسكري بشكل رئيسي.

(ج) اذا ما قامت بريطانيا بتشجيع الكرد في ايران فان باقي الاقليات كالعرب في خوزستان سينظرون الى بريطانيا للحصول على التأييد والدعم ضد الحكومة المركزية.

(د) لا يمكن تشجيع بريطانيا للكرد في ايران دون اثارة شكوك الايرانيين والروس والاتراك.

(و) أن الخبرة والتجارب مع الارمن والاثوريين اكبر مثل على خطورة تشجيع امال مثل هؤلاء الناس اذ يمكن للظروف أن تحول دون امكانية بريطانيا لتحقيق الوعود المعطاة لهم.

وختم السفير البريطاني في طهران تقريره قائلاً بأن احسن طريقة لضمان معاملة الحكومة الايرانية لكوردستان ايران والاقليات الاخرى هي من خلال تعيين مستشارين اجانب في وزارة الداخلية الايرانية في طهران. الا أن هذا سيخلق مصاعب لانه يتوجب على بريطانيا عند ذلك العمل سوية مع الروس. وبادرت الحكومة الايرانية اخيرا في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤١ الى مهاجمة المواقع الكوردية في شمال وغرب ايران وضربها بالطائرات واسقاط المنشورات. وتراجعت قوات حمه رشيد هورماني مسافة ٢٠ ميلا نحو الشمال الى منطقة سقز. وامتنع القنصل البريطاني من الانحياز الى جانب الحكومة الايرانية لا صدار بيان يشجب فيه الانتفاضة الكوردية وزعماءها اذ اكد أن قصف كوردستان إيران سيثير سخط الكرد هناك ضد بريطانيا كما أن اصدار مثل هذا البيان سيزيد من الطين بلة ويضاعف ذلك السخط.

وبتأريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٤٢ تواردت الانباء حول قيام الكرد باحتلال رضائية وهروب المسؤولين الايرانيين من هناك. واكد السفير السوفيتي في طهران صحة ما ورد وقال أن حاكم المنطقة قد استقال وترك منصبه وغادر المدينة. واتهمت الحكومتان التركية والايرانية السلطات

السوفيتية لقيامها بتشجيع ذلك عمدا. كما اتهمت السلطات البريطانية في طهران موقف السوفيت المتواطيء مع الكرد في ايران وتشجيعهم على الاخلال بالنظام في آذربيجان. وضرب السفير البريطاني امثلة عديدة على تواطؤ السوفيت مع الكرد ومنها على سبيل المثل:

١- رفض السلطات السوفيتية السماح بوجود القوات الايرانية في المناطق الواقعة شمال قزوين — طهران- مشهد، اذ انه من الصعب الحفاظ على الامن والنظام بواسطة الجندرمة فقط.

٢- لم يسمح لقوات الشرطة والجندرمة الايرانية بحمل اسلحتهم خلال الاسابيع القليلة الاولى من قيام السوفيت باحتلال شمال ايران وتقليص عدد الجندرمة من قبل القوات السوفيتية هناك.

٣- قيام القادة الكرد بزيارة باكو.

٤- هناك العديد من الادلة على قيام الضباط السوفيت والقوميسرية الخاصين بالحدود، بتشجيع الاقليات على التمرد على الحكومة المركزية الايرانية.

الفصل الثالث

قيام جمهورية كوردستان في مهاباد

قامت وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك بتأريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٢ بتقديم مذكرة الى السفير السوفيتي في لندن توضح فيها التطورات الحاصلة في كوردستان وآذربيجان الايرانية وموقف السوفيت من ذلك. وفيما يلي نص ما ورد في المذكرة المرسلة نسخة منها الى السفارة البريطانية في طهران:

في كانون الثاني ١٩٤٦ انعقد اجتماع (الجمعية الوطنية الكوردية) في مهاباد وعلن قاضي محمد من هناك قيام جمهورية كوردستان اذ اصبح هو رئيسا للجمهورية. وتم تعيين حاجي بابا الشيخ رئيسا للوزراء وعمر خان شكاك وزيرا للدفاع والملا مصطفى البارزاني قائداً عاماً للقوات السلحة الكوردية وزيرو أغا قائدا لقوات الجندرمة. ورفع العلم الكردي على الدوائر الرسمية. ولبست قوات الجندرمة شارة تحمل اسم (جمهورية كوردستان). وكانت جمهورية كوردستان قد قامت الى جانب حكومة آذربيجان الديمقراطية التي تشكلت في كانون الاول ١٩٤٥ اذ طلب الروس تعاون الجمهورية الكوردية مع حكومة آذربيجان التي كان مقرها في تبريز برئاسة جعفر بشاوري. وقام الاخير بتوجيه الدعوة الى رئيس الجمهورية الكوردية، قاضي محمد لزيارة تبريز واصدار تعليماته اليه بتشكيل حكومة محلية كوردية تحت اشراف وسيطرة الحكومة الآذربيجانية الديمقراطية. فرفض رئيس الجمهورية الكوردية ابلاغ بشاوري بانه قد توصل الى تفاهم واتفاق مع الروس على أن تكون كوردستان مستقلة وليست خاضعة الى حكومة تبريز وامتدت دولة كوردستان من ميناندوب الى سردشت. وكانت الحكومة العراقية قد اطلقت سراح الزعيم الكردي لمنطقة هورمان، حمه رشيد الا أن القوات السوفيتية منعته في بادئ الامر من الالتحاق بجمهورية مهاباد الكوردية والانضمام الى قاضي محمد. كما لم تسمح له حتى بارسال مبعوث عنه الى مهاباد. وبعد التحقيق في الموضوع سمحت له السلطات السوفيتية هناك بالذهاب الى مهاباد. ومنح بعد ذلك سيف شرف وساما وتم تعينه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة في مهاباد. كما منعت السلطات السوفيتية

في اول الامر انضمام الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ احمد الى جمهورية مهاباد فتراجع الملا وجماعته الى بلدة نغدة ليستقر فيها. وبذا اصبحت القوات الايرانية تواجه المثلث القوي لقوات قاضي محمد وحمه رشيد والملا مصطفى البارزاني. ولم يكتف الكرد بحدود كوردستان في مياندواب وسردشت بل طالبوا بكل منطقة آذربيجان الغربية التي تضم محافظة ايران الرابعة وبضمنها الرضائية وماكو وخدي. واخيرا تم التوصل الى اتفاق مع حكومة تبريز بصدد الحدود الفاصلة بينها وبين الجمهورية الكوردية. وتخلى الكرد بعد ذلك عن مطالبهم (بمراغة). وتقول المصادر البريطانية لوزارة الخارجية بان السوفيت لعبوا دورا مهما في تشجيع الكرد على تحقيق تطلعاتهم في اقامة جمهورية كوردية التي كانت ستضم كرد العراق وتركيا وايران. وتضمن بيان الجمهورية الكوردية اقامة دولة تتمتع بالحكم الذاتي المستقل داخل ايران فقط. واندلعت الخلافات بعد ذلك بين الجمهورية الكوردية وحكومة آذربيجان الديمقراطية بسبب النزاع الحدودي اذ بادرت القوات الكوردية في نيسان ١٩٤٦ الى مهاجمة بانه وسقز وسردشت التي كانت تحتلها القوات الايرانية ويعتبرها الكرد جزءا من اراضي كوردستان.

وكان الملا مصطفى قد تمكن اخيرا من الانضمام بقواته الى قوات قاضي محمد ومهاجمة سردشت.

وفي ٢٣ نيسان ١٩٤٦ حضر رؤساء حكومتي كوردستان وآذربيجان الوطنية في الجمعية الوطنية لآذربيجان في تبريز ووقعا الاتفاقية الثالثة، والتي حضرها بالاضافة الى قاضي محمد رئيس الحكومة الوطنية، السيد عبدالله الجيلاني عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وعمر خان شريفي عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني ورئيس عشيرة الشكاك ومحمد حسين سيف قاضي وزير الجيش الشعبي لحكومة كوردستان الوطنية ورشيد بك جيهان كيري عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني وممثل عشيرة هركي وزيروبك بهادري عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني وممثل عشيرة هركي، وقاضي محمد خانازي ممثل الكرد في اوشنو. وعن الجانب الآذربيجاني حضر كا من حاجي ميرزة علي شابستري، رئيس الجمعية الوطنية لآذربيجان ومير جعفر بشاوري رئيس وزراء حكومة آذربيجان الديمقراطي والدكتور سلام الله جاويد وزير داخلية آذربيجان ومحمد بيريا وزير تعليم آذربيجان. واستهدفت الاتفاقية تعزيز علاقات الصداقة القائمة بين الشعبين الشقيقين لحكومتي كوردستان وآذربيجان وقيامهما بتنفيذ ما يلي:

١- تبادل الممثلين بين الحكومتين الوطنيتين في الاماكن التي تريانها ضرورية.

٢- في الاماكن التي يسكنها الكرد في آذربيجان يساهم هؤلاء الكرد في الاعمال الادارية للحكومة وفي الاماكن التي يسكنها الآذربيجانيون في كوردستان يساهم هؤلاء الآذربيجانيون في الاعمال الادارية للحكومة حسب الاصول.

٣- لغرض حل المشاكل الاقتصادية المشتركة للشعبين سيتم تشكيل لجنة اقتصادية مختلطة ويقوم رئيسا الدولتين بوضع قرارات هذه اللجنة موضع التنفيذ.

٤- يتم تنظيم القوات العسكرية لحكومة آذربيجان الوطنية وحكومة كوردستان الوطنية، ويقوم كل طرف بتقديم كل المساعدة الضرورية للطرف الاخر عند الحاجة.

٥- اذا ما اصبحت الضرورة تقتضي باجراء المفاوضات مع حكومة طهران يتم ذلك بعد الاتفاق بين حكومتي آذربيجان الوطنية وكوردستان الوطنية.

٦- تقوم حكومة آذربيجان الوطنية بايجاد الظروف الضرورية لتطوير اللغة والثقافة لكافة الكرد الذين يعيشون في آذربيجان. وتقوم حكومة كوردستان الوطنية بنفس الشيء وقدر الامكان لايجاد الظروف الضرورية لتطوير اللغة والتراث القومي للآذربيجانيين الذين يعيشون في كوردستان.

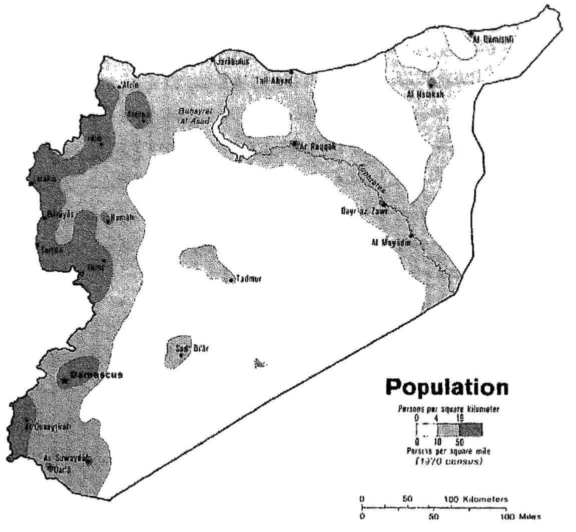
٧- يقوم الطرفان المتعاقدان باتخاذ الخطوات المشتركة لمعاقبة اي شخص يحاول التخريب أو الاساءة للاخوة والصداقة التأريخية والوطنية والديمقراطية بين شعبي آذربيجان وكوردستان.

وفي كانون الاول ١٩٤٦ زحفت القوات الايرانية على كوردستان ايران وسحقت الجمهورية الكوردية الفتية واعدمت قادتها وانتهزت الحكومة العراقية هذه الفرصة لتطالب الحكومة الايرانية بالقبض على الملا مصطفى البارزاني وجماعته وتسليمه الى الحكومة وعدم اعطاءه الفرصة للافلات. وقد اشرنا سابقاً في هذه الدراسة الى تفاصيل الاحداث بعد سقوط حكومة جمهورية كوردستان في مهاباد وانسحاب الملا مصطفى وجماعته الى الاتحاد السوفيتي بعد محاولات التطويق العراقية والايرانية في محاوله لالقاء القبض عليه هو وجماعته.

كذلك اصدر شاه ايران بعد ذلك عفوا عاما عن جميع الكرد في آذربيجان عن كل ما حصل في الماضي، اذ كانت حكومة ايران لا تريد الدخول في أية مناوشات اخرى قرب الحدود التركية والروسية أو العراقية- الايرانية. وبتأريخ ٣١ أذار ١٩٤٧ نفذت الحكومة الايرانية حكم الاعدام برئيس جمهورية كوردستان في مهاباد قاضي محمد وشقيقه صدر قاضي وابن عمه سيف قاضي.

الباب السادس

وضع الكورد على الساحة السورية



التوزيع السكاني للكورد في سوريا

الشعب الكردي في سوريا

تذكر احدى الوثائق البريطانية المؤرخة في ١٩ اذار ١٩٤٧ بان الشعب الكردي في سوريا ينقسم الى ثلاث مجموعات أو طبقات: العشائر الكوردية التي تقيم في الجزيرة الشمالية وفي (جبل كرد) (كردداغ) شمال غرب حلب، والذين يبلغ تعدادهم حسب احصاء عام ١٩٢٣ حوالي ٢٠٠ الف نسمة، والمستوطنين الكرد وعلى راسهم جلادت بدرخان، في دمشق ويبلغ عددهم حوالي ٢٠ الف نسمة، والمهاجرين السياسيين من تركيا ويعيشون في اماكن مختلفة في سوريا ولبنان. ويقول التقرير: يعتبر المثقفون السياسيون هم النواة واللولب المحرك للحركة الوطنية الكوردية وللجنة الوطنية الكوردية (خويبون) التي ترتبط باللجنة الارمنية الوطنية من خلال اعضاء (الطاشناق) الذين ينتسبون لخويبون. ويذكر التقرير انه في عام ١٩٤٧ لم يعد لبدرخان اعضاء في جمعية (خويبون) والتي كان اعضاؤها التنفيذيون يتألفون من خمس شخصيات كوردية اثنتان منهما من احفاد جميل باشا من ديار بكر، قدري واكرم، واثنتان من الدكاترة: ممدوح سالم في حسكة ونافذ بك في القامشلي وشاب كردي اخر عثمان صبري. ومن الشخصيات الكوردية المثقفة التي كانت تشجع الحركة الوطنية الكوردية على اغا زلفو.

ولعبت العشائر الكوردية في شمال سوريا دورا بارزا في دعم الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥و١٩٣٠. ويشير التقرير الى قيام المجموعة المثقفة المقيمة في دمشق بتشكيل جمعية من بين اوساطها في عام ١٩٣٢ واصدار صحيفة سميت (هاوار) استخدمت فيها اللهجتين السورانية والكرمانجية. ولهذا السبب تبنت الصحيفة اللاتينية التركية المعدلة لهذا الغرض. ويضيف التقرير بان هناك اربعة نواب من الكرد في البرلمان السوري لعام ١٩٣٧. وكان جلادت بدرخان قد قدم تعهدا الى الجنرال ويغان بان المهاجرين الكرد في سوريا سوف لا يقومون باي عمل أو نشاطات معادية للاتراك يسبب الاحراج للحلفاء. وتم في عام ١٩٣٨ تشكيل جمعية اكراد الجزيرة من السكان الكرد الذين يسكنون في الجزيرة.

وفي وثيقة اخرى صادرة عن مقر الجيش الفرنسي في بيروت في ١٦ مارس ١٩٢٧ تضمنت المقابلة التي تمت بين احد الضباط البريطانيين العاملين مع القوات الفرنسية في بيروت، الرائد جي. آي، غوردينغتون واحد ضباط الاستخبارات الفرنسية اشار التقرير الى أن الكرد في سوريا يدعمون فكرة كوردستان الموحدة وعاصمتها ديار بكر تمتد من الاسكندرونة الى كوردستان ايران -- وتدخل منطقة كيليكيا التي يسكنها الكرد ضمن حدود تلك الدولة. وكان ضابط الاستخبارات الفرنسي يؤيد فكرة اقامة دولة كوردستان كدولة حاجزة وعازلة بين تركيا وبين مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية. وايد بحرارة مضامين معاهدة سبفر وضرورة تنفيذها آنذاك بدلا من دعم تركيا الكمالية والتنازل عنها بابرام معاهدة لوزان، اذ أن قيام دولة كوردستان سيجنب بريطانيا وفرنسا مشاكلها مع تركيا حول الموصل وكيليكيا وكيليس وبيك ودوكنادر. وكانت فرنسا قد تخلت بموجب الاتفاقية الموقعة مع تركيا عام ١٩٢١ عن اهم منطقتين ضمن كوردستان سوريا الى تركيا وهي جزيرة ابن عمر ونصيبين والتي كانت تشكل خرقا كاملا لمعاهدة الانتداب البريطانية مع العراق والفرنسية مع سوريا.

كما اعطت الاتفاقية الفرنسية- التركية موقعا خاصا للاتراك داخل ميناء الاسكندرونة اذ لم يكن من حق فرنسا التصرف بتلك الاراضي وبحدود مناطق الانتداب الابموافقة الحلفاء الرئيسيين.

نهاية الكتاب

ماهي الدروس المستخلصة من هذا الكتاب

قبل الاسترسال بتلك الدروس، لابد من التذكير ثانية – بأن الوثائق البريطانية التي نشرت في هذا الكتاب كانت محفوظة بشكل سري لمدة ثلاثون عاماً وهي المدة القانونية المفروضة على اي وثائق سرية حسب القوانين البريطانية قبل السماح بنشرها. عليه فأن تلك الوثائق قد غطت الاحداث لحد عام ١٩٦٠ ثم رفعت القيود عنها عام ١٩٩١ بعد انقضاء المدة القانونية عليها.

لهذا السبب سنحاول أن شاء الله في فرصة اخرى تغطية المراحل اللاحقة بعد تلك الفترة. وعليه فأن الدروس تتركز على ما يلي:

١- ترابط النضال التأريخي:

أ- اعادة التذكير للعالم بان للقومية الكوردية تأريخ عريق يعود حتى قبل ظهور الاسلام بحضارتها العظيمة التي امتدت الى يومنا هذا.

ب- أن الشعب الكوردي هو شعب واحد في قوميته واهدافه الشرعية حتى لو اختلفت ساحات نضاله وكان وما زال لا يبغي الا التحرر من الاستعباد وحق تقرير مصيره بنفسه من اجل العيش مع بقية الأمم المحبة للسلام في العالم.

ج- أن الشعب الكوردي كان ضحية مصالح دول كبرى، تلك الدول التي اسقطت عن وجدانها كل الاعتبارات الانسانية لتمزيق ذلك الشعب العظيم المسالم رغماً عن ارادته لتجعله مجزءاً بين خمس دول.

د- على طول المراحل التأريخية لنضال الشعب الكوردي الطويل، كان هناك تعاقب لقادة كورد اعطواً الكثير من التضحيات بدمائهم الزكية من اجل قضيتهم، ولكن من خلال الاستعراض لطبيعة الاحداث في دراسة تلك الوثائق، برزت بطولات متميزة لثلاثة فرسان كورد قادوا العملية النضالية بشجاعة واستبسال وهم:١- المرحوم الشيخ محمود البرزنجي. ٢- المرحوم الملا مصطفى البرزاني. ٣- المرحوم الشيخ سعيد. رحمهما الله جميعاً وادخلهم جناته الكرام لما قدموه من عمل صالح خدمة لقضية شعبهم العادلة من اجل الوصول الى تحقيق وحدة كوردستان الكبرى.

٢- موقع مدينة كركوك الجغرافي والسياسي:

منذُ تأسيس عصبة الأمم (تسمى اليوم منظمة الأمم المتحدة)، اعتبرت بريطانيا أبتداء من احتلالها لبغداد عام ١٩١٧ بأنها القوة المنتدبة على العراق. لذلك اعتبرت قرارتها منسقة ومدعومة من قبل تلك المنظمة الدولية. وهذا ما انسحب بالذات على كركوك فقد لاحظنا مايلي:

أ- حددت احدى المذكرات البريطانية الصادرة بتأريخ ١٤ كانون الثاني ١٩١٨ حدود كوردستان ومدنها الرئيسيه وهي: عمادية، راوندوز، اربيل، التون كوبري، **كركوك**، السليمانيه وكفري. المذكره استندت الى أن **كركوك** كوردستانية الموقع جغرافياً وكوردية الاصل اعتماداً على أن غالبية سكانها من الكورد الى جانب بعض القوميات الاخرى التي هي اقل عدداً في السكان.

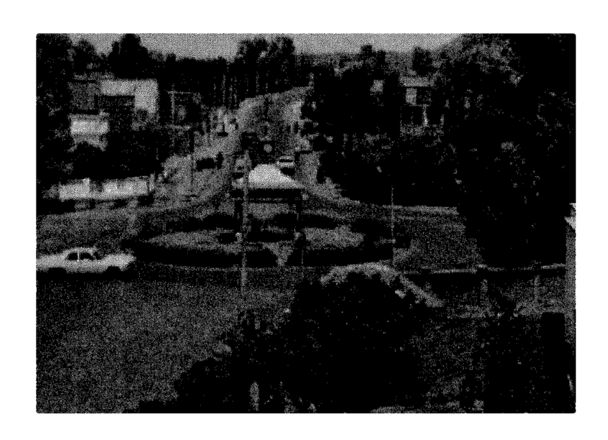
ب- بادرت الحكومة العراقية في شهر مايس ١٩٣٢ الى اصدار اعلانها حول حماية حقوق الاقليات القومية في العراق لتطمين مجلس عصبة الأمم وايفاءً بالشرط الذي اشترطته العصبة لقبول العراق كدولة مستقلة في عضويتها. وقد تم اعتماد نصوص ذلك الاعلان واصدارها على شكل قوانين عراقية، صدرت وتم التاكيد بأنه لا يمكن لاي قانون أو اي اجزاء رسمي أن يتضارب أو يتداخل معها. كما لا يمكن لاي قانون أو نظام لاحق أن يسود عليها أو بتعديلها.

واهم ما جاء بتلك النصوص المادة ٩ فيما يتعلق منها **بكركوك** والمدن الرئيسية في كوردستان، بأن العراق يتعهد بأستخدام اللغة الكوردية كلغة سائدة واعتبارها اللغة الرسمية فيها بجانب بعض اللغات الاخرى التي قومياتها اقل عدداً من القومية الكوردية.

وقد كان هناك التزام دولي بتنفيذ نصوص هذا الاعلان ووضعت تحت ضمان عصبة الأمم وبأن لا يجري عليها اي تعديل دون موافقة اغلبية مجلس عصبة الأمم وعليه تم التوقيع والتصديق على هذا الاعلان وبتأييد القوة المنتدبة بريطانيا في ١٣ تموز ١٩٣٢.

ومن وجهة نظري القانونية كمحامي دولي بانه لطالما لم يصدر قانون يعارض تلك النصوص فانها تعتبر سارية المفعول حتى يومناً هذا واعتبارها وثائق رسمية تحتفظ بها الأمم المتحدة والتي بها تثبت كوردستانية كركوك من النواحي الجغرافيه والسياسية.

ج- رغم تلك الحقائق المثبته قانونيا لشرعية كركوك والعديد منها تعود حتى الى تأريخ الامارات الكوردية الا اننا لاحظنا باستمرار بأن هناك محاولات منتظمة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة رغم اختلافها السياسي لتغير مسار هويتها وصهر قوميتها الكوردية. الا انها فشلت جميعاً والحمد الله لأن ارادة الشعوب هي الاقوى في الخير من مصالح الشر الشوفينية.



نسخ من المراسلات الاصلية

المنوه عنها في الفصل الاول في هذا الكتاب



المجلس الوطنى لكوردستان-العراق



Sahara Consultancy & Co.
Lawyers

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909 Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com www.SaharaConsultancy.com

11th August 2005

FAO: Mr Kofi-Annan
The General Secretary of the United Nations

Your Excellency,

Kurdistan and its people

I am a British citizen with Arabic/Iraqi nationality and qualified as an International lawyer and a Member of the International Bar Association in London.

I write with reference to the current political activities in Iraq and the disputes to form the Final Draft for its own constitution by the 15th of this month, especially in relation to the proposal that the region of Kurdistan being the main land for the Kurds.

I felt it is my duty to contribute my opinion and thus write to your Organisation and its Members to share my knowledge in the history of Kurdistan and voice my opinion on the entitlement of the Kurdish people.

But before doing so, may I assure Your Excellency that I do not have, in any way and/or manner any concoction or close relationship with the Kurds, nor was I requested/pressured and/or under duress of any form, by anyone and/or institution and/or party to write this letter. I wrote this letter on my own freewill and thought, with the sole intention as a contribution to the future success and prosperity of Iraq and Kurdistan. I left Iraq for the United Kingdom some 25 years ago and I have not failed, throughout these times, to continue to have interest in the development and well being of the relationship of the Iraqis and Kurdish.

I have been most disturbed with the unjustified and inhumane treatment of the Kurdish by the Iraqi government from the date the Iraqi government was formed after the end of the Second World War.

The Kurdish has throughout the history under the rule of the Iraqi government, been victims and treated unfairly. They have always been deceived and discriminated by the government and have never, been allowed to live as a recognised citizen of Iraq. This ultimately led to the mass murders of thousands of Kurdish civilians. Worst of all, these mass murders were committed by the Iraqi government and the Kurdish have no way of protecting and defending themselves but are subjected to the mercy of the Iraqi Government and the power of God.

To add insult to injury, the Iraqi Government during the reign of Saddam Hussein, have poisoned to death thousands of people in Halabacha, mostly women and children. These

Principal: Dr. Bdawi (Int. Lawyer) Member of IBA/Federation of National Legal Association and Individual Lawyers.
Mr. E. L. Skinner (Solicitor), Company Secretary, Member of the Law Society. UK.
U.A.E.: P. O. Box: 85868 Dubai. Tel: (9714) 272 9100.
Fax: (9714) 272 9107. E-mail: Bayati4@hotmail.com
Reg UK No: 04447749



amounts to mass murder of the most severe degree. Additionally, I understand that more than 180000 Kurdish people were killed during the Anfial Operation and another 8000 massacred from the family of Mr Masud Al- Barzary.

God willing, the Americans and the British finally answered the wish of the God and protected the Kurdish for the past 12 years until the liberation of the Iraqis in March 2003. As stated above, the God is supreme, without which, I dare not imagine if there will be any Kurdish left in this world, man or woman!

The total population of the Kurdish is more than 40 million. However, they are divided between 5 countries (Iran: 13 million, Iraq: 5 million, Syria: 1.5 million, Turkey: 20 million and Ajerbezan: 600,000). This figure, I dare say, is more than the population of some countries on their own. Notwithstanding this, I regret to note that in some places, the Kurdish is not even allowed to neither speak and communicate in their own language nor put on their traditional dresses or uniform. This is a total embarrassment to what is known today as democracy and should never have been allowed from day one. Apart from the Kurds, I have never known of any other races that are not entitled and/or are afraid to speak and communicate in their own language!

With due respect, the world is aware of the cause of this injustice to and the mistreatment of the Kurds. Unfortunately, there is no one country which dares to stand out and speak for the Kurds. The Kurds themselves have been suppressed and politically abused throughout the history and it is understandable why they have kept quiet all these while. I believe it is now time that someone comes forward and speak on their behalf. I believe when the god demanded the Americans and the British to help and protect the Kurds, it has shown its wish that this community be given its freedom they deserved and that it is now the right time to help them to achieve this.

I now appeal to Your Excellency to assist to make the wish of the God come true, by putting forward my request to the World to allow the Kurds their rights which they should have and allow and assist them to form their own country. The Kurds have their own Land and natural resources. They have all those that is required to form their own government, including most of all, intelligence, capability and ability to run a Government. I believe the history and their pain and suffering will lead them to understand the need of their citizen more than anyone of us and will ultimately cause them to serve their own people better and more than anyone of us can. I also strongly believe the Kurds will be able to contribute to the prosperity and well being of the future of the Middle-East and maybe, God willing, to the rest of the World.

Finally, I thank Your Excellency for your kind time to read and consider my opinion and I believe Your Excellency will agree with me that the nation of the Kurds like any other nation, have and should be entitled to the right to run and manage their own country and live in a free society.

Your Excellency, I am not asking for the impossible, but at least the Kurdish people in other countries should be entitled to the same right they have in Iraq. We are talking of democracy and unless they are entitled to live freely as all other nations, irrespective big or small, strong

or weak. why is there a need for United Nation? With due respect, the United Nation must act without **FEAR OR FAVOUR** and liberate the Kurdish from their sufferings.

Yours Sincerely

Dr Hussein Bdawi

c.c. 1) Dr Jalal Al-Talibari
President of Iraq
2) Mr Masud Al-Barzary
President of Region of Kurdistan – Iraq
3) The American Ambassador to London
4) All the European Ambassadors in London
5) All Members of the Security Council.



Sahara Consultancy Co. Ltd.
Legal Department

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909 Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com www.SaharaConsultancy.com

Your Ref: Our Ref: Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة معالي الاستاذ عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اتشرف لسعادتكم بتقديم نفسي كمحامي دولي وعضو الاتحاد الدولي للمحامين : الدكتور حسين بديوي بريطاني الجنسية عراقي الاصل اعيش في بريطانيا منذ اكثر من خمسة وعشرون عاما وامارس مهنة المحاماة من خلال شركتي البريطانية القانونية .

سيادة الامين – ارتأيت في رسالتي هذه ان اعبر عن نفسي عن مواقفكم العظيمة لقيادة مبادرة لقاء القيادات السياسية في العراق ومحاولة احتواء الازمة المتصاعدة بين تلك الاطراف والتي اذا ماتفاقمت اكثر فانها ستؤدي لامحالة الى حرب دموية يكون الخاسر الاول فيها هو الشعب العراقي بمختلف اطيافه القومية والدينية تاركا وراءه انتصارا لقوى ودول كرست الكثير من وقتها وامكانياتها المادية والبشرية للوصول الى تلك الهدف كما اوجه امتناني الخاص الى كافة السادة المسئولين سواء من العراق او الدول الاخرى التي حضرت وساهمت بلقاء الوفاق العراقي بشكل فعال للوصول الى صيغة توافقية بين تلك الاطراف واخص منهم بالذكر الاستاذ جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق الذي تفضل بتصريحه الصحفي الشكل الرسمي للاستعداد بلقائه المباشر بممثلي الحركات المسلحة في العراق وليس الارهابيين منهم , هذه في اعتقادي بمثابة خطوة شجاعة للمساهمة في الحل العراقي ,

ومن هذه النقطة اود ان اجلب انتباه سعادتكم الى المساهمات الاخرى الرائعة للاخوة السياسيين الكورد في قيادة المسيرة السياسية في العراق والوقوف بمثابة ايادي وطنية صحيحة بين تلك الاطراف المتنازعة وعدم الانجرار للصراع مع اي طرف ضد طرف لتحويل العكس هو الصحيح وهو محاولاتهم المستمرة وما زالوا لتقريب وجهات النظر ونزع فتيل الطائفية. ان تلك المواقف الشريفة والريادية جعلوهم بين القلوب كل العراقيين والشرفاء في العالم .

سعادة الامين ,

ارجو ان لا تجدها من الغرابة وانا اتحدث عن الكورد بهذا الشكل وانا لست كورديا بل عربي الاصل ولا تربطني اية صلة باحد المسؤولين الكورد ولم يتسنى لي حتى بزيارة كوردستان العراق منذ اكثر من ثلاثون عاما وانما الذي دفعني هو مواقفهم المشرفة وارتباطي بهم كونهم عراقيين مثلي وتذكروا انفسهم انهم عراقيين وساعدوا العراقيين في محنتهم لرأب الصدع والنصف المتشدد رغم ادراكهم على الاعتماد على امكانياتهم لقيادة انفسهم حيث اثبتوا تلك الجدارة منذ عام 1991 بعيدا عن سيطرة





Sahara Consultancy Co. Ltd.
Legal Department

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909 Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com www.SaharaConsultancy.com

Your Ref: Our Ref: Date:

صدام حسين ونظامه الذي قتل وشرد الألف منهم في مذابح حلبجه والانفال وابيدت بالكامل قريه البرزاني الذين يتجاوز عددهم عن سبعة الاف شخص فقط لكونهم يمتون بالصله لعشيرة البرزاني .

انا واثق سعادة الامين انت على اطلاع واسع بالتاريخ الكوردي وبشعبه الاصيل وترتبطك بهم كما ترتبطني صلة ديننا الاسلامي الحنيف وتستذكرك مواقف ابطالهم المسلمين العظام امثال القائد البطل صلاح الدين الأيوبي .

لقد ملأت على ظروف التماني الطبيعي للقوميه العربيه وايماني العميق بالقضيه الكورديه وشعبها العظيم الذي مزق قسرا بين اربعة دول ومازال يعاني من اضطهاد قومي عنصري متعصب في بعض هذه الدول فقط شعرت أنه ان الاوان للاخوه القاده العرب ان يدركو هذه الحقيقه التي كادت ان تكون شبه منسيه ليساندوا اخوانهم الكورد من خلال تحرير بعض العقول الشوفينيه واعادة النظره من جديد الى الكورد على اساس الاحترام المتبادل للغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكونهم امه لهم حق العيش وتقرير مصيرهم كباقي القوميات الاخرى في العالم .

كما اود ان اذكر الاخوه العرب بمواقف الكورد المسانده لهم في الحروب والمحن ومنها موقف المرحوم المناضل القائد الكوردي مصطفى البرزاني رحمه الله اثناء حرب الدول العربيه مع اسرائيل في عام 1967 . فبينما كانت الحكومه العراقيه انذاك تدك معاقل الكورد وقراهم الآمنه امر المرحوم قوات البشمركه الكورديه بوقف القتال من جانب واحد للسماح للجيش العراقي للتفرغ في القتال ضد اسرائيل .

هذا الموقف جزء من مواقف سطرها الكورد عبر التاريخ لمساندة اخوانهم العرب في كل المحن وفي اعتقادي ان الوقت قد حان للاخوه العرب لمساندتهم المعنويه وتفهم مطالبهم المشروعه .

سيادة الامين , اتوسم فيك شخصيه الانسان والقائد الواعي لتقبل حقيقة قصة الشعب الكوردي بل ارجوا دعمكم المعنوي لاية مبادره تدعم التقارب والانفتاح بين القوميه العربيه والقوميه الكورديه , من هذا المنطلق نضجت عندي فكرة تاسيس مركز قومي للتضامن العربي الكوردي ويسمى بنفس هذا الاسم وبالاعتماد على امكانياتي الذاتيه والماديه ولا ابغي غير الدعم المعنوي ومباركتكم للفكره التي سوف تفتح الطريق لتلاحم اكبر مع القوميات الاخرى في العالم وبالذات المحبه منها التلاحم والانفتاح .





Sahara Consultancy Co. Ltd.
Legal Department

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909 Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com www.SaharaConsultancy.com

Your Ref: Our Ref: Date:

ستكون من اولي مبادئ تلك المركز القومي الاستقلال الذاتي وان لاتعكس اوتدعم اي رأي سياسي لحزب اوحكومه ما كما انها ليست دينيه بمعنى التعصب لدين دون الاخر بل تحترم كل الاديان والشعائر الدينيه . اضافه للتركيز على تفعيل النشاط الثقافي والاجتماعي بين القوميتين العربيه والكورديه وبالاستناد على الميدانين اعلاه.

الراي المقترح هو ان يكون مقرالمركز في لندن ونشاطه من خلال مقر مكتبي القانوني في وسط لندن حيث انها تعتبر ساحه عمل حره تضم الكثير من الجاليتين العربيه والكورديه وبينهم من الادباء والمثقفين وسوف يدعوهم المركز المشاركه في وضع خطط عمل المركز المستقبليه لتعريف وتوضيح المبادئ الانسانيه لتلك القوميتين وترحيبها بالانفتاح على القوميات الاخرى .

ختاما اتقدم بشكري الجزيل لسماحتكم على منحي الوقت الكافي لقراءة رسالتي هذه وانشاء الله ان تتوفر فرصه شرف اللقاء بكم في الوقت المناسب .

خالص تحياتي

د. حسين بدوي

لندن 22-11-2005

Principal: Dr. Bdewi (Int. Lawyer) Member of IBA/Federation of National Legal Association and Individual Lawyers.
Mr. B. L. Skinner (Solicitor), Company Secretary, Member of the Law Society, UK.
Reg UK No: 0444 77 49 VAT No: 814 708334





Sahara Consultancy Co. Ltd.
Legal Department

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909 Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com www.SaharaConsultancy.com

Your Ref: Our Ref: Date:

In the name of the God

Translation

Your Excellency Mr Amro Musa, Gen: Secretary of the Arab League - Egypt.
Salaam with the blessing of God

I am pleased to introduce myself as an International Lawyer and a member of the International Bar Association, Dr. Hussain Bdawi. I am a British citizen, Iraqi by origin and have lived in Britan for more than twenty-five years, where I practice law through my British company.

Your Excellency, I intend in this letter to express myself to you for your great initiative to lead all the political leaders in Iraq in order to observe their disagreements and to avoid a bloody war between them. The ordinary Iraqi people within their different ethnic origins and religions will be the victims and leave the victory to those terrorist people and their supporting countries.

I also give my best admiration to all those gentlemen who attended the meeting, whether they came from Iraq or other countries and in particular to the President of Iraq, Mr Jalil - Al - Talbany with his willingness to meet the parties who have a different opinion to the Iraqi Government.

From this point I would like to bring to your attention another great contribution by the political Kurds to lead the Government in Iraq without any involvement between different parties. In fact they always work hard to narrow the gap differences and convince people to work together and share to build a new Iraq.

Your Excellency, I hope you will not find it surprising, myself talking about Kurds. I am an Arab by origin and I have no connection with any of the Kurdish leaders.
I haven't been in Kurdistan for more than thirty years, but I was impressed with their solution to support Iraqi people with their problem.
They (the Kurds) have been in the best position since 1991 without any control of Saddam Hussain and his regime who killed thousands of them in massacres at Halabja and Anfal. He also destroyed more than 7000 people in Kurdish villages, just because they were related to the Balazani family.
I'm sure, Mr General Secretary, you are aware about the great Kurdish people and the history which you share with them, through the same Islamic Religion and I'm sure that will bring to your memory the great Muslim Kurdish hero, Mr Salah - Al - Deen ALUB.

Principal: Dr. Bdawi (Int. Lawyer) Member of IBA/Federation of National Legal Association and Individual Lawyers.
Mr. E. L. Skinner (Solicitor), Company Secretary, Member of the Law Society. UK.
Reg UK No: 0444 77 49 VAT No: 814 708334





Sahara Consultancy Co. Ltd.
Legal Department

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909 Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com www.SaharaConsultancy.com

Your Ref: Our Ref: Date:

It's happened by nature that I belong to the Arabic race, but I am a great believer from my heart in the Kurdish people who unfortunately have been divided into four countries as a result of ethnic conspiracies. These people have suffered for many years from different governments and I now believe the time has come for the Arab leaders to recognise and resolve these problems, which have almost been forgotten and liberate Arab discrimination and start to deal with Kurdish people as a great nation and respect their abilities and customs, as a nation like other nations in the world,

I would like to remind the Arabic brothers of Kurdish support whenever they had difficult times and especially that given by the Late Hero Mr Mustafa - Al - Barzany during the Arab/Israeli war in 1967. At that time the Iraqi military were hitting all the Kurdish villages and killing their people without any mercy, nevertheless, Mr Al - Barzany decided to stop his fighters (The Beshmarga), from one side in order to give more chance to the Iraqi forces to further fight their war.

Mr General Secretary, I put my trust in you as a good leader to accept this reality of the Kurds and hope you will support any initiative to bring the Arabs and Kurds closer together as a nation, to add more peace to the world.

I have therefore decided to form an organisation called The Ethencity Centre for co-operation between Arabs and Kurds. This organisation will not be political or supportive of any government. It will not be religious based, but will respect all religions around the world and will aim to build more bridges to other nations through culture and social activities.

I intend to rely totally on my ability financially and otherwise to support this organisation.

Finally, may I take this opportunity to thank you very much and hope to meet you in the near future

With kindest regards
Yours sincerely

Dr Hussain Bdawi
London 22 Nov 2005

Principal: Dr. Bdawi (Int. Lawyer) Member of IBA/Federation of National Legal Association and Individual Lawyers.
Mr. E. L. Skinner (Solicitor), Company Secretary, Member of the Law Society, UK.
Reg UK No: 0444 77 49 VAT No: 814 708334





Sahara Consultancy Co. Ltd.
Legal Department

2nd Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909   Fax: 020 7723 7637
Email: enquiries@SaharaConsultancy.com   www.SaharaConsultancy.com

Your Ref: Our Ref: Date:

Private and Confidential

Mr Tony Blair
Prime Minister of the United Kingdom
10 Downing Street   Friday 9th December 2005
London SW1

Dear Mr Blair,

My name is Dr Hussain Bdawi, I am one of your British citizens and Arabic (Iraqi) by origin. I would like to thank you and Mr Bush very much for your bravery in this historical situation of transforming Iraq from a dictatorship to a democratic country by bringing down Saddam Hussain and his regime.
For many years that regime suffocated the abilities of Iraqi people generally and particularly in the region of Kurdistan.

Sir, as I have always believed you are one of those great leaders to establish peace in the world, particularly in the Middle East and Iraq, and therefore I humbly request you to be aware of my two enclosed letters sent to Mr Kofi Anan, General Secretary of the United Nations and Mr Amro Musa, the General Secretary of the Arab League, which are fully explanatory of the Iraqi problems and more specifically the Kurds history.

Mr Prime Minister I hope I will receive a positive response from your side, in this connection.
May I extend my grateful thanks to you

Yours Sincerely

Dr Hussain Bdawi.
International Lawyer

CC: Kofi Anan- Gen: Secretary United nations
CC: Amro Musa- Gen: Secretary Arab League

Principal: Dr. Bdawi (Int. Lawyer) Member of IBA/Federation of National Legal Association and Individual Lawyers.
Mr. B. L. Skinner (Solicitor), Company Secretary, Member of the Law Society. UK.
Reg UK No: 0444 77 49   VAT No: 814 708334



Mr Hussain Bdawi
Sahara Consultancy Co Ltd
2nd Floor
244 Edgware Road
London
W2 1DS



10 DOWNING STREET
LONDON SW1A 2AA

Thank you for your kind words and good wishes.

I appreciate you taking the time to write.

My best wishes to you and your family.

Tony Blair



WHITEHEAD & LOW SOLICITORS

Partners: John Whitehead & Boos Low
Dr. Hussein Bdawi
Lawyer and Member of the International Bar Association

Second Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3400, Fax: 020 7723 7437 Mob: 079 5717 9768
E mail: Hussein@whiteheadandlow.com Web. www.whiteheadandlow.com

Mr. Mark Ellis,
Executive Director of
International bar Association
10th floor, 1 Stephen Street
London W1T 1AT United Kingdom

3 January 2006

Dear Mr. Ellis,

[illegible]

[illegible]

[illegible] **voluntary trip** [illegible] **Kurdistan** [illegible]

[illegible]

Yours sincerely

Dr. H. Bdawi
Membership nr 156638)

Also at: Off-Shore House, Fairview Centre, Blyth, NE24 1LZ
Tel: 01670 541 531, Fax: 01670 541 532, Mob: 07881 783 466
e-mail: [illegible] Web: www.whiteheadandlow.com
Regulated by The Law Society



the global voice of
the legal profession

Dr H Bdawi
Whitehead & Law Solicitors
Second Floor
244, Edgware Road
London
W2 1DS

19 January 2006

Dear Dr Bdawi

Thank you very much for your letter dated 3 January regarding your correspondence with Mr Kofi Anan, Mr Amm Mussa and Mr Tony Blair.

I would be happy to meet with you at the end of January. Please contact my assistant, Ele Armitage, ele.armitage@int-bar.org, to arrange a mutually convenient time.

Yours sincerely,

Mark Ellis
Executive Director

271 Regent Street, London W1B 2AQ, United Kingdom tel: +44 (0)20 7629 1206 fax: +44 (0)20 7409 0456 www.ibanet.org



Partners: John Whitehead & Boon Low
Dr. Hussein Bdawi
Lawyer and Member of the International Bar Association
Second Floor, 244 Edgware Road, London W2 1DS
Tel: 020 7723 3909. Fax: 020 7723 7637. Mob: 079 5717 9768
E-mail: Hussein@whiteheadandlow.com Web: www.whiteheadandlow.com

Your Ref: **Our Ref**

Date: 2nd February 2006

Mr. Mark Ellis
Executive Director of
International bar Association
10th Floor, 1 Stephen Street,
LondonW1T 1AT

Dear Mr. Ellis,

I would like to thank you very much for your valuable time that you so kindly extended to me during our meeting at your office on Monday the 30th of January 2006, and to confirm to you that my trip to Kurdistan will be in the middle of March and I would be delighted to meet any request you might require before that.

However, I was pleased to learn that you have interest in following the political development in Iraq and particularly in the region of Kurdistan as I had the chance to read the articles in the National Geographic magazine, that you handed to me about the Kurds and more interestingly about the city of Kirkuk. You asked for my opinion on these articles, which are as follows:

A) The Kurds wish to be independent or not.
B) Kirkuk as an important oil producing city in the world belongs ethnically and geographically to the Kurds.

A: Throughout history, the Kurds were always one nation. They have their own customs, religion and language like any other nation in the world, but unfortunately, they became victims of some big countries in the region, such as Britain, France, Russia and Turkey, this is why they are divided between Turkey, Iran, Iraq, Syria and Azerbaijan.
These big countries had let them down when they cancelled **Sever agreement**, signed in 1920 and agreed for the Kurds to have the right to be together in one country. Therefore, it is obvious and natural to bring their own demand again equally like any other nation in the world. **I am asking why not**, as I believe the time has come for all the big countries and especially the members of the Security Council to help them and give them the chance to show their ability in helping world peace as they are doing nowadays in Iraq.

B: **Kirkuk:**

(1) The entire encyclopaedia around the world holds evidence of thousands of years of history that Kirkuk was historically predominately a Kurdish city with a large population of Turcoman, brought in by the Ottoman Empire and smaller populations of Arabs and Assyrian and Chaldean Christians.
But since the failed uprising in 1991, the Iraqi government forcibly expelled over 120,000 Kurds. The abnormal situation involved forcing Kurds out of the city and bringing in Arab settlers (Arabization, as the Saddam Hussein regime called it). The Baath regime instituted these policies to alter the demographic reality of the area to deny the Kurds and claim the oil - rich city to ensure Arab Baath control of the strategically crucial area.

(2) For decades, Saddam Hussein sought to remake much of Kirkuk and Iraqi Kurdistan in his own image in an attempt to stamp out Kurdish culture, Saddam's regime flattened Kirkuk's oil city, banned the Kurdish language, and offered Arabs from southern Iraq financial incentitives to move north to the region, displacing thousands of Kurds.
As many as 5,000 Kurdish villages were destroyed and more than 100,000 Kurds were slaughtered. Some of them were gunned down in the street, others
Tossed from the roof of Saddam's Kirkuk hospital, their bodies left to decay by the side of the road. Human bones and other evidence of these atrocities surface daily.

(3) Now that Saddam Hussein has been unquestionably deposed, thousands of punished Kurds have returned to reclaim their homes, yet, sorting out the

many new property disputes that arise might prove difficult, because looters have torched most property records.

(4)The only answer of sorting out this mess, as a result of Arabization attempts on Kirkuk by all Iraqi governments since King Faisel is: For Arab settlers to leave the city and go back to where they came from and hand over the property to the Kurds, who are the lawful owners and are living in camps around Kirkuk these days.
In my opinion, the American and the British should handle this way of Settlement themselves, as the Iraqi government failed to implement point 58 of the Iraqi law issued in 2003 after the liberation of Iraq and especially as this law was supported by the American at the time.

For all these facts, Kirkuk is a Kurdistanian City and is within the future of the Federal State of Kurdistan.
Mr. Ellis, I am very sorry that this letter has taken so much of your time, but I can assure you that this is only a small part of the big truth behind the Kurds history.

With best regards
Yours sincerely

Dr. H. Bdawi

Also at: Off-Shore House, Euro seas Centre, Blyth, NE24 1LZ
Tel: 01670 541 531. Fax: 01670 541 532. Mob: 07881 783 466
e-mail:john@whiteheadandlow.com. Web: www.whiteheadandlow.com
Regulated by the Law Society

الدكتور حسين بديوي

محامي عربي واكاديمي عراقي، غادر العراق في عام ١٩٧٨ ليشارك في تمثيله رسمياً من خلال بعثاتها الدبلوماسية والعمل كقنصل للعراق بين : ليبيا، القاهرة، لندن ثم ايطاليا . وبعد تلك الفترة المستمرة بالغياب عن الوطن، نقل في بداية الثمانينيات ليصار بزجه بسجن حاكمية المخابرات العراقية حال وصوله الى بغداد وبالتالي الوصول به الى حكم الاعدام، ولكن بقدرة قوة الله سبحانه وتعالى لم ينفذ الحكم بل صدر بعد فترة بحقه الاعفاء .

استطاع بعد ايام قليلة من الافراج عنه الهروب خارج العراق والوصول الى لندن ليبقى متخفيا عن انظار اعضاء جهاز المخابرات العراقية الذين كانوا منتشرون في ارجاء لندن خشية لمعرفتهم به وايذاء عائلته في العراق .

قارع قساوة حياة المغترب لكنه لم يتوقف عن الاستمرار بمواصلة دراسته العليا والحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في القانون الدولي وليصبح بالتالي عضواً فعالاً في الاتحاد الدولي للمحامين التابع الى منظمة الامم المتحده .

مارس مهنة المحاماة طيلة تلك الفتره وزاد اهتمامه بالقضايا الانسانية في العالم .

علاقته بالكورد والاهتمام بقضيتهم العادلة تعود الى ذكريات طفولته معهم ثم ترعرعت قصتهم بمعاناتها الانسانية في وجدانه وقلبه واصبحت منذ سنين طوال من اولى اهتماماته في الحياة كنموذج لشعب عانى الكثير واعطى الكثير من اجل حب الحرية والسلام.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

لقد تعود الكثير من الادباء والمفكرين ان ينهوا نتاجاتهم بخاتمة، ولكن في رأيي الشخصي ان ما نشر في هذا الكتاب من وثائق رسمية عن نضال الشعب الكردي خلال الحقبة الطويلة الماضية التي امتدت الى يومنا هذا وتوجت بخطوات ايجابية في كوردستان العراق الا بداية وخطوة مهمة على طريق النضال الطويل .

لقد اعددنا هذا الكتاب الثمين ونحن محامون قانونيون ولسنا محترفين في نشر الكتب لان اهدافنا من نشر هذا الكتاب مبدئية وليست تجارية وترتبط بحبنا العميق للشعب الكوردي البطل لهذا اعتمدنا على امكانياتنا الذاتية وبذل أغلب العاملين معي جهدا استثنائيا مشكورا لم يرتبط بساعات العمل ولا العطل الرسمية ، واخص منهم بالذات مدير مكتبي السيد الان زهاوي . والذي أسال الله ان يبارك جهده الذي بذله في خدمة قضيته العادلة.

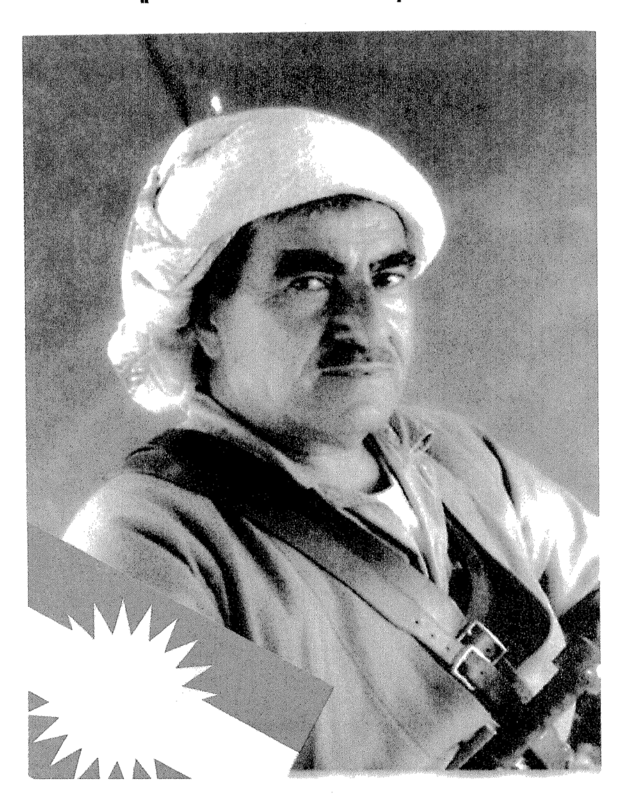
كما ارجو من الباري عز وجل ان يعم السلام على شعوب العالم اجمع ويزرع في قلوبهم المحبة ليعيشوا بروح متسامحة وبحقوق متساوية نحو غدٍ مشرق وزاهر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معد الكتاب
د .حسين بديوي



المرحوم الملا مصطفى البرزاني




DERYAYA REŞ
Gurcistan
Rûsiye
Ermenistan
Azerbaycan
Turkiye
Îran
Sûriye
Iraq
MIDITERANE
Sêwas
Erzincan
Erzerom
Qars
Agirî
Agirî (Ararat)
Mako
Çaldiran
Dêrsim
Çewlik
Mûş
Tetvan
Wan
Xoy
Elaziz
Malatya
Elbistan
Firat
Fergîn
Bidlîs
Qotûr
Başkala
Amed
Batman
Sêrt
Gever
Semsûr
Sîverek
Mêrdîn
Şirnex
Colemêrg
Ûrmiye
Maraş
Entap
Riha
Wêranşehir
Nisêybîn
Cizîre
Qamişlo
Dicle
Dihok
Nexede
Hesekah
Mûsil
Mihabad
Îskenderûn
Hewlêr
Bokan
Seqiz
Bicar
Silêmanî
Merîvan
Kerkûk
Sine
Helebce
Qesrî-Şîrîn
Kirmanşah
Xaniqên
Îlam

بهذه البداية أريد أن ابدأ رحلتي مع العالم لطرح ابعاد الجريمة المنظمة ضد الشعب الكوردي طوال تلك السنين المضت ومناقشتها من وجهة النظر القانونية بما فيها الاتفاقيات التي ابرمت واكدت حقوقهم ولكنها لم تنفذ مرورا باستعراض لوجهات نظر بريطانية وتركية وروسية وعراقية وايرانية استنادا الى نصوص المراسلات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لوثائق وزارة الخارجية البريطانية الغير منشورة لهذه الدول وموقفها منذ عام ١٨٣٠ والى عام ١٩٦٠ وهي السنة التي تقف عندها الوثائق التي رفعت عنها قيود السرية في ١٩٩١/١/١. تلك الوثائق التي اختبأت في الخزائن السرية لمدة ثلاثين عاما وجاء هذا الوقت ليطلع العالم بمختلف قومياته وأديانه على مأساة لشعب كان ضحية مصالح دول امتلكت القوة لتمزقه بين دول أصابها العمى القومي التعصبي لتحاول صهر قوميته بلغته وعاداته ولم تمتلك الارادة والانسانية لتعطي هذا الشعب حقه المشروع الذي لا يبغي الا حريته والعيش بسلام كأية قومية بين الأمم في العالم.

